دليل التحقيقات الصحفية من أجل حقوق الإنسان

إعداد
مصعب الشوابكة
محمد اغباري
دانة جبريل

دليل التحقيقات الصحفية من أجل حقوق الإنسَان

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2020/10/4422)

070,449364

الشوابكة، مصعب حمدان

دليل التحقيقات الصحفية من أجل حقوق الإنسان / مصعب حمدان الشوابكة، محمد حسن حسن، دانة جبريل حسن. - عمان: محمد حسن حسن، 2020

(150) ص.

ر.إ.: 2020/10/4422.

الواصفات: /التحقيق الصحفي//حرية الصحافة//الجرائم//حقوق الإنسان//المشاكل الاجتماعية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-67-694-0 (ردمك)

صادر عن منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان (JHR)



بدعم من سفارة مملكة هولندا في الأردن



Kingdom of the Netherlands

دليل التحقيقات الصحفية من أجل حقوق الإنسَان

إعداد
مصعب الشوابكة
محمد اغباري
دانة جبريل

تدقيق لغوي
قصي حزيّن
عبّود الجابري

التصميم الفني
معاوية باجس

2020

الفهرس

التقديم: لماذا الدليل؟

تسعد منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" بتقديم دليل "صحافة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان" إلى جمهور القراء والمتخصصين من صحافيين ممارسين وطلبة إعلام ومهتمين، كدليل مرجعي شامل لصحافة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

يضم الدليل جهدا بذله الزملاء مصعب الشوابكة ومحمد اغباري ودانة جبريل في محاولة لتضمين كل ما نحتاجه في صحافة التحقيقات والتقنيات والأدوات عند التحقيق في قضايا حساسة هامة تتعلق بحقوق الإنسان وتمس حياتنا جميعا.

تهدف المنظمة من هذا الدليل إلى إيجاد مرجع شامل ومحدث للتحقيقات الصحفية المتعلقة بحقوق الإنسان، كهدف معرفي للباحث عن تطوير مهارته الصحفية، وهي خطوة ضمن مشروعها "الوصول إلى المعلومات من أجل حقوق الإنسان" تدعمها سفارة مملكة هولندا في الأردن.

وجدت منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" أن هناك حاجة إلى مرجع يضم تقنيات يحتاجها الصحافي في عمله، وبالاستناد إلى تجارب تم توثيقها لزملاء نشروا تحقيقات ملهمة وتوثيقية في الأردن والمنطقة العربية، وجدنا فيها أمثلة مناسبة للدليل.

يشهد الإعلام على المستوى العالمي تطورا كبيرا يواكبه الانتشار الكبير لمنصات التواصل الاجتماعي التي فرضت هيمنة صحافة تعتمد على الأخبار الآنية والمواد القصيرة المتداولة عبر هذه المنصات، وبذلك تقلصت مساحة صحافة الجودة والتعمق مثل التحقيقات والاستقصاء والقصص المعمقة.

يأتي هذا الدليل تتويجا لخبرة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" في إنتاج أدلة تقوم على مزيج من الخبرات الإعلامية العالمية والمحلية وتواكب أحدث تطورات الإعلام التي يحتاجها الصحافيون المتمرسون والجدد وطلاب كليات الإعلام ، وقد استند الدليل إلى نهج علمي يمكن لكليات الإعلام تبنيه كمرجع تعليمي لها.

تهدف منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" إلى نشر ثقافة الوعي بالقانون عبر تغطيات معمقة تستند إلى البحث والتحقيق والتوثيق. كما يوثق الدليل تحقيقات صحفية نشرت في وسائل إعلام محلية وعربية ودولية ويجمعها في دليل واحد.

تسعى منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" في الأردن، ومنذ انطلاق عملها في العام 2014، إلى تعميم التغطيات الصحفية المعمقة حول قضايا حقوق الإنسان المعبرة عن جميع

فئات المجتمع، وكافة الحقوق الأساسية والحريات التي ضمنتها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن، أو وقعها.

تهدف المنظمة كذلك إلى تعزيز ونشر الممارسات الصحفية الفضلى، عبر الدعم الدائم للصحافيين ومدهم بالخبرات من خلال دورات تدريبية مكثفة وإشراف مباشر على المحتوى فضلا عن جلسات عامة يدعى لها الجمهور للتفاعل.

وعليه، فإن هذا الدليل نتاج جهد كبير بذله نخبة من الصحافيين واضعين بين أيديكم مرجعا نرى فيه خطوة نحو صحافة أفضل.

محمد شما

مدير البرامج

صحافيون من أجل حقوق الإنسان

المقدمة

"الإعلام يفضح كل ما هو رديء"[1]، وليس هناك ما هو أردأ من انتهاك حقوق الإنسان في الحياة والعمل والصحة والتعليم والعدالة والمساواة والأمان والحرية. وحيث أن العديد من الحكومات والشركات والعصابات والأفراد ينتهك حقوق الإنسان بشكل مستمر، يتوجب على الصحافة والإعلام كشف هذه الانتهاكات للجمهور، وفضح المسؤولين عن ارتكابها ومساءلتهم، وإيصال صوت الضحايا لإنصافهم واسترداد حقوقهم.

ونظرا لتسارع الأحداث التي يهتم الجمهور بمتابعتها، وازدياد تفاصيلها تعقيدا وتشابكا بالتزامن مع تطور وسائل وأدوات النشر والاتصال، وفي ظل سعي حكومات ومتنفذين في العالم لقمع الصحافة الحرة والمستقلة، تزداد الحاجة اليوم لمحتوى صحفي موثوق ومعمق يقوم على الحقائق والمعلومات الموثقة، ويجيب على الأسئلة التي تنأى عنها -عادة- التغطيات الإخبارية البسيطة والسريعة.

وعليه، يتناول هذا الدليل -في الإطار الواسع- إعداد التحقيقات الصحفية في قضايا حقوق الإنسان، في محاولة منه لتشجيع الصحافيين، خصوصا ذوي الخبرات المحدودة في ميدان التحقيقات، على خلق الأفكار وإنتاج تحقيقات صحفية من خلال تقديم المفاهيم والتقنيات والممارسات الأساسية في حقلي حقوق الإنسان والتحقيقات الاستقصائية، مدعما الجانب النظري بأمثلة عملية لتحقيقات وتقارير حقوقية.

يستهل الدليل، في فصله الأول، بالتعريف بصحافة حقوق الإنسان، وأهميتها في إحداث تغيير إيجابي، وتحسين واقع الناس وتمكينهم من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر فضح الانتهاكات والتقصي حولها والإبلاغ عنها. ثم يتحدث الدليل عن مميزات الصحافي الحقوقي من ناحية تعامله مع المصادر والمسؤولين والضحايا، وإيمانه بحقوق الإنسان وأهميتها للعمل الصحفي من جهة، وللمجتمع من جهة أخرى.

أما في الفصل الثاني، فيركز الدليل على التحقيقات الصحفية، خصوصا في قضايا حقوق الإنسان، ابتداء من التعريف النظري لمعنى "التحقيق الصحفي" وأبرز وظائفه. ثم ينتقل إلى التمييز بين التحقيقات الصحفية والتقارير الإخبارية العادية، مع الإشارة إلى أهم المهارات والخبرات والصفات التي يحتاجها صحافي التحقيقات من أجل إنجاز عمله بطريقة مهنية وفعالة. بعد الانتهاء من هذا، يقترح الدليل إجابات لأسئلة تواجه العديد من الصحافيين، منها: من أين نأتي بأفكار التحقيقات؟ وكيف نطور الأفكار والزوايا؟ وهل تستحق القصة التقصي؟ وكيف نضع خطة التحقيق ومنهجيته؟ أما الفصل الثالث، فيحاول الإجابة عن ثلاثة أسئلة: كيف نجمع المعلومات؟ وكيف نجري مقابلات مهنية ومفيدة؟ وكيف نوثق التحقيق؟

1 عارف حجاوي، فيديو التخصص الجامعي- إعلام، معهد الجزيرة للإعلام: https://bit.ly/337jiv2

خصص الفصل الرابع للمنهجيات والأدوات والطرق المستخدمة في إعداد التحقيقات الصحفية على اختلاف مواضيعها وزوايا معالجاتها، وذلك من خلال تحليل عدد من التحقيقات والتقارير الصحفية التي عالجت قضايا حقوقية متنوعة، مع الإشارة أحيانا إلى بعض المواضع التي كان من الممكن تحسينها في هذه التقارير، علما بأن الاستعانة بهذه المواد لا يحمل تقييما لها، بالسلب أو الإيجاب، إنما اختيرت لأنها تناولت قضية حقوقية محددة وفق ما يبدو أنه منهجية واضحة في البحث والتحري والمعالجة.

ونظرا لأن صحافيي التحقيقات يواجهون أحيانا جملة من الإشكاليات والعقبات القانونية والأخلاقية، فقد خصص الفصل الخامس من الدليل لعرض بعض المشكلات القانونية من جهة؛ خصوصا قضايا الذم والقدح، وبعض المعايير والمشكلات الأخلاقية من جهة أخرى؛ كالدقة والنزاهة والاستقلالية، وغيرها.

أما الفصل الأخير، فقد تناول استخدام الحق في الحصول على المعلومات في تحقيقات حقوق الإنسان، باعتباره حقا أصيلا لعموم الناس، وأداة أساسية للصحافيين في الوصول إلى معلومات موثوقة وتحليلها والاستفادة منها في إعداد تحقيقات صحفية قادرة على كشف انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبة المسؤولين وإنصاف الضحايا. كما يقارن هذا الفصل بين التجربتين الأردنية والتونسية في قوانين الحصول على المعلومات، نظرا لأن الأردن أول بلد عربي يسن قانونا للحصول على المعلومات، رغم المشاكل في نص القانون وتطبيقه، ولأن التجربة التونسية واعدة في هذا المجال، رغم التحديات التي تعترض طريقها.

الفصل الأول
صحافة حقوق الإنسان

"الصحافة هي المهنة الأفضل في العالم"[2]، طالما بقيت مستقلة، تكشف الحقيقة ومكامن الخلل، وتحاسب من هم في السلطة[3]، لخدمة عامة الناس، خاصة الضعفاء والمهمشين والضحايا والناجين، الذين لا صوت لهم إلا عبر الصحافة الحرة والمستقلة، المؤمنة بالتعددية والتنوع. وهي أيضا المهنة الأفضل طالما أنها تفضح الفساد، وتكافح الإفلات من العقاب[4]، وتساهم في وقف انتهاكات حقوق الإنسان.

تعرف المدرسة الكلاسكية الصحافة على أنها عدو السلطة، والعداوة هنا لا تعني الخصومة السياسية، وإنما الرقابة على السلطة وفضح انتهاكاتها وإهمالها وتقصيرها وتهديدها لحقوق الإنسانية، لأن السلطة، وإن كانت نتاج عملية ديمقراطية، تحتاج إلى رقابة الصحافة والإعلام حتى لا تنفلت من عقالها، وتنتهك حقوق شعبها. كما تسعى السلطة دائما إلى حماية نفسها، لتبقى مدة أطول على كرسي الحكم، وربما يدفعها هذا إلى ارتكاب الأخطاء المقصودة والمتعمدة، الصغيرة منها والكبيرة، وهنا يتعاظم دور الصحافة في ممارسة دور الرقيب على أعمال السلطة حتى لا تتغول وتمس كرامة الناس.

لا تقتصر مهمة الصحافة على الرقابة على السلطة، بل تتجاوزها إلى نشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان والتوعية بأهميتها، فما زال الكثير من الناس لا يعرفون حقوقهم الإنسانية، ولا يعرفون كيفية الدفاع عنها والمحافظة عليها. كما تشمل مهمة الصحافة الدعوة إلى احترام هذه الحقوق وصونها، لما لها من دور في بناء النظم الديمقراطية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة والإنصاف والعدالة والتنمية الشاملة.

تساهم الصحافة الحقوقية، في تعزيز الحوار بين مكونات المجتمع، وتساهم في خلق مساحة للتعبير عن الرأي والرأي الآخر، وحق الناس في المعرفة، والوصول إلى المعلومات، وتسعى إلى التنوع في تغطية القضايا وزواياها المتعددة، والشخصيات ذات العلاقة بهذه القضايا والقصص الصحفية، وأنسنتها وبث الروح فيها. تفسر الصحافة مفاهيم ومعاني قضايا حقوق الإنسان، وتشرح الإجراءات، مثل إجراءات التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان، وغيرها.

2 النوبلي ماركيز مشتغلا بالصحافة "أفضل مهنة في العالم"، جريدة النور، 2018، انظر الرابط: https://cutt.us/XkIQv

3 Ram,N, What is special about Investigative Journalism?, Asian College of Journalism, Chennai, 2016, P 3.

4 OECD,The role of the media investigative journalism in combating corruption, 2018,p 4.

الأخبار خدمة عامة للجمهور تقدمها وسائل الإعلام، والأصل فيها أن تكون تغطية نوعية ودقيقة ومنسجمة مع قضايا الإنسان وهمومه ومشاكله، الكبيرة والصغيرة، القديمة التي ما زالت تنزف دون حل عادل، والحديثة التي تحاول النخب الحاكمة التستر عليها، وطمسها بحلول ترقيعية. وتسعى الصحافة أيضا إلى محاسبة المقصر والمتسبب والمتواطئ والفاعل الرئيس في انتهاكات حقوق الإنسان، سواء أكان دولة، أو أجهزة أمنية أو عسكرية، أو جماعات أو أفرادا، وتحميل كل منها مسؤوليته عما ارتكبه من أفعال، وذلك بأدوات صحفية عبر نشر تحقيقات استقصائية، وتقارير معمقة، وأخبار موضوعية، وحوارات إعلامية.

الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، هو الوظيفة الرئيسية والأهم للصحافي[5] ومؤسسته الإعلامية، ومن يبتعد عن هذه الوظيفة يفقد جوهر المهنة ورسالتها، كما يرتبط طرديا وجود هذه المهنة وازدهارها باحترام حقوق الإنسان في الدول والمجتمعات، وكلما زادت انتهاكات حقوق الإنسان في دولة ما؛ كانت الصحافة الحرة والمستقلة، وحرية الرأي والتعبير أولى الضحايا. فإسكات الصحافة متطلب ضروري وإجباري لانتهاك كامل منظومة حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأمام ما تعانيه المنطقة العربية من انتهاكات جسيمة ومستمرة ودائمة ومنهجية لحقوق الإنسان، فشلت الكثير من وسائل الإعلام في تغطية قضايا القتل والإعدام خارج القانون، والاختفاء القسري والتعذيب الممنهج، والإتجار بالبشر، والاغتصاب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وسوء معاملة السجناء، والتمييز، وإقصاء الخصوم، وتعطيل الصحافة والنقابات والأحزاب، وغياب الشفافية، والتحريض على العنف، والحض على الكراهية، وانتهاك الخصوصية، والتوزيع غير العادل لمكتسبات التنمية، وغيرها من القضايا. ويعود سبب فشل نشر الصحافة للكثير من هذه الانتهاكات إلى غياب الاستقلالية، وتدخل الحكومات ورجال المال والأعمال والعصابات في أعمال الصحافة، وافتقارها إلى أخلاقيات المهنة، وغياب الوعي بأهمية حقوق الإنسان، والدفاع عنها، وضعف تأهيل الصحافيين وخبرتهم، والرقابة الذاتية والمسبقة، والخوف من مس الخطوط الحمراء، والتابوهات.

ليس في وسع الصحافي، أمام هذا الواقع الأليم، إلا أن يحاول الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية والمهنية والموضوعية والدقة، وأن يطور من أدواته ومعارفه ومهاراته في تغطية هذه القضايا الهامة، وأن يحافظ على سلامته الجسدية والرقمية، وكذلك سلامة قصصه الصحافية من العيوب الأخلاقية والقانونية. إن المهنية هي طوق نجاة الصحافي السائر على حد السكين

في بيئة معادية لحرية الصحافة والإعلام. تتطلب تغطية مواضيع حقوق الإنسان المزيد

5 يشير لفظ صحافي، أينما ورد في هذا الدليل، إلى كل من الذكر والأنثى، دونما تمييز أو تفضيل.

من العمق والبحث والتوثيق والالتزام بالمهنية، وكذلك التشبيك مع المؤسسات الصحفية والحقوقية، والمنصات المتعددة للنشر، حتى يتعاظم الأثر والتأثير.

ما هي صحافة حقوق الإنسان؟

لقد أصبحت الصحافة القائمة على حقوق الإنسان متطلبا أساسيا للتغطية الإخبارية والتحقيقات والتقارير المعمقة، المهنية والنزيهة والدقيقة[6]، وهي اليوم تعد منظورا مهنيا، تدخل في كل مجالات العمل الصحفي والتغطية الإخبارية سواء في أوقات الحرب أو السلم أو الأزمات أو الكوارث، أو نقاط التوتر والخطر، كما أنها ضرورية في المجتمعات الديمقراطية، والمتحولة نحو الديمقراطية، والتي تخضع للأنظمة الشمولية والاستبدادية[7].

تتمتع أغلب الدول تقريبا بحكومات ملتزمة بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة، ولكن من الناحية الواقعية، تنتهك العديد من الدول هذه الحقوق بشكل مستمر، وفي أغلب الأحيان من قبل أشخاص يعلمون أنهم يفلتون من العقاب، إما بسبب مركزهم في السلطة أو لأن هذه الحالات لا يتم الإبلاغ عنها[8]، أو لأن السلطات القضائية هشة وغير مستقلة، وهذا انتهاك آخر لحق الناس في المحاكمة العادلة، ولذا فإن الصحافة الحرة والمستقلة لا تنخدع بأقوال الحكومات وأفعالها، بل تخضعها للفحص والتدقيق، والتحري في غرف الأخبار والتحرير.

تعالج القصص الصحفية القائمة على حقوق الإنسان قضايا تتعلق بانتهاك الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صادقت عليه 168 دولة[9] وينص على جملة من الحقوق أبرزها: الحق في الحياة، والحرية الدينية، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحقوق الانتخاب والترشح، والحق في إجراءات التقاضي السليمة والمحاكمة العادلة[10]. أو تعالج انتهاكات لحقوق منصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي صادقت عليه 164 دولة[11] ومن جملة هذه الحقوق: حقوق العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي لائق[12]. وتعالج القصص الصحفية أيضا القضايا الخاصة بانتهاك القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحقوق الإنسان وقت الحرب والنزاعات المسلحة[13].

6 الحسبان، عبد الكريم، وآخرون، دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان، معهد الإعلام الأردني، 2014، ص3.
7 المصدر السابق، ص3.
8 رايسترك، نيك، دليل الصحفيين لتغطية حقوق الإنسان، الإتحاد الدولي للصحفيين، 2015، ص14.
9 Ratification of 18 International Human Rights Treaties, ohchr, https://cutt.us/xGNQO.
10 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان، دليل غير منشور، 2013، ص2.
11 Ibid, look: https://indicators.ohchr.org .
12 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص2.
13 اتفاقياتجنيف 1949 وبروتوكولاتهاالإضافية، موقع الصليب الأحمر، 2010، الرابط https://cutt.us/K21hH

بينما تهدف الحقوق السياسية والمدنية في القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى ضمان معاملة الناس بكرامة، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى ضمان أن يعيش الناس بكرامة[14]. وعلى الصحافة أن تراقب المحافظة على هذه الكرامة وحمايتها، وتروي قصص انتهاكها كوسيط بلا تدخل[15].

رغم توسيع الصحافيين لتغطية قضايا حقوق الإنسان، إلا أن العديد من المشكلات الأقل وضوحا نادرا ما تتم تغطيتها صحفيا، إذ لا يزال التعامل مع حقوق الإنسان في وسائل الإعلام مقتصرا إلى حد كبير على الحقوق المدنية والسياسية، ويتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق واسع، فتغيب قضايا الفقر، والمساواة الاجتماعية، والتمييز الاقتصادي[16].

يعلم الصحافي الواعي بحقوق الإنسان إنها "حقوق عالمية مترابطة فيما بينها وغير قابلة للتجزئة أو الانتقاص أو التقسيم، سواء أكانت حقوقا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، فحقوق الإنسان متساوية لا تقبل المساس، فهي تترابط وتتفاعل وتتضامن باعتبار الكرامة الإنسانية هي الجوهر والمبدأ الناظم لكافة الحقوق، وترى حماية هذه الكرامة هي الهدف النهائي من إقرارها".[17]

حقوق الإنسان لا تنحصر في جنسية أو بلد معين فهي لصيقة بالإنسان مواطنا كان أو مقيما، "وهي أصيلة وقابعة ومتأصلة فيه كونه إنسان"[18]، ويعتبر باطلا تنازل الإنسان عن حقوقه الأصلية، ولا يترتب على ذلك التنازل أي أثر قانوني، والصحافة الحرة لا تميز في تغطيتها بين أصحاب الحقوق (شخص أو مجموعة من الأشخاص يملكون الحق)، والضحايا، والناجين على أي أساس أو اعتبار، كما لا تحابي المسؤولين ولو تمثلوا في مؤسسة حكومية أو جهة رسمية، أو شركة، أو فرد عليه واجب قانوني باحترام أو حماية وإعمال حقوق الإنسان[19]، ولا تتستر الصحافة عليهم، ولا تميز بينهم إلا بمقدار الانتهاك المرتكب من قبلهم.

صحافة حقوق الإنسان ممارسة معيارية قائمة على أساس فضح الصحافي لانتهاكات حقوق الإنسان، والإبلاغ عن العنف الجسدي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والهيكلي والثقافي في سياق المجتمع والسلطة وكل تدخل إنساني، والتحقيق فيها للوصول إلى حقيقة ما جرى،

14 الحسبان مرجع سابق، ص42.
15 جمعة، عواد، وآخرون الصحافة زمن الحرب، معهد الجزيرة للإعلام، 2018، ص221.
16 Journalism media and the challenge of human rights reporting, international council on human rights policy,2002, p19.
17 حسبان، مرجع سابق، ص 67.
18 المرجع السابق، ص74.
19 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان الكندية، دليل غير منشور، 2013، ص2

وكيف جرى، ولماذا جرى هذا، وتحليل ذلك بعمق عبر أخذ وجهات النظر المتعددة، بهدف تحسين واقع حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والإنصاف للضحايا، ومحاسبة المسؤولين المباشرين وغير المباشرين، بهدف خدمة المصلحة العامة، والحؤول دون تكرار هذه الانتهاكات.

ونركز في هذا الدليل على إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية المعمقة القائمة على حقوق الإنسان (التقارير الصحفية الحقوقية)، وتتميز هذه التقارير والتحقيقات بخصائص عدة، وهي[20]:

- كشف الصحافي لانتهاكات حقوق الإنسان عبر عمل منهجي، قائم على بحث معمق وتوثيق دقيق.
- معالجة القصة الصحفية الحقوقية لزاوية محددة وواضحة لانتهاك حقوق الإنسان، يعالجها الصحافي من جميع جوانبها بتوسع وعمق.
- تقديم الصحافي أصوات جميع المعنيين في القضية؛ المشاركين، والمتسببين، والمتضررين، لا عرض الأحداث والأفعال فقط. وتضمين أصوات المتضررين من تلك الأحداث ضرورة لمعرفة كيف وقع عليهم الضرر.
- مساءلة الجهة أو الجهات أو الأفراد المسؤولين والمتسببين والمنتهكين للحق الإنساني، ومواجهتهم بالحقائق والأدلة والبراهين، لمعرفة أسباب ارتكابهم الفعل، وتبريرهم له، والتحقق من مدى صدق رواياتهم، وتضمين ذلك في القصة الصحفية.
- عدم تمييز القصة الصحفية القائمة على حقوق الإنسان في المصادر أو اللغة المستخدمة، أو الحقوق موضوع القصة الصحفية.
- المساهمة في تمكين الجمهور من الوصول إلى وسائل الإعلام ومخاطبتها وبث شكواهم ومشاكلهم بطريقة مهنية وأخلاقية.
- ربط القصة الصحفية مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بالحدث أو الفعل المرتكب، عبر معرفة القوانين والمعاهدات المنتهكة، أو الثغرات في القوانين أو الدساتير التي ساهمت في عدم الحماية الكاملة من هذا الفعل أو الحدث المنتهك للحق الإنساني.
- التزام الصحافي بأخلاقيات المهنة أثناء إعداد القصة الصحفية حتى نشرها.

20 المرجع السابق ص 11.

لماذا صحافة حقوق الإنسان؟

تعزز الصحافة الحقوقية المعرفة العامة والفهم للقضايا والأحداث التي تؤثر على الناس أو جزء منهم. كان للصحافة دور مهم مثلا في كشف التورط السياسي والعسكري لوزارة الدفاع الأمريكية في حرب فيتنام 1945-1967 واستمرارها بلا طائل وإراقة المزيد من الدماء ليحقق الساسة أهدافا سياسية بعيدة عن مصالح العامة، وشكل كشف صحيفة نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وبوسطن غلوب، عن أوراق البنتاغون المسربة عام 1971، فضيحة كبرى لما تعرض له المواطن الأمريكي من خديعة كبرى على يد الساسة المنتخبين.

تشكل الصحافة الحقوقية قوة من أجل التغيير الإيجابي، ففي الأردن ساهم تحقيق "خلف جدران الصمت"[21] للصحافية حنان خندقجي، والذي نشرته بي بي سي بالتعاون مع راديو البلد، حول إساءة معاملة الأطفال ذوي الإعاقة في دور الرعاية، وتعرضهم للضرب والتعنيف إلى تشكيل لجنة تحقيق ملكية، أدت إلى تعديل أنظمة وتعليمات، وتحميل المسؤولية إلى وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية، وغيرها من المؤسسات الحكومية[22]، وعلى الرغم من أن هذا غير كاف، إلا أنه يعد من النوادر التي تحركت فيها السلطات على نطاق واسع لمعالجة مشاكل كشفتها الصحافة، وهذا يعود إلى عدة أمور منها الدقة العالية، والتوثيق الدقيق، والعمق الشديد، والمشاهد الصادمة، وموثوقية المؤسسات القائمة على العمل. وهذا يقودنا إلى أهمية التشبيك بين المؤسسات في قضايا حقوق الإنسان الكبرى، لمساعدة الناس في معرفة حقوقهم لكي يكونوا قادرين على المطالبة بها، وفي المقابل تلهم المسؤولين الجيدين حال كشف انتهاكات حقوق الإنسان لإجراء تغييرات إيجابية[23].

تساهم صحافة حقوق الإنسان في البحث المنفتح على الحلول إزاء قضايا حقوق الإنسان المعقدة، والانتهاكات ذات الجذور الثقافية والمجتمعية والقانونية والسياسية، مثل العبودية في اليمن مثلا، التي لها جذور تاريخية في الثقافة المجتمعية، إذ يتم بيع الإنسان (العامل) وتوريثه كالمتاع مع نسله لورثة رب العمل بعد موته، فيعمل العامل بالسخرة بلا أجر، يأكل ويشرب وينام فقط، ويخدم رب عمله، بلا تعليم، ولا إثباتات شخصية، ولا يتمتع بالخصوصية، وغيرها الكثير من الحقوق المنتهكة. وقد ساهم تتبع فيلم "عبيد اليمن ورحلة الانعتاق"، الذي بثته قناة الجزيرة[24]، لمراحل تحرير شقيقين من العبيد في منطقة حجة اليمينة، في كسر حاجز الصمت حيال مشكلة ثقافية وقانونية مركبة في البلاد، صمتت عنها الحكومة اليمنية لأسباب قبلية واجتماعية، وكذلك المجتمع، وهذا ما شجع الحوار العام حول هذه القضايا،

21 خندقجي، حنان، الوثائقي خلف جدران الصمت، بي بي سي، 2015 على الرابط: https://cutt.us/VjUmK

22 عريقات، إيمان، حقائق جديدة عن دور رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن، بي بي سي، 2012، انظر الرابط التالي https://cutt.us/njzeZ

23 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص4.

24 فيلم عبيد اليمن ورحلة الانعتاق، برنامج الصندوق الأسود، قناة الجزيرة، 2014، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/FzunU

وسلط الضوء عليها أكثر، حتى خرجت من خانة التابوهات إلى العلن. لكن هذا المجهود غير كاف في دول هشة أمنيا، مثخنة بالحروب والقتل والدمار، تغيب فيها السيادة، ويحكمها الفشل والعصابات. فنجد أن الصحافة تؤثر أكثر في بيئة ديمقراطية، ذات حكم رشيد، إذ أن الحكومات فيها مسؤولة ومساءلة عن الوفاء بالتزاماتها القانونية، بما ذلك احترامها وحمايتها لحقوق الإنسان. وفي المقابل، نرى أن الصحافة الحقوقية مهمة أيضا في الدول الدكتاتورية والسلطوية والفاشلة لإبلاغ العالم الحر لوقف هذه الانتهاكات استنادا للقانون الدولي، وتقديم الجناة للمحاكم الدولية ذات العلاقة، ومساهمتها في إحداث العدالة الانتقالية في مرحلة التحول.

توفر الصحافة الحقوقية معلومات موثقة، ودقيقة، تهدف لفضح الأخطاء والفساد المنهجي داخل النظم والمؤسسات والشركات، وتسعى جاهدة للوصول إلى الحقيقة. كشفت صحيفة أتلانتا-كونستيتيوشن عام 2018 عن تسهيل مديري المدارس والمعلمين في الولايات المتحدة غش الطلبة في الاختبارات الموحدة للمدارس، بغية حصولهم على درجات عالية، لتحسين تقييم المدرسة على المستوى الوطني[25]، وكشف التحقيق الذي استمر لمدة عام عن مخالفات قانونية وتربوية كبرى، عبر تحليل لعشرات الآلاف من نتائج الاختبارات، ما أدى إلى فتح تحقيقات حكومية وقضائية وتوجيه تهم جنائية لمديري المدارس والمعلمين، حيث اعترف مديرو المدارس بتورطهم في أسوأ حالة غش مدرسي للطلبة، الأمر الذي أدى إلى إعادة تقييم درجات الطلبة في عدد من المناطق.

ولا ننسى في هذه السياق، كيف ساهم كشف صحيفة واشنطن بوست لفضيحة ووترغيت في استقالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1974، والذي اتهم بالتجسس على الحزب الديمقراطي المنافس له في الانتخابات. فحتى هذه القضايا السياسية تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان، إذ تغيب إرادة الناس الحرة من خلال التزوير، وربما يكون هذا الكشف قد ساهم حتى عهد قريب في ردع تكرار هكذا محاولة.

عندما تكشف الصحافة انتهاكات حقوق الإنسان تردع الأفراد والسلطات عن ارتكاب أعمال مشابهة، كما توفر الحماية للفئات الهشة الضعيفة الأكثر عرضة لانتهاك حقوقها.

تشكل الصحافة التي تحترم حقوق الإنسان وتدعو للمحافظة عليها، مدخلا من مداخل تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، فيشعر الناس بالأمن، ويتمتعون بصحة جيدة، ويتعلمون، ويتمتعون بالحرية والعيش الكريم الآمن، مما يساهم في التوزيع العادل لمكتسبات التنمية، وجعلهم فاعلين اقتصاديا[26].

25 perry, john, Editor's note,The Atlanta Journal-Constitution, 2018 look: https://cutt.us/hcpDg

26 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص4.

يقلل تعزيز فهم وإدراك قضايا حقوق الإنسان من احتمال نشوب الصراعات المسلحة على أساس عدم التفاهم والشائعات والمعلومات الخاطئة[27]، لأن الدقة والتوازن والموضوعية تمثل ركنا أساسيا في الصحافة الحقوقية.

من هم صحافيو حقوق الإنسان؟

ترتبط الصحافة الحقوقية المميزة بعلاقة طردية مع مهنية الصحافي وكفاءته، فكلما كان الصحافي مهنيا كلما كانت قصصه الصحفية على درجة عالية من الاحترافية، ولا يمكن للصحافي أن يتقدم خطوة إلى الأمام في إنتاج قصص صحفية قائمة على احترام حقوق الإنسان، دون أن يكون ملما، وعلى معرفة ودراية بالمهارات والأدوات الأساسية في تغطية قضايا حقوق الإنسان[28].

ويبدو من الصعب تصديق وجود صحافي يعارض حقوق الإنسان[29]، فصحافيو حقوق الإنسان يؤمنون بحقوق الإنسان وأهميتها، لعملهم ومجتمعاتهم، فالأمر يتعدى الوظيفة إلى الرسالة السامية للصحافة، وهذا النوع منها بالتحديد. كما يؤمن صحافيو حقوق الإنسان بالتعددية في وجهات النظر، والرأي والرأي الآخر، ويملكون الحساسية لقضايا الناس، ويأتي هذا من خلال معايشة الناس والقرب منهم، ومعرفة قضاياهم الهامة، التي تتجاوز أخبار السياسة والسياسين، حيث الانتهاكات وجراح الناس وآلامهم وآمالهم.

يدرك الصحافي الجيد أن حقوق الإنسان ذات أهمية بالغة بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفا وهشاشة، كالأطفال، والمرضى، والأقليات العرقية والدينية، وذوي الإعاقة، والمسنين، والنساء، والفقراء، والأميين، واللاجئين، لذا، يبذل الصحافي جهدا أكبر في سبر أغوار قصصهم، وكشف معاناتهم، ونشرها ومتابعتها بعد النشر. فهذه القضايا في الأغلب مفتوحة على احتمالات مختلفة في منطقتنا العربية ونادرا ما تحل بشكل نهائي، فإما أن يكون علاجها جزئيا أو موضعيا، أو يستمر إهمالها.

يدافع الصحافي الجيد عن حقوق الإنسان بصورة مجردة بغض النظر عن اعتبارات الدين والقومية والعرق، فهو فاعل مدني اجتماعي، وليس سياسيا، وإن كان عمله يتقاطع مع القضايا السياسية. ما من شك أن الصحافة الجيدة هدفها أن تؤثر في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكن بأدوات صحفية مهنية، إذ تقوم الصحافة على مبادئ وقيم إنسانية وهي قيم عالمية تشكل جوهر العمل الصحفي المهني، كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبحيث يؤدي تحقيق هذه القيم الإنسانية إلى نتائج سياسية يستفيد منها الناس[30].

27 رايسترك، نيك، مرجع سابق ص 15.
28 الحسبان، مرجع سابق، ص3.
29 المرجع السابق ص 74.
30 الحسبان، مرجع سابق ص 56.

يمارس الصحافي الجيد دورا مهما في المساعدة على فضح كذب السياسيين وتلفيقهم، وانتهاكهم لحقوق الإنسان تحت مبررات سياسية، كالأمن الوطني، والظروف الراهنة، والآداب العامة، وخصوصية المجتمع، والعادات والتقاليد، وتذرعهم الدائم بالأزمات والظروف الحرجة، بحيث يصبح انتهاك حقوق الإنسان هو القاعدة[31].

ولا ننسى أن حقوق الإنسان الحديثة جاءت ردا على مآسي وفظائع الحرب العالمية الثانية، ومحاولة لتعزيز السلم والأمن وتجنب تكرار ما حدث من جرائم إنسانية مرة أخرى[32].

يميز الصحافي الجيد بين الحقوق المتوازنة، بين الحق في النشر والحق في الخصوصية والحياة الخاصة والعائلية، والمنزل والمراسلات، ويخضع قصصه للفحص الأخلاقي والمهني قبل النشر، حتى لا يسبب الأذى والضرر ومس الكرامة، ووصم الناس عبر إصدار الأحكام، فهذا ليس هدف الصحافة، فالأصل أن الصحافي مؤهل ومدرب تدريبا جيدا على الجوانب الأخلاقية، ومطلع على قواعد المهنة، وقادر على العمل بحرية في ظروف تشجع على التصرف بشكل أخلاقي، مع التأكيد أنه لا يمكن تحقيق كل هذا بسهولة في عالم مضطرب ومعاد لحرية الصحافة[33].

إن الاحتراف في الصحافة هو "في ما يتعلق بالآخر"، وهي مؤطرة بأخلاقيات الرسالة الصحفية؛ قول الحقيقة والاستقلال والمسؤولية تجاه الآخرين[34].

يستطيع الصحافي الحقوقي، الوصول إلى مصادره بشكل جيد، وبناء الثقة معها، خاصة مع الضحايا والمؤسسات الحقوقية، وهو قادر على الوصول إلى معلومات دقيقة وموثقة، عبر المصادر البشرية والمادية والرقمية، والتأكد من صدقية المصادر ودقة رواياتها وغاياتها من وراء ذلك.

يقابل الصحافي الجيد الضحايا دون أن يجرحهم أو ينكأ آلامهم جبرا، فالسعي إلى استدرار عواطف الناس على الشاشات وفي الصور، لا يعني أن القصة الصحفية جيدة، ولها تأثير، بل يتوجب على الصحافي الجيد أن يحث الناس على الحديث بعفوية وتلقائية، وثقة، ويبدد مخاوفهم، ولا يعدهم بالأمل الزائف، والحلول السحرية، فهذه ليست مهمته.

حماية الصحافي لنفسه وقصته ومصادره، أولوية استراتيجية، مهما كان حجم القصة وموضوعها، وهي أمور تحتاج إلى التدريب والمهارة. والأمن الرقمي والجسدي والحماية

31 الحسبان، مرجع سابق.
32 المرجع السابق.
33 Hammarberg,Thomas, Ethical journalism and human rights,Issue discussion paper, commissioner for human rights, 2012, p8, Look: https://rm.coe.int/16806da54a.
34 Previous source, p9.

القانونية للصحافيين أساسيات يجب عدم إهمالها أو التفريط بها، فعلى مدى السنوات العشرين السابقة تم استهداف أكثر من 2000 صحافي حول العالم من قبل سياسيين، ورجال حكومة ومال وأعمال، وقد أفلت كثير منهم من العقاب[35].

يعرف الصحافي الحقوقي القوانين والأنظمة والتشريعات المحلية، والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وهذا يساعده كثيرا في إنتاج قصصه الحقوقية، ومعالجة سياق القصص.

كما يتابع الصحافي كل ما هو جديد في حقل حقوق الإنسان، ويطلع على تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الدولية، أو المحلية ذات العلاقة، أو الأممية مثل مجلس حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين وغيرهما، وقرارات المحاكم في القضايا الإنسانية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، وغيرهما، وهي تشكل قيمة مضافة للصحافي في معالجة قصصه الإنسانية.

اكتساب الصحافي مهارات العمل الجماعي أو ما يعرف بالصحافة التعاونية[36] والعمل بالشراكة مع فرق كبيرة، داخل الحدود وعبرها، يساعده في إنتاج قصص كبرى ذات أهمية، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة تحتاج إلى جهد كبير في رصد الحالات، وبناء قواعد البيانات، إضافة إلى مهارات تكنولوجية ورقمية وسردية متعددة ومتنوعة، وتكاليف مالية عالية.

35 المصدر السابق، ص 10.

36 الصحافة التعاونية: هي تشارك مجموعة من الصحافيين أو المؤسسات أو كليهما، لإنتاج مشاريع صحفية مشتركة، إما أن تنشر في وقت واحد، بحيث تكون كل مادة صحفية مستقلة ومنفصلة عن الأخرى، أو تنشر في وقت واحد لكنها متكاملة، أو تكون مشاريع مستمرة لمحتوى مشترك، وتنشر في وقت واحد أو في أوقات مختلفة، للمزيد انظر الرابط التالي: https://cutt.us/lKAKC.

الفصل الثاني
التحقيق الصحفي في قضايا حقوق الإنسان

"إن مستقبل الصحافة هو سعة الأفق والعمق"[37]، والعمق -بطبيعة الحال- هو الميزة التي يتفوق بها الصحافيون في تحقيقاتهم[38]، إذ يحتاج إلى طرح جميع الأسئلة، السهلة والصعبة، البسيطة والمركبة، والبحث للإجابة عليها بدقة.

تحتاج انتهاكات حقوق الإنسان إلى تحقيقات صحفية جريئة ومهنية وعميقة ومتروية، تكشف عنها وتصل إلى حقائق دامغة تثبت مرتكب هذه الانتهاكات، والمساعد على ارتكابها، والمحرض والمتستر عليها، والمتواطئ عليها، والمهمل الذي لم يقم بواجبه تجاهها، سواء أكان فردا أم مؤسسة، مع إبراز صوت الضحية على أمل إنصافها. كشفت شبكة البي البي سي، في تحقيقها التلفزيوني عن بيع عاملات المنازل في الكويت عبر تطبيقات إلكترونية تستضيفها برامج جوجل وأبل، وأظهر التداخل في المسؤولية بين مكاتب استقدام العاملات، وصاحب البيت المستقدم، والسلطات الرسمية المقصرة في المتابعة، وشركات تكنولوجيا المعلومات المهملة في استضافة تطبيقات تتاجر في البشر[39].

دور الصحافة كشف أين حدث هذا الانتهاك، وهل هو عابر للمنازل والقرى والمدن والحدود، وهل حدث في مواقع وأبنية رسمية، أو مواقع عامة أو أهلية، أو في وسائل النقل العام، وما أسباب استخدام هذه الأماكن؟ كشف الصحافي مصطفى المرصفاوي إساءة معاملة المجندين في مراكز الأمن المركزي المصرية[40]، والصحافية حنان خندقجي كشفت عن سوء معاملة ذوي الإعاقة في دور رعاية المعوقين الخاصة في الأردن[41].

تعالج الصحافة التحقيقية الانتهاك، وتحدده بدقة، وتكشف ماهيته وصفاته، وحجمه، وقوته وأثره على الناس، أو جزء منهم، وتكشف على من وقع، ومن هم الناس، وما أعمارهم، وصفاتهم، وأجناسهم، وأعراقهم. هل هم فئات مهمشة وضعيفة، وهل هم من الفئات التي تواجه التمييز والتنمر والتأطير؟ لماذا وقع على هذه الفئات بالتحديد؟ وهل سبق أن وقع هذا الانتهاك؟ وعلى من؟ كيف عولج؟ هل أنصف الضحايا؟ هل حوسب المتسبب؟ هل

37 مقولة شهيرة للصحفي فرانك باروزو رئيس التحرير السابق في صحيفة شارلوت أوبزيرفر (The charlotte observer)، انظر كتاب التحقيق الصحفي، جون أولمان.

38 أولمان، جون، التحقيق الصحفي أساليب وتقنيات متطورة، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، ص 8.

39 خادمات للبيع : سوق وادي السليكون للعبيد على الإنترنت، بي بي سي، الرابط https://cutt.us/jR3xU

40 مرصفاوي، مصطفى، الوثائقي موت في الخدمة - يرصد الانتهاكات ضد أفراد الأمن المركزي في مصر، بي بي سي، 2016، الرابط التحقيق:https://cutt.us/OG0al

41 خندقجي، مصدر سابق.

حدث تغيير في منظومة القوانين والأنظمة؟ وكيف تعاملت معه المحاكم، والحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني؟

تبين الصحافة التحقيقية ماذا حدث، وكيف حدث الانتهاك، وظروفه، والأدوات المستخدمة، والقانون المخروق، والمخالفة الدستورية، وتفسر الصحافة لماذا حدث الانتهاك، وأسبابه ومسبباته. مثلا، كشف موقع مدى مصر كيف استغلت السلطات القضائية المصرية الحبس الاحتياطي بشكل جائر ومخالف للقانون والدستور والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بحيث أصبح أداة لمعاقبة المعارضين والخصوم السياسيين، بحجز حريتهم لسنوات، وإيذائهم نفسيا وبدنيا[42].

تحتاج الإجابة عن هذه التساؤلات المتعددة في مادة صحفية واحدة إلى سلسلة من الخطوات المتوازية والمتقاطعة، تشكل منهجية علمية تستند إلى البحث والتوثيق والتحقق، فهي عملية تحقيقية تهدف للوصول إلى الحقيقة واليقين حول الانتهاك موضوع القصة الصحفية.

تضع الإجابة عن هذه الأسئلة في مادة واحدة، مادة صحفية متكاملة أمام الجمهور، تجيب على أسئلته وفضوله وتثير غضبه وسخطه حيال انتهاك الحق الإنساني في المادة الصحفية، ما يدفعه لعمل سلمي يؤدي إلى التغيير، وفي حال كانت المادة إخبارية بسيطة، لا تجيب عن الأسئلة العميقة للجمهور، ولا تكشف الحقيقة الكاملة، وسياقها، وشخوصها، فقد لا تساهم في إحداث حل أو تغيير إيجابي، وسيبقى الانتهاك ويستمر، وينال من ضحايا آخرين.

ما هو التحقيق الصحفي؟

تعددت تعريفات التحقيق الصحفي في الكتب والأدلة الصحفية، والمناهج الدراسية في الجامعات، ورغم هذه الاختلافات إلا أن التجربة العملية في الميدان، لا تتأثر كثيرا بهذه التعريفات الأكاديمية، طالما علم الصحافي منهجية التحقيق وعناصره، وآليات العمل والإعداد، والبحث، والتحري، والقضايا المهنية والأخلاقية والقانونية ذات العلاقة.

يقوم التحقيق الصحفي في قضايا حقوق الإنسان على خطوات علمية منهجية مدروسة، تستند إلى البحث والاستطلاع والتحليل والرصد، وجمع الآراء[43]، بهدف الوصول إلى الحقائق حول انتهاك حقوقي ما، ونشره للجمهور في مادة صحفية، تخدم الصالح العام.

42 حمامة، محمد، معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا، مدى مصر، 2018، انظر الرابط https://bit.ly/3gU9SYd

43 بن شلهوب، عبد الملك بن عبد العزيز، التحقيق الصحفي أسسه وأساليبه، واتجاهاته الحديثة، الرياض، ط 2004، ص 14.

يسعى التحقيق إلى تفسير وشرح القضايا والأحداث، بزوايا مختلفة، ومحاولة وضع الحلول[44]، والإجابة عن سؤالي كيف حدث الفعل/ الانتهاك، ولماذا؟ ويفسر ويشرح الحقائق الغائبة بناء على دور المحقق الصحفي[45].

إن مفهوم السلطة الرابعة يبدو أكثر وضوحا في التحقيق الصحفي، إذ يمارس فيه الصحافي دور الرقيب على السلطات والمؤسسات، والتحقيق في المشكلات والانتهاكات، وكشف مواطن الخلل[46]، وما يسعى الآخرون إلى إبقائه طي الكتمان، مواجها بذلك سياسيين ذوي نفوذ، وكبار رجال المال والأعمال، وأجهزة الأمن والعسكر التي لا تتوانى عن تدمير حياة الصحافي وربما قتله[47]، لقد شاهدنا في الفترة الأخيرة في المنطقة العربية حوادث قتل مروعة، مثلما حصل مع جمال خاشقجي، وأحمد عبد الصمد، وغيرهما.

لذا فإن التحقيق هو عمل صحفي إخباري من الطراز الأول، ويحتاج إلى رغبة ذاتية عارمة من الصحافي، تستحق أن يبذل العناء بسببها، ويعتمد على جهد الصحافي الذي يبذله في إنجاز العمل، للكشف عن أشياء ذات أهمية بالغة للناس أو لبعضهم[48].

يشترط توافر عناصر رئيسة في التحقيق، بحسب مارك هنتر ولوك سينجيرز في كتابهما الصحافة الاستقصائية الحديثة[49]:

1. أن يكون ما كشفه التحقيق عائد لجهد الصحافي نفسه، فلا ينشر تحقيقا أعده آخرون أو سرب له.
2. أن يكون موضوع التحقيق ذا أهمية قصوى للناس، وذا تأثير مادي مباشر على العامة والأفراد.
3. أن يكشف عن أسرار يراد لها أن تبقى مخفية.
4. أن ينتج بطرق ووسائل مهنية وأخلاقية.

كما يجب أن يكشف التحقيق ما هو جديد عن موضوع محدد، ففي صحافة حقوق الإنسان يعالج التحقيق فكرة واحدة ومحددة، انتهاك واحد يتعرض له شخص أو مجموعة أشخاص، من طرف السلطات في الدولة، أو المجتمع، أو القطاع الخاص. موضوع اللاجئين السوريين في

44 المصدر السابق ص 15.
45 المصدر السابق ص 16.
46 كركوكي، حبيب، فنون التحرير الصحفي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط1، 2008، ص 125.
47 De burgh, Hugo, Investigative journalism, routledge, Ed II, p10.
48 أومان، مصدر سابق، ص 18.
49 هنتر، مارك، سينجيرز، لوك، الصحافة الاستقصائية الحديثة، شبكة أريج، إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية، 2018، ص 14 -15.

الأردن موضوع كبير ومتشعب ومتعدد الزوايا، فلا يصلح أن نعالج هذا الموضوع الفضفاض في تحقيق صحفي، ولا بد أن يعرف الصحافي ماذا يريد أن يقول للجمهور، كيف هاجروا إلى الأردن؟ كيف يتعلم أطفالهم؟ كيف يسجل المواليد الجدد؟ لابد أن نحدد فكرة، وزاوية محددة. عمل فريق موقع عمان نت عام 2015 على فكرة محددة وواضحة تعالج طرد السلطات الأردنية للاجئين السوريين إلى سوريا، وتعريض حياتهم للخطر، خلافا لاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقيات جنيف، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الأردن والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين[50]، أو كما كشف الموقع ذاته عن حجز السلطات الأمنية الأردنية للوثائق الثبوتية للاجئين سوريين، ما خلق سوقا سوداء بين رجال أمن لإعادة الوثائق وإرجاعها لأصحابها[51].

تكمن وظيفة التحقيق الصحفي في تقديم معلومات غير منحازة، تساهم في دعم قرارات المواطن نحو التغيير[52]، بوصفه ناخبا، ودافعا للضرائب، وتمثل التحقيقات قوة يمكنها أن تؤثر على السياسات العامة والرأي العام، وعملية صنع القرار[53]. إذ يهدف صحافي التحقيقات إلى إصلاح المجتمع وتعزيز الصالح العام، بعيدا عن مصلحته الشخصية[54].

كما تدافع التحقيقات عن النزاهة والمصداقية، وتتصدى للفساد بأشكاله، وتكشف الانتهاكات المريعة والمجازر التي تقترفها الجيوش في الحروب، كما فعل الصحافي سيمور هيرش في عام 1968 عندما كشف عن مقتل نحو 600 شخص في مذبحة ماي لاي في فيتنام على أيدي الجنود الأمريكان، في الوقت الذي كان انتقاد الجيش الأمريكي خاصة في زمن الحرب من المحرمات[55].

وعليه، فمن أبرز وظائف التحقيقات الصحفية أن تكون:

1. أداة لكشف الانحرافات والمساءلة.
2. عاملا للتغيير والإصلاح.
3. وسيلة لكشف الأسرار المهمة، وتعزيز الحق في المعرفة وحرية الرأي والتعبير.

50 الحموي، حازم، الشوابكة، مصعب الأردن يعرض حياة لاجئين سوريين للخطر بإعادتهم قسرا إلى بلادهم، عمان نت، 2015، الرابط: http://tinyurl.com/y68ozhaz

51 سوق سوداء للأوراق الثبوتية السورية، عمان نت، 2014، الرابط: http://tinyurl.com/y4v4339f

52 هنتر، مرجع سابق، ص 5.

53 أبو حشيش، حسن، الصحافة الاستقصائية، الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص 26-29.

54 عبد الباقي، عيسى، الصحافة الاستقصائية اطر نظرية ونماذج تطبيقية، دار العلوم، 2013، ص 30-31.

55 المرجع السابق، ص 40.

بماذا تتميز التحقيقات الصحفية عن التقارير الإخبارية العادية؟

تركز فكرة التحقيق على نمط واتجاه واحد في حدوث الانتهاك، وليس على حدث فردي[56]، بحيث يكون هذا الانتهاك منهجيا ودائما ومستمرا. في تحقيق "آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا"، كشف عن الانتهاك بحجز حرية الخصوم السياسيين والمعارضين على خلفية ممارستهم حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، وهو عمل منظم تمارسه السلطة القضائية، وليس حالات فردية، إذ اعتمد التحقيق على قاعدة بيانات مفتوحة ومستقلة، وثقت التفاصيل الشخصية والقانونية والإجرائية لنحو 37 ألف تحرك أمني وقضائي، ضد أشخاص على خلفية التظاهر بين عامي 2013 و2016 [57].

تستخدم التحقيقات أسلوبا منهجيا في الإعداد والتوثيق، وبحثا وتغطية في العمق على المدى الطويل[58]. وإذا كنا نعمل على تحقيق عن اغتصاب اللاجئات في مراكز الإيواء من قبل مسؤولي الدار، فإننا نحتاج إلى منهجية محكمة، تؤكد حدوث الفعل وتوثقه، تتضمن شهادات متقاطعة لعشرات النزيلات في الدار، المختلفات، والمستقلات عن بعضهن البعض، بحيث تجمع هذه الشهادات على حدوث الاغتصاب، إضافة إلى شهادات متقاطعة من عاملات ومتطوعات ونزيلات في الدار، يؤكدن سماع ورؤية هكذا أفعال متصلة بالانتهاك، ونحتاج إلى تقارير طب شرعي تؤكد ذلك، وشكاوى سابقة قدمت من نزيلات لإدارة الدار، أو الشرطة، أو القضاء، كما نحتاج للاستعانة بالسجلات الرسمية ذات العلاقة.

يركز التحقيق على انتهاكات حقوق الإنسان والأخطاء الإدارية، والتجاوزات المالية، واستغلال المنصب والنفوذ، وخرق القانون، والجريمة والفساد. كشف تحقيق "S17: ضحايا مزاج الداخلية" عن منع الأجهزة الأمنية التونسية تنقل مواطنين ومواطنات داخل تونس أو السفر خارجها، بحجة أنهم محل اشتباه على أساس المعتقدات أو الممارسات الدينية، أو بسبب المظهر مثل إطلاق اللحية، وارتداء الملابس ذات الصبغة الدينية، أو بسبب إدانات سابقة، دون تقديم أي دليل يربطهم بنشاطات جرمية، وينتهك هذا الإجراء التعسفي الدستور التونسي، وحق الناس في حرية التنقل[59].

يحتاج التحقيق إلى تصميم ومثابرة للوصول إلى الحقائق والمعلومات. عملت الصحافية حنان خندقجي على تحقيق "خلف جدران الصمت"، نحو عامين، تطوعت خلالها للعمل في دار متخصصة بذوي الإعاقة في عمان لمدة شهر تقريبا، ولولا الصبر والشغف والمثابرة

56 وكالة رويترز للأنباء، دليل المراسل الصحفي، 2006، ص 41.
57 حمامة، محمد، معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا، مدى مصر، 2018، انظر الرابط https://bit.ly/3gU9SYd
58 أبو حشيش، حسن، مرجع سابق، ص 26-29
59 مكي، أمل، تحقيق s17 ضحايا مزاج الداخلية، انظر الرابط https://cutt.us/47Q9e

لما استطاعت تحمل المشاهد القاسية بحق الأطفال ذوي الإعاقة، لتوثيق آلامهم والانتهاكات الواقعة عليهم بدقة وموضوعية[60].

يستند التحقيق بشكل كبير إلى الوثائق والإحصاءات، وقرارات المحاكم، والسجلات العامة. وبالنسبة لتحقيق العقوبة المزدوجة الذي نشرته مجلة حبر الإلكترونية، حول ترسانة التشريعات الأردنية التي تقف عائقا أمام إعادة اندماج المفرج عنهم من السجون في المجتمع، وتبقي سجلهم الجرمي فعالا، لمدد تتراوح بين ثلاث وست سنوات بعد قضاء مدد محكوميتهم، حلل التحقيق كامل التشريعات الأردنية من قوانين وأنظمة وتعليمات، واستند إلى قرارات محاكم العدل العليا، والمحكمة الإدارية بدرجتيها، والابتدائية، ومحاضر جلسات مجلس النواب، وتقارير منظمات المجتمع المدني[61].

يعتمد التحقيق على المصادر الأولية للمعلومات، ويتأكد من صدقها، ومبرراتها، وغاياتها، ولا يسلم بما تقوله المصادر، فيخضع ما تقول للفحص والتمحيص.

يستخدم التحقيق التقنيات والأدوات الرقمية والتكنولوجية في الإعداد، مثلا استخدمت منظمة (bellingcat) مصادر رقمية مفتوحة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات الأقمار الصناعية (google earth) و(sun clac) و(digital global)، لتحديد مواقع سبع عمليات إعدام جماعي في ليبيا خارج إطار القانون، أظهرت إعدام عشرين شخصا، تم وصفهم بإرهابيين أدينوا بالخطف والتعذيب والقتل والتفجير والذبح، حيث ظهر في الفيديو قائد ميليشيا عسكرية يدعى محمود الورفلي، وهو يعطي الأمر بالإعدام الجماعي. ساهم التحقيق في تحديد المكان بدقة، وقد استندت المحكمة الجنائية الدولية في مذكرة توقيف الورفلي إلى ما قامت به (bellingcat).[62]

يلجأ الصحافي في بعض الأحيان إلى العمل الخفي والسري، بعد أن يتخذ قرارات أخلاقية وقانونية صعبة، وربما تكون لها عواقب وخيمة[63]. لقد استخدم معدو تحقيق اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا الكاميرا السرية، حيث ساعدتهم في الكشف عن اختراق اللوبي الإسرائيلي للحركة الطلابية في بريطانيا ومساعيه للتأثير على النظام السياسي البريطاني، وعلى مدار ستة شهور اخترق المراسل المتخفي روبين (اسم مستعار) الجماعات المؤيدة لإسرائيل، التي تعمل على مواجهة الحركة القوية المتنامية التي تعارض الاحتلال غير الشرعي

60 خندقجي، مرجع سابق، انظر رابط التحقيق: https://cutt.us/SgFlu
61 نخلة، روان، الشوابكة، مصعب، تشريعات تميز ضد المفرج عنهم من السجون، حبر، 2018، انظر الرابط: https://cutt.us/3yHjH
62 Triebert,Christiaan,Geolocating Libya›s Social Media Executioner,Look https://cutt.us/XGDpA
63 وكالة رويترز للأنباء، مصدر سابق، ص 41.

للأرض الفلسطينية[64]. ووثق المراسل العلاقة القوية والمتينة بين "شاي ماسوت" المسؤول السياسي في السفارة الإسرائيلية، وبين مجموعة كبرى من السياسيين والنشطاء والمحللين -في بريطانيا- المتعاطفين مع إسرائيل[65].

تحتاج التحقيقات الصحفية مددا زمنية أطول من التقارير الإخبارية لإنجازها، وربما تستغرق أشهرا وسنوات. كما تعتمد مدة إنجاز التحقيق على الموضوع وحجمه، وصعوبته، ونوعه، وخطورته، وما إذا كانت المصادر مغلقة أم مفتوحة، وسهولة الحصول على المعلومات، والمنهجية المستخدمة في إثباتها، ومهارات الفريق، وما إذا كان التحقيق محليا أم عابرا للحدود، فكل ذلك يحتاج وقتا للإنجاز، وعليه نرى تحقيقات استغرقت أشهرا وبعضها سنوات تبعا لذلك.

إضافة لذلك، نجد أن التكلفة المالية للتحقيقات أعلى، وتحتاج في بعض الأحيان إلى ميزانيات كبيرة، وتتطلب السفر وتحليل العينات، وشراء المعدات، مقارنة بالتقارير العادية. تعتمد تكلفة التحقيقات على نوع وسيلة الإعلام، ولو أردنا إنتاج الفكرة ذاتها كتحقيق مكتوب ستكون تكلفته أقل من الإذاعي (المسموع)، والإذاعي أقل من التلفزيوني. كما تعتمد التكلفة على المنهجية المتبعة إذا كانت تتضمن تحاليل مخبرية أو عملا متخفيا، أو بناء قواعد بيانات، أو استخدام قواعد البيانات المغلقة التي تتطلب اشتراكات مدفوعة، وكذلك عدد الدول التي سيجرى فيها التحقيق، بما في ذلك سفر الفريق، وإقامته، والأدوات المستخدمة، ويوميات الفريق الفني والتقني، كل ذلك وغيره يدخل في حساب التكلفة المالية للتحقيق.

ما هي مواصفات صحافي التحقيقات؟

هل يملك صحافي التحقيقات صفات ليست عند غيره من الصحافيين؟ قد يشترك الصحافي المتخصص في التحقيقات مع زملائه العاملين في التغطيات الإخبارية -على اختلافها- في العديد من الصفات من حيث الحدس الصحفي، والشك بالوقائع والأحداث، والسعي للتدقيق في الحقائق، والبحث عن المصادر. لكن العمل على تحقيق يعالج مشكلة واحدة محددة بدقة، وظروف العمل التي ترافقها عقبات وعوائق كثيرة، تتطلب بالضرورة من صحافي التحقيقات التمتع بصفات إضافية تمكنه من إنجاز هذا العمل الشاق.

- **الحساسية تجاه قضايا الناس، والدافعية والانحياز للحق والعدالة.**

ما الذي يجعل الصحافي يستمر في العمل على التحقيق مدة طويلة رغم ما قد يصطدم به من عوائق ربما تتسبب له بالإحباط أو اليأس من الوصول إلى نتائج مفيدة؟

64 سويتشر، كلايتون، اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا، الجزء الأول، تحقيقات الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2017 انظر الرابط https://cutt.us/yzMMU

65 المصدر السابق.

يحتاج الصحفي لدافع قوي لإتمام هذا العمل الصعب، دافع يتجاوز الرغبة الشخصية في الشهرة أو تحسين الأجر الذي يتلقاه، نحو إعلاء الحق ورفع الظلم ومحاسبة المتسببين. وهو دافع ينبع من الإحساس بقضايا الناس، ومتابعة همومهم العامة والخاصة، والرغبة في تحسين ظروفهم.

- **الشجاعة، والصبر، والشك، والهدوء.**

من الصفات التي يحتاجها كل صحافي، لكنها أساسية في صحافي التحقيقات، فهو يشك في كل ما يرى ويسمع ويقرأ، ما يحفز رغبته في التحقق والتقصي، ويفتح له الباب واسعا للوصول إلى أفكار تحقيقات مهمة ومميزة، فالمسؤول يطمئن للصحافة الكسولة، غير الشكاكة، التي لن تدقق في تصريحاته ثم تسائله عنها، لكن صحافي التحقيقات يفوت على المسؤول هذه الفرصة، وإن الطريق الطويل من العمل والبحث لا يمكن أن يقطع إلا بالصبر والهدوء.

- **الاستقلالية والموضوعية والحياد والدقة والأمانة.**

الاستقلالية هي قدرة الصحافي والهيئات والإدارات التحريرية في المؤسسات الصحفية على حفظ وحماية المنتج والمحتوى الصحفي مستقلا ومحصنا من تدخلات أطراف من خارج الجسم الصحفي كالحكومات، والأجهزة الأمنية، والأحزاب، والشركات، والمصادر في التحقيق، والقراء -مع حفظ حقهم في الرقابة على المحتوى الصحفي وانتقاده-، وإدارة المؤسسة الصحفية، والتوجهات السياسية... إلخ. لا يجب أن تستميل هذه الجهات الصحافي، أو تحتويه، أو تتدخل في المحتوى الذي ينتجه، سواء أكان إضافة أم حذفا.

وللاستقلالية دور هام في صحافة التحقيقات، ولا يعني ذلك أنه من المقبول أن يتخلى الصحفيون العاملون في مجالات أخرى عن استقلاليتهم، إلا أن الأخطاء المرتكبة نتيجة غياب الاستقلالية أثناء العمل على التحقيقات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى كارثة، لأن التدخلات في عمل الصحافي قد تقوده إلى توثيق خاطئ أو مجزوء تبنى عليه نتائج غير صحيحة قد تستخدم في إدانة بعض الأبرياء أو تبرئة بعض المخالفين. إضافة إلى سهولة دحض نتائج التحقيق واغتيال شخصية الصحافي أمام الرأي العام بناء على سلوكيات منحازة قام بها.

وقد يصعب على المؤسسات الصحفية أحيانا أن تحقق استقلالية تامة خصوصا أن في كثير من التشريعات الناظمة للعمل الصحفي تضييقا على حرية الصحافي في العمل، وفي بعضها تلويح بسجنه، ما يعزز الرقابة الذاتية لديه لتجنب مساءلات قانونية غير عادلة. ومما يزيد من صعوبة عمله وجود جو عام من إمساك المعلومات عن الصحفيين والإحجام عن التصريح لهم، ما يجعل بعضهم يضع وزنا أكبر لعلاقاته بمصادره على حساب استقلاليته.

لذا، لا يمكن للاستقلالية أن تتحقق دون الالتزام بأعلى المعايير والأخلاقيات المهنية، ودون التحلي بأقصى درجات المعرفة القانونية المتصلة بالعمل الصحفي، وهو ما يعزز قوة الصحافي ليكون قادرا على الدفاع عن عمله وتحصين نفسه من التدخل في شؤون المهنة.

- **التواصل المستمر مع الميدان، والقدرة على بناء المصادر، وكسب ثقتها.**

إن حاجة التحقيق للوقت الطويل في البحث والتقصي والتركيز والالتزام في سبيل إنتاجه لا يعني الانغماس في التحقيق إلى درجة الانعزال، فلا يعفي ذلك الصحافي من متابعة الأخبار اليومية، والبقاء على اتصال مع الناس في بيئته ومحيطه، والتعرف على مشاكلهم والإنصات إلى هواجسهم، فهو بحاجة إلى معرفة كل مستجد قد يتعلق بفكرة التحقيق، كما أن العلاقة المستمرة والمتينة مع الناس في الميدان قد تنبهه إلى قضايا وتفاصيل يجهلها، فيصبح بعد معرفته بها قادرا على إنتاج أعمال صحفية أكثر متانة وعمقا، ما قد يساهم في تحسين حياة الناس ورفع الضرر أو الظلم عنهم.

- **المرونة.**

من الضروري أن يكون الصحافي قادرا على الدفاع عن فكرة التحقيق، ومنحازا للعدالة وقضايا المظلومين، إلا أن حماسته تجاه الفكرة قد تدفعه أحيانا إلى إنكار وقوعه في الخطأ ورفض حقيقة أن فكرته أو توقعه أو حدسه الصحفي لم يكن دقيقا، فيصر على إثبات ما هو خاطئ، فيكلفه ذلك وقتا وجهدا دون الوصول إلى نتيجة حاسمة، لذا من المهم أن يكون صحافي التحقيقات مرنا ويتقبل الأخطاء، فيراجعها ويصححها -ما أمكن ذلك- من أجل الوصول إلى فكرة أقوى وأكثر متانة، يمكنه من خلال العمل عليها إنصاف قضايا الناس وتناولها بدقة وثقة.

وقد تكون المساحة المتاحة لمعالجة الأخطاء وتصحيحها واسعة قبل النشر، أي أثناء تطوير الفكرة والبحث حولها وإنتاجها، إلا أن تلك المساحة تضيق كلما اقترب الصحافي من إثبات فكرته، لذا يتوجب على الصحافي وفريق العمل أن يلتزموا أقصى درجات الدقة والحذر أثناء تحرير التحقيق وتدقيق الحقائق، وأن لا يترددوا في طلب المساعدة التحريرية والقانونية، وعلى الصحافي عند الانتهاء من توثيق الحقائق أن يكون متأكدا وواثقا مما وصل إليه من نتائج، حتى يستطيع مواجهة الأطراف التي يتهمها بارتكاب المخالفات أو إحداث الأضرار، مع حفظ حقهم في الرد على الاتهامات.

وفي حال تبين بعد نشر التحقيق وجود أخطاء في المعلومات التي قدمها التحقيق، أو في النتائج والاتهامات التي وصل إليها، فإنه يتوجب على الصحافي والوسيلة الصحفية الالتزام بالمعايير والأخلاقيات المهنية التي تلزمهم بإنصاف الأطراف المتهمة خطأ بارتكاب مخالفات،

والاهتمام بنشر أي رد يصل منهم، وتصحيح الأخطاء الواردة في التحقيق مع تنبيه الجمهور إلى التعديل الذي حصل. وعند الوقوع في مخالفة مهنية فإنه يتوجب توجيه الاعتذار للجمهور والمتهمين، وجبر الضرر إن حدث، واتخاذ إجراءات مهنية وإدارية تحول دون تكرر ذلك.

- **القدرة على العمل المنهجي والخبرة والمعرفة به، والتخطيط.**

التخطيط عنصر أساسي من عناصر نجاح التحقيق، وأسهل طريقة للفشل هي عدم التخطيط السليم، لذا يرتبط التخطيط بالسلامة والصواب، ويتطلب كتابة الخطة، ولا يكفي أن تكون في ذهن الصحافي. وأفضل طريقة للوصول إلى الشيء كتابته، لذا يكتب الصحافي الجيد خطة تتضمن ما هي فكرة التحقيق وزاويته؟ ما هي الأسئلة الرئيسة والفرعية؟ ما هي الفرضيات التي يتطلب اختبارها؟ وما الهدف من التحقيق؟ وما هي المصادر بأنواعها؟ وما هي المصادر البديلة؟ ومتى سيقابلها؟ وما هي أولويات كل مقابلة؟ وكم هي التكلفة المتوقعة بالتفصيل؟ وما هي المدة المتوقعة لإنجاز العمل؟ وما هو جدول الأحداث والمواعيد المرتبط بها؟ وما هي طرق إثبات التحقيق؟ وما هي وسيلة النشر؟ ومن هو فريق العمل؟ كل هذه الأمور وغيرها يجب كتابتها بالتفصيل، والالتزام بها طالما كانت ظروف كتابة الخطة هي ذاتها. ومن الممكن تعديل الخطة إذا لزم الأمر فهي ليست كتابا مقدسا، والأفضل أن تكون هناك خطة بديلة أيضا خاصة في التحقيقات الكبيرة والطويلة.

- **القدرة التنظيمية العالية على ترتيب الملفات وإدارة الوقت، وحفظ الوثائق، ومتابعة فريق العمل.**

لا يقتصر التنظيم على ترتيب وتدبير ملفات التحقيقات والوثائق والسجلات، بل هو سلوك أساسي في حياة صحافي التحقيقات يساعده في تحقيق خطة التحقيق وإدارة عملياته بكفاءة ويسر، وعدم الغوص في أكوام الأوراق والسجلات والمقابلات المفرغة وغير المفرغة. إذ يجمع البعض من الصحافيين الكم الكبير من المعلومات ثم يفقد السيطرة عليها، فيكون قد تشعب في الموضوع، أو خلط بين تحقيقين يعمل عليهما بالتزامن، أو نسي موعد مقابلة أو تأخر عنه، أو ضاعت الأوراق أو المقابلات، أو لم يستطع استرجاعها بعد تخزينها. لذا، يتعين على الصحافي أن ينظم أموره ليستطيع إدارة التحقيقات التي يعمل عليها.

وعليه، ننصح أن يستخدم الصحافي الملفات المفتاحية الورقية أو الإلكترونية، ويفضل أن يعمل عليهما معا، بحيث تكون لديه نسخة ورقية وأخرى إلكترونية من كل شيء، وأن يقسم الملف إلى ملفات أصغر؛ ملف للمقابلات المفرغة، ملف للتشريعات مقسم إلى ملفات أصغر للقوانين، والأنظمة والتعليمات، ملف للوثائق الرسمية، وملف لتقارير المنظمات الدولية، وملف للأرقام والعناوين الخاصة بالتحقيق، بحيث يكون كل شيء مرتبا ويمكن الرجوع إليه وقت الحاجة بسهولة ويسر.

- **الاطلاع الواسع على البيئة التشريعية والحقوقية والسياسية في البلد الذي يعمل به.**

يعرف الصحافي الجيد التشريعات في بلده، والحقوق المنصوص عليها في الدستور للمواطنين والمقيمين، وآلية عمل نظام الحكم، والمؤسسات مثل الحكومة، والبرلمان، والقضاء، وغيرها. ليس شرطا أن يكون الصحافي ضليعا فيها، لكن المعرفة جزء أساسي من ثقافة صحافي التحقيقات العامل في مجال حقوق الإنسان. إن الاطلاع على التشريعات والقوانين والأنظمة يساعد في فهم العلاقات القانونية بين الناس والسلطات، والناس ببعضها، لأن التشريعات تؤثر على حقوق الناس بشكل مباشر، وقد تكون سببا في انتهاك الحقوق أو حمايتها واحترامها، وبالتالي سببا في سعادة الناس أو تعاستهم.

- **القدرة على حل المسائل، وشرحها وتبسيطها، وقراءة الأحداث وربطها، وتتبع خيوط القصص، والشخصيات.**

- **القدرة والانفتاح على العمل الجماعي[66].**

العمل الجماعي في الصحافة أصبح أمرا في غاية الأهمية خاصة مع الثورة المعلوماتية، حيث يمكن الحصول على الكثير من المعلومات عبر الحدود، ويكون انتهاك الحق عابرا للحدود أيضا. فمثلا وثقت تحقيقات صحفية اختطاف شركات أمن تعمل لصالح الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أشخاصا تعتقد أنهم خطرين على الأمن الدولي، وترحيلهم إلى معتقلات في الدول العربية[67]، وهذا يعني أن جريمة عابرة للحدود ارتكبت، ويتطلب تقصيها عملا صحفيا جماعيا في البلدان التي حدثت الجريمة فيها.

يساعد التعاون الصحفي أو العمل التعاوني والجماعي في حماية الصحفيين في البيئات الخطرة وغير الصديقة لحرية الصحافة، كما يقلل التكاليف حيث تتقاسم المؤسسات تكاليف العمل، ويقلل من الوقت، إذ يشارك كل صحافي مهاراته وخبراته، ويسد النقص لدى الأطراف الأخرى، ويساعد في انتشار أوسع، خاصة إذا انتشر العمل في أكثر من وسيلة إعلامية.

- **القدرة على تحليل البيانات والوثائق والرصد والتوثيق.**

أصبح من المهم اكتساب الصحافي لمهارات جديدة خاصة مع تطور المصادر المفتوحة وهو ما يتميز به صحافي عن آخر، تساعد هذه المهارات في جمع البيانات ورصدها، وتوثيقها، وتحليلها للخروج بنتائج. الصحافيان فريدريك لورين وستيفن غراي، تتبعا حركة طائرات عملت لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية نقلت أشخاصا اختطفوا وسلموا إلى بلدانهم أو

66 مهدي، لبنى، ما هي شروط الصحفي الاستقصائي، عربي، 2020 انظر الرابط: https://cutt.us/5xxq4
67 يسري، فودة، مثلث الغضب، سلسلة سري للغاية، قناة الجزيرة، على الرابط التالي: https://cutt.us/yXTIs

إلى أنظمة عربية أخرى، وقاما بتحليل تحركات الطائرات فوجدا أن واحدة منها حطت في 49 مكانا مختلفا في إطار مكافحة التطرف والإرهاب، من بينها غوانتانامو وأفغانستان والعراق ومصر والأردن وليبيا. فاستعانا ببرنامج إكسل لتفريغ المعلومات، وتحليلها في مجموعات، لإخراج النتائج. كما استخدم العديد من الصحافيين برامج تتبع المعلومات على فيسبوك –مثلا- للمساعدة في إنجاز تحقيقاتهم.

- **القدرة على حماية أمنه الشخصي والرقمي، وحماية ذاته وتحقيقاته من المساءلة القانونية[68].**

تقييم الصحافي للمخاطر والتهديدات هو جزء أساسي من عمله اليومي، البيئة غير الصديقة للصحافة تهديد للصحافي، خصوم الصحافيين يملكون بالعادة مهارات تقنية ولوجيستية شديدة التطور، لذا فإن الخطورة تكون أكبر، لذا ينصح بالتدرب على طرق الحماية الرقمية والجسدية والقانونية وتعلمها، والحماية من اختراق البريد الإلكتروني وفقدان المعلومات، واختراق الهواتف والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يسهل تتبع الصحافيين، وإيذاءهم جسديا أو اغتيالهم معنويا.

جهاز الكمبيوتر الآمن هبة كبيرة، تخيل أن شخصا ما يعرف كل ما تفعله على هاتفك أو حاسوبك الشخصي أو الذي تستخدمه في العمل؟ تتطلب الحماية من القرصنة والبرمجيات الخبيثة استخدام برامج فعالة مضادة للفيروسات، واستخدام برامج الوقاية من التجسس مثل (SPYBOT)، واستخدام كلمات سر قوية، وبرامج إدارة كلمات السر مثل (KEEPASS)، واستخدام كلمات السر الطويلة والمعقدة، وتطبيقات ثنائية الأرقام السرية الصالحة لمرة واحدة، واستخدام تقنيات الاتصال الآمن بالإنترنت عن طريق الويب بروكسي (التصفح المجهول عبر تطبيقات أو خوادم آمنة)، والشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs)، واستخدام البريد الإلكتروني المشفر، وكذلك بالنسبة لوحدات التخزين الخارجية[69].

ومن ناحية المخاطر الجسدية فإنه ينصح إذا سمع الصحافي طلقات نارية قريبة منه، أن يبحث فورا عن ملجأ آمن يؤمن حاجزا منيعا بينه وبين الرصاص، وإذا تعرض لهجوم بالغاز المسيل للدموع أن يحاول الابتعاد، والوقوف عكس اتجاه الريح، وارتداء عدة الحماية، وتقليل خطر تعرض الجلد والوجه للغازات، وتغطية ذلك قدر الإمكان، وربط منديل مبلل بالماء على الأنف والوجه، كما ينصح الصحافي بحضور دورة إسعافات أولية[70].

68 دليل بقاء الصحفي على قيد الحياة، مؤسسة سمير قصير، 2013.
69 المصدر السابق.
70 المصدر السابق.

تساعد استشارات الصحافي ومؤسسته للمحامين وخبراء القانون قبل نشر تحقيقاتهم للتأكد من سلامتها القانونية، على التقليل من المخاطر، وتقييم المخاطر الجسدية أيضا، خاصة إذا كان الصحافي يعمل على تحقيقات خطرة، وعليه أن يعرف هل الجهة التي يحقق حولها متهمة في جرائم قتل أو تعذيب أو خطف أو ضرب صحافيين؟ وعليه أن يأخذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان أمنه وسلامته، فليس هناك قصة تستحق أن يموت بسببها الصحافي، أن يعيش الصحافي ويروي المزيد من القصص خير من أن يموت من أجل قصة واحدة.

الإلمام بالموضوع الذي يعمل عليه، بحيث يصبح خبيرا فيه مع نهاية التحقيق.

من أين نأتي بأفكار التحقيقات؟

يواجه بعض الصحافيين صعوبات في العثور على أفكار تحقيقات مهمة وفريدة تساهم في كشف مشكلة أو خلل أو مخالفة أو انتهاك يمس حقوق الناس، فمن أين تأتي الأفكار؟

1. الأخبار اليومية وتكرار الأحداث

تتيح متابعة الأخبار اليومية فرصة للصحافيين لاقتناص أفكار مهمة، تحديدا من تلك الحوادث التي اعتدنا عليها نظرا لتكرارها، وكثيرا ما تنشر مثل هذه الحوادث في الزوايا الهامشية في المواقع والصحف، لكن تكرار الوقائع وتشابهها قد يكون مؤشرا على قصة يمكن رصدها وتوثيقها. وغالبا ما يكون وراء هذه الحوادث مشكلة ما يتجاهلها المسؤولون أو يتسببون بها.

2. الميدان

إن الميدان كنز لصحافي التحقيقات، ففي العمل الميداني يظل الصحافي على تواصل مباشر ومستمر مع الناس، ويتمكن من الاحتكاك بقصصهم والتعرف على مشاكلهم وآلامهم التي يكونون قد اعتادوا عليها، إلا أن نظرة ناقدة من خارج البيئة المكلومة ستكون كفيلة ببناء فكرة تستحق التحقق والتقصي.

3. البيانات

إن الاطلاع على البيانات والمعلومات المنشورة في المصادر المفتوحة على الإنترنت، ومتابعتها وقراءتها بأسلوب نقدي وشكاك، ستثير لدى الصحافي أسئلة وتنبهه إلى أفكار يمكن التحقق منها والتقصي حولها، ومن هنا تأتي أهمية إتاحة البيانات والمعلومات المحدثة باستمرار للصحافة وعموم الناس.

4. القصص الصادمة

نادرا ما يقع حدث أو قصة كبيرة ومؤثرة بمحض الصدفة، وكثيرا ما نتابع أو نعمل على قصص صادمة لأحداث قاسية ومؤلمة، كحوادث تسببت بأعداد كبيرة من الوفيات، أو أعمال عنف. وعند البحث عن إجابات للأسئلة: "لماذا حدث هذا؟ كيف وصلنا إلى هنا؟" قد نعثر على أفكار ناضجة لتحقيقات صحفية.

5. الشكاوى والاحتجاجات

لطالما اشتكى الناس من انعدام أو ضعف الخدمات في قطاعات أساسية تمس حياتهم اليومية، وكثيرا ما احتجوا ورفعوا شعارات منددة بتقصير السلطات أو إهمالها لحقوقهم، كما وجهوا اتهامات بالفساد لأشخاص ومؤسسات. إن استمرار الشكاوى والاحتجاجات وتوجيه الاتهامات يعد مؤشرا قويا للصحافي على وجود خلل ما قد يتطلب البحث والتقصي للتحقق من هذه الاتهامات ومعرفة حقيقتها وحجمها وتأثيرها.

كيف نطور الأفكار والزوايا؟

يتطلب التحقيق الصحفي بحثا عميقا وموسعا حول الموضوع الذي يتناوله، فيجمع الصحافي قدرا كبيرا من المعلومات ويصير ملما بكل جوانب القصة وتفاصيلها الدقيقة وخفاياها، ولكن التحقيق في صورته الأخيرة الجاهزة للنشر سيعالج زاوية محددة، وهي ما تسمى أيضا مشكلة التحقيق.

يساعد تحديد زاوية التحقيق بدقة في بداية العمل على ضبط إيقاع العمل في المراحل اللاحقة، ويمكن الصحافي من وضع آلية العمل التي سيتبعها في سبيل الإجابة عن أسئلة التحقيق، ويصبح قادرا على توجيه بحثه ليكون متصلا بالمشكلة التي يتقصاها، وبهذا يصبح التحقيق غنيا بمعلومات مترابطة حول قضية بعينها، ويشكل إضافة معلوماتية ومعرفية للجمهور.

ومن أجل تحديد زاوية التحقيق والتأكد من وجود مشكلة تستحق التقصي ولم يسبق أن عالجتها تحقيقات منشورة سابقا، فلا بد من القيام ببحث أولي للحصول على معلومات أساسية تشير بوضوح إلى خلل ينطوي على مخالفة قانونية، أو إخفاق تشريعي، أو انتهاك لحقوق الناس، أو فساد وتقصير وإهمال من قبل مسؤولين... إلخ.

البحث الأولي

يحاول الصحافي من خلال البحث الأولي الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

- ما هي المشكلة/ الخلل/ المخالفة التي سيعالجها التحقيق؟
- من المتسبب أو المسؤول عن المشكلة؟
- من هم الضحايا الذين تضرروا من المشكلة؟
- ما الضرر الذي تسببت به المشكلة وما حجمه؟

ويستند البحث الأولي غالبا إلى مصادر يسهل الوصول إليها، سواء أكانت مفتوحة أم مغلقة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- المواد الصحفية المنشورة سابقا حول مشكلة التحقيق.
- المعلومات والبيانات والتقارير المنشورة على المواقع الرسمية.
- تقارير المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية.
- مقابلات مع الأشخاص: ضحايا، خبراء، مسؤولون سابقون... إلخ.
- الكتب والرسائل الأكاديمية.

ومن المستحسن أن يحدد الصحافي -بواقعية- الفترة الزمنية التي يحتاجها للإجابة عن أسئلة البحث الأولي للتأكد من وجود مشكلة تستحق التقصي، حتى لا يهدر جهده ووقته في البحث عن إجابات قد لا يتمكن أبدا من الوصول إليها.

حجم الضرر: هل تستحق المشكلة التقصي؟

ينفعل الصحافي أحيانا تجاه قصة أو حدث فيه جوانب قاسية أو مؤلمة قد تشير إلى ظلم أو ضرر وقع على بعض الأشخاص، فيسعى للتحقق من هذه المشكلة. لكنه يواجه أسئلة مهمة تتعلق بحجم الضرر ومدى تأثير المشكلة على شريحة واسعة من الناس، فهل يجب أن يكون هناك عدد كبير من الحالات المتضررة حتى تستحق مشكلتهم العمل على تحقيق صحفي؟ أم أن حياة واحدة، وحقوق شخص واحد، قد تكون كافية لذلك؟

لاتخاذ قرار في هذا الشأن، لا بد من الإجابة عن الأسئلة التي تحدد حجم الضرر الناتج عن المشكلة: من هم المتضررون وكم يبلغ عددهم؟ وما نوع الضرر الذي وقع عليهم؟ ومن هو المتسبب في هذا الضرر وما صفته أو وظيفته؟ وهل تتكرر المشكلة خلال فترة زمنية معينة؟

تساهم الإجابة عن هذه الأسئلة في تحديد زاوية التحقيق ومعرفة حجم الضرر وعدد الحالات التي يتوجب على التحقيق رصدها، فمن المتوقع عند التحري عن كفاءة قطاع واسع أو خدمة أساسية (كالصحة والنقل والتعليم والاتصالات... إلخ) أن يكون عدد المتضررين كبيرا، وعليه

فلا بد أن يرصد التحقيق عددا كبيرا من الحالات يثبت وجود نمط للمشكلة. ولكن التحقيق قد يتناول أيضا قضية عدد محدود من الناس نظرا لنوع الضرر الذي وقع عليهم، كأن يفقد شخص ما حياته أو حريته نتيجة فعل أو جريمة طالته، أو أن يكون المتسبب في المشكلة مسؤولا أو شخصية عامة يحاول الإفلات من المحاسبة والعقوبة، أو أن يكون من المحتمل تكرار وقوع الضرر مستقبلا على أشخاص آخرين.

في الأردن مثلا، تقضي المحاكم الشرعية بأحكام قضائية تلزم الزوج بدفع نفقة متواضعة، ولا تكفي للزوجة والأطفال في حال الطلاق، يتهرب نحو سبعة آلاف محكوم بالنفقة من دفعها لأشهر، ما يجعل الزوجة وأطفالها في حالة اقتصادية صعبة، خاصة إذا كانت الأم غير عاملة. وتحت ضغط مؤسسات المجتمع المدني، قررت الحكومة الأردنية إنشاء صندوق للنفقة عام 2010، يدفع للزوجة وأطفالها مقدار النفقة المحكوم بها، ويحصلها الصندوق من الزوج المحكوم لاحقا، لكن حتى عام 2017، لم يتم إنشاء الصندوق إلا على الورق، وعندها قررت الصحافية منار حافظ تقصي أسباب تأخير الصندوق، وعدم ممارسته لمهامه، رغم رصد مبالغ مالية له في الموازنة.

كان من واجب الصحافة مساءلة دائرة قاضي القضاة عن أسباب تأخير تفعيل صندوق النفقة لأكثر من سبع سنوات، حددت الصحفية زاوية للتحقيق تعالج الموضوع بدقة ووضوح واختصار بحيث تكون دليلا لها طيلة إعداد التحقيق.

ارتكزت زاوية التحقيق على إهمال حكومي في تفعيل الإجراءات التنفيذية لصندوق النفقة منذ 2010، ما أدى إلى مضاعفة معاناة الأطفال والنساء المحكوم لهم بالنفقة في الأردن.

اعتمدت زاوية المعالجة المكتوبة على حقائق ثابتة، حصلت عليها الصحافية بالبحث العميق، تتمثل في تأخر مجلس الوزراء في إصدار نظام الصندوق لمدة خمس سنوات، وتأخير العمل في الصندوق لحوالي سنتين حتى تاريخ التحقيق، وعدم شمول كوادر موظفي صندوق النفقة في جدول التشكيلات عام 2016 وتأجيله حتى العام المقبل، والتأخر في صدور جدول التشكيلات لعام 2017، دون معرفة ما إذا كان يشمل كوادر الصندوق، والتأخر في استئجار المبنى، والتأخر في تعيين الموظفين، والتأخر في صدور الأنظمة والتعليمات المالية والإدارية. وهذا يدل على إهمال أجهزة الحكومة المعنية، وعدم اكتراثها بعمل الصندوق، لذا كان لا بد من تحديد المتسبب والمهمل في هذا الموضوع، وإبراز معاناة الزوجات والأطفال بسبب تأخير الصندوق، وبالتالي عدم حصولهن على حقوقهن في النفقة التي تحكم بها المحاكم الشرعية[71].

71 حافظ، منار، في انتظار الصندوق: ما الذي يؤخر تفعيل صندوق تسليف النفقة؟، مجلة حبر، 2017، انظر الرابط https://cutt.us/jmrfA

وبعد أشهر من العمل تمكنت الصحافية من الإجابة في تحقيقها عن الأسئلة التي وضعتها في البداية، وهي: من الجهات المسؤولة عن هذا الإهمال؟ ما هو دور مجلس الوزراء في إصدار النظام؟ لماذا تأخر صدور النظام ومن المسؤول عن ذلك؟ لماذا تأخر العمل في الصندوق ومن المسؤول عن ذلك؟ لماذا لم يتم شمول كوادر الموظفين في جدول تشكيلات 2016؟ ما مقدار الضرر الذي تسبب فيه عدم تفعيل صندوق النفقة؟ ما هي النتائج المتوقعة بعد تفعيله؟ ما هي أبرز التعديلات التي يحتاجها نظام صندوق النفقة؟

قابلت الصحافية مطلقات يعانين من عدم تفعيل الصندوق وعايشت قصصهن، وأزواجا لم يدفعوا ما يترتب عليهم من نفقة، وكذلك قاضي القضاة، ومسؤولين في وزارة المالية، وديوان الرأي والتشريع، والموازنة العامة، واللوازم العامة، ومدير صندوق تسليف النفقة، وخبراء قانونيين، ومحامين، ونشطاء في المجتمع المدني ذوي علاقة بالموضوع، وكذلك وزراء سابقين، ونوابا حاليين.

استند التحقيق إلى قرارات المحاكم، والقوانين والتشريعات ذات العلاقة، والوثائق الرسمية، التي حصلت عليها الصحافية عبر المصادر المفتوحة، وردود المؤسسات الحكومية على طلبات الحصول على المعلومات، وكذلك من شهادات المصادر.

يحتاج تطوير فكرة التحقيق إلى بحث أولي عميق، ومعرفة سياق الفكرة وتاريخها، والشخصيات الرئيسة الفاعلة فيها، ويتطلب ذلك البحث في مصادر المعلومات المفتوحة، ومقابلة الخبراء، والجلوس مع المتضررين والضحايا، والناجين، وقراءة القوانين والتشريعات ذات العلاقة، وفهم الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوصول إلى حقائق أولية. يقود توليد الأسئلة والاستفسارات والملاحظات إلى تحديد زاوية الفكرة بوضوح ودقة وبساطة بهدف مساعدة الصحافي في إنتاج التحقيق بعيدا عن التشتيت، وتجميع معلومات غير متصلة بالفكرة، وإنجاز مقابلات لا تخدم القصة، وصرف أموال لا تساعد الصحافي في الوصول إلى نتيجة، علاوة على إضاعة الوقت طوال فترة العمل بلا خطة.

تعتمد صياغة الفكرة على ما يجمعه الصحافي من حقائق ومعلومات مؤكدة وغير مؤكدة، إضافة إلى حسه الصحفي، وميزانية العمل، والوقت المحدد للإنتاج، ومعدل خطورة القصة على الصحافي والمؤسسة.

تركز الفكرة في تحقيقات حقوق الإنسان، منذ ولادتها، على زاوية واحدة متصلة بحقوق الإنسان، يكون فيها صاحب الحق هو الشخص أو الأشخاص من أصحاب الحق الإنساني، وحامل المسؤولية هي جهة اعتبارية أو معنوية أو أفراد يتوجب عليهم احترام وحماية إعمال

حقوق الإنسان،[72] ففي تحقيق صندوق النفقة، كان أصحاب الحق هم الأطفال والزوجات المطلقات، بينما كان حاملو المسؤولية أجهزة ومؤسسات حكومية عدة كدائرة قاضي القضاة، ووزارة المالية، ودائرة الموازنة العامة، ودائرة اللوازم، وغيرها، إضافة إلى الزوج المتهرب من دفع النفقة.

توجد أدناه ثلاثة أمثلة أخرى لأفكار تحقيقات تنطبق عليها شروط الفكرة الجيدة، وهي أن تكون واضحة، ومحددة، ودقيقة، وبسيطة، ومختصرة، وقابلة للإثبات أو النفي.

الفكرة الأولى: أطفال معاقون يتعرضون لاعتداءات جسدية، من مشرفين وعاملين في مراكز حكومية وخاصة للرعاية الاجتماعية، في ظل ضعف رقابة وزارة التضامن الاجتماعي.

الفكرة الثانية: ثغرات تشريعية في نظام النقل التلقائي، تسمح لمديري مدارس بتنجيح ونقل تلاميذ راسبين إلى الصف الأعلى، مما يتسبب في تخريج تلاميذ من المرحلة الأساسية لا يجيدون القراءة والكتابة.

الفكرة الثالثة: مصافي تكرير نفط مملوكة لإدارة الحكم الذاتي وشركات نافذة، تلقي مخلفات النفط في مكبات عشوائية مكشوفة في محافظة الحسكة السورية، ما يؤدي إلى الإصابة بأمراض الفشل الكلوي، الناتجة عن تلوث آبار المياه الجوفية.

كيف نضع خطة التحقيق ومنهجيته؟

وضعت منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان"[73] منهجا في إعداد التحقيقات والتقارير الصحفية عن قضايا حقوق الإنسان، يعتمد على بذل الصحافي جهدا كبيرا في الوصول إلى الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، ومعرفتها ونشرها، مع التركيز على أصحاب الحق، وما وقع عليهم من انتهاك، ومعايشتهم بهدف الوصول إلى حقيقة ما جرى معهم، ونقل معاناتهم، وأنسنة التحقيق، ومساءلة الجهات المنتهكة للحق الإنساني موضوع التحقيق، المعنية بحماية الحق واحترامه، عبر معرفة لماذا قامت بهذا الانتهاك؟ وما هي أسبابها؟ وإلى متى سيستمر الانتهاك؟ ومتى توقفه؟ وكيف؟ وهل يقبل المسؤول ممارسة هذا الانتهاك على فرد من أسرته؟ يطرح الصحافي الأسئلة الصعبة، ويواجه المتسبب والمسؤول عن هذه الانتهاكات بالحقائق والأدلة والبراهين التي جمعها سابقا، ليتأكد بدقة، وثقة وبلا شك، مما حدث، ولماذا حدث، وكيف حدث، وماذا يجب أن يحدث لإعمال حقوق الإنسان.

72 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 3.

73 منظمة تأسست عام 2002 في كندا، لها مكاتب في بلدان أخرى في العالم، وتعنى بتدريب وإشراك الصحافيين، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، في تغطية قضايا حقوق الإنسان وتعزيزها وتحسينها في السياقات المحلية.

يمارس الصحافي دورا شبيها بدور المحقق الشرطي الذي يجمع المعلومات، لكن بلا أدوات قانونية على خلاف المحقق الشرطي، وفي إطار ذلك يبرز دور السلطات الحكومية والمؤسسات والعاملين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية قانونية تتطلب الاحترام والحماية لتعزيز حقوق الإنسان، في ظل البيئة والتشريعات القانونية المحلية، والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان المصادق عليها من الدولة[74].

يتكون منهج منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" من خمس مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: التحليل السببي (السبب الأول)، يحدد الصحافي الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، والأسباب المباشرة والكامنة والجذرية.

المرحلة الثانية: تحليل الأدوار، يحدد الصحافي الجهة أو الجهات المسؤولة عن الانتهاكات، مؤسسات كانت أو أفرادا أو حتى جماعات، ويحدد دورها بدقة.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات والمعلومات، يجمع فيها الصحافي الأرقام والإحصاءات والتصريحات والبيانات والوثائق، ويبحث فيها بعمق، ويجري المقابلات المتعلقة بموضوع التحقيق، بما فيها إجراء البحث في القوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المرحلة الرابعة: إعداد التحقيق، يكتب فيها الصحافي تحقيقه الصحفي باستخدام إطار PANEL، كما سيوضح لاحقا.

المرحلة الخامسة: المتابعة، يتابع الصحافي ويرصد ردود الفعل على نشر تحقيقه، فيما إذا استمرت الانتهاكات ولم تتراجع، أو حصل تغيير نتيجة نشر التحقيق.

سنطبق المراحل الخمس على هذه القصة، وفق منهج (JHR)، عندما يتزوج رجل أردني من الديانة البهائية، بزوجة غير أردنية، فإن الحكومة لا تعترف بالزواج رسميا بينهما، ولا يحصل الزوجان على شهادة زواج، وحال تقديم الزوجة طلبا إلى وزارة الداخلية للحصول على الجنسية، بعد استكمال الشروط المنصوص عليها في قانون الجنسية الأردني، ترفض الوزارة منحها الجنسية، وبهذا تعاني الزوجة والزوج والعائلة كاملة من هذا الإجراء، فهي تعتبر مقيمة في الأردن، وتحتاج إلى تصاريح دخول للأردن ودفع رسوم حال سفرها إلى الخارج، وبالمقارنة مع رجل أردني مسلم أو مسيحي فإن زوجته غير الأردنية تحصل على الجنسية بعد ثلاث سنوات في حال كانت عربية وخمس في حال كانت غير عربية، ويتم تسجيل الزواج لدى

74 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص4.

الدوائر الرسمية، وتحصل الأسرة على دفتر عائلة يثبت الدين وواقعة الزواج وتاريخها، وهذا لا يحدث مع البهائي الأردني. التمييز واضح هنا على الرغم من أن الدستور الأردني يساوي في المادة السادسة بين الأردنيين بغض النظر عن اللغة أو العرق أو الدين، وتحمي الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية والمعتقد.

الخطوة الأولى- التحليل السببي:

يهدف التحليل السببي إلى تحديد الحق المنتهك، والأسباب المختلفة لانتهاك الحق وعدم الالتزام به، وعدم احترامه أو حمايته. يحتاج الصحافي عند إجراء التحليل السببي إلى بحث معمق، لمعرفة الأسباب المباشرة، والكامنة و المتجذرة. في تحقيق البهائيين يعود الانتهاك إلى أسباب قانونية وإدارية وسياسية واجتماعية نفصلها لاحقا. معرفة هذه الأسباب بالتحديد هي الخطوة الأولى في التحقيق.

بعد انتهاء الصحافي من تحديد الحق، أو الحقوق الإنسانية المنتهكة، في موضوع التحقيق قيد الإعداد، يحدد بشكل واضح أصحاب الحق أو الحقوق. وهنا لا بد من التوضيح أن انتهاك أي حق إنساني ربما يؤدي إلى انتهاك حقوق أخرى، كما أن إعمال أي حق يؤدي إلى إعمال حقوق إنسانية مجاورة لذلك الحق. فانتهاك الحق في الحصول على المعلومات يؤدي إلى انتهاك الحق في الرأي والتعبير، والحق في المعرفة، والحق في الإبداع الأدبي والفني، وربما الحق في التجمع والتنظيم، لأن كل حق من هذه الحقوق يساعد في إعمال الحقوق الأخرى، عبر علاقة مباشرة وغير مباشرة بينها.

ففي تحقيق البهائيين أدى انتهاك الحق في المعتقد والممارسة الدينية إلى انتهاك الحق في تكوين الأسرة، والحق في الجنسية، والحق في المساواة بين المواطنين.

كما أن دائرة أصحاب الحقوق تتسع مع الانتهاك فربما تمس فردا من ناحية الشكل، لكنها تمتد إلى أسرته في بعض الأحيان، البهائي الأردني المتزوج بغير أردنية مس الانتهاك عائلته، هو والزوجة والأولاد بشكل مباشر، بسبب التمييز على أساس الدين، ما انعكس على حقوق أخرى.

بعد تحديد أصحاب الحقوق، يحدد الصحافي الأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم احترام الحقوق وحمايتها أو الوفاء بها، أو السبب وراء فشل أصحاب الحقوق في المطالبة بها[75].

يسعى الصحافي في التحليل السببي إلى تقشير المشكلة للوصول إلى جذورها الأساسية، ما الأسباب المباشرة للانتهاك؟ السبب المباشر هو السبب ذو الصلة المباشرة بأصحاب

75 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص5

الحقوق، هو "تحد، ينبغي له التغلب عليه أو التعامل معه"، في تحقيق البهائيين، كان عدم اعتراف الدولة بالبهائية كدين رسمي أحد الأسباب المباشرة. يتعامل البهائيون مع هذا السبب مباشرة من خلال علاقتهم التعاقدية بالسلطة فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية كالزواج وتكوين الأسرة والمعتقد، ويسعون للتغلب على هذا السبب أو التعامل معه، كلما مارسوا حقوقهم الإنسانية.

يبحث الصحافي بعدها عن الأسباب الكامنة، وهي الأسباب التي تقف خلف السبب المباشر؟ وتجيب عن سؤال: لماذا يوجد هذا السبب المباشر؟، في الموضوع البهائي تعترف الدولة بالأديان السماوية الثلاث، اليهودية والإسلام والمسيحية، أما السبب الكامن الأول فهو اعتقاد بعض صناع القرار أن البهائية جزء من الإسلام، ومن الأسباب الكامنة أيضا، أن الإسلام دين الدولة بموجب الدستور[76]، وأن الإسلام يعترف باليهودية والمسيحية، وأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين، على عكس الدين البهائي الذي يعترف بحضرة بهاء الله رسولا بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم[77].

يستمر الصحافي بالبحث بشكل أعمق، ويسأل ما هي الأسباب الجذرية للانتهاك؟ هل تعود لأسباب سياسية أم ثقافية أم اجتماعية؟

الخطوة الثانية: تحليل الأدوار

بعد تحديد أصحاب الحقوق والأسباب، يتم تحديد الجهات المسؤولة والتزاماتها.

من هي الجهات المسؤولة؟

تتمثل الجهات المسؤولة في مؤسسة أو جهة حكومية، أو مسؤول، أو شركة عليهم واجب قانوني في احترام وحماية إعمال حقوق الإنسان. كذلك على الأفراد واجب قانوني من أجل احترام حقوق الإنسان. وتتقسم التزامات الدول لتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى ثلاثة مستويات:

أولا- الاحترام: الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه حرمان الأفراد من التمتع بحقوقهم.

مثال: على الدولة اتخاذ كافة الإجراءات لضمان حق المواطن في تكوين أسرة. أو سن التشريعات التي تضمن حق المواطن في ممارسة شعائره الدينية.

76 المادة (2) من الدستور الأردني، الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

77 لتكن رؤيتكم عالمية، الدين البهائي، الموقع الإلكتروني للجامعة البهائية حول العالم، انظر الرابط: https://cutt.us/RHhH2

ثانيا- الحماية: لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف ثالثة.

مثال: تجريم خطاب الكراهية ضد البهائيين.

ثالثا- الوفاء: اتخاذ خطوات لضمان حصول المواطنين على فرص بغرض الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المعترف بها في اتفاقيات حقوق الإنسان.

مثال: الاعتراف بالديانة البهائية.

يفضل توجيه الأسئلة التالية عندما يتعلق الأمر بأي تحقيق صحفي متصل بحقوق الإنسان:

- من هي الجهات المسؤولة؟
- هل تتواجد على مستوى المجتمع المحلي، أو المستوى الوطني، أو المستوى الدولي، وكيف تتفاعل مع أصحاب الحقوق؟
- ما هي التزاماتها في ما يتعلق بالمشكلة بالتحديد؟
- هل هذا الالتزام قانوني أم أخلاقي؟
- هل تفي هذه الجهات بالتزاماتها؟ هل هي على علم بها؟ هل تعترف بها؟
- لماذا لا تفي الجهة (الجهات) المسؤولة بالتزاماتها؟
- ما هو موقفها من المشكلة؟

مثال على فكرة تحقيق:

عدم اعتراف الحكومة الأردنية بالديانة البهائية يؤدي إلى حرمان نساء متزوجات من أردنيين من الحصول على الجنسية الأردنية، رغم استيفاء كامل الشروط القانونية لاستحقاقها، بسبب عدم اعتراف دائرة الأحوال المدنية بالزواج القانوني بين أفراد الديانة البهائية إذا كان أحد الزوجين غير أردني، ما يحول دون حصولهم على شهادة زواج، وبهذا تنتهك الحكومة وأجهزتها الكفالة الدستورية بعدم التمييز بين الأردنيين على أسس دينية أو عرقية[78].

78 عساف، راشد، البهائيون في الأردن،...ممنوعون حفاظا على حياتهم، موقع أرفع صوتك، 2017، انظر الرابط: https://cutt.us/P7URc

الأسباب المباشرة:

السبب	عدم اعتراف الدولة بالديانة البهائية.
الجهة المسؤولة	الحكومة.
الالتزام	وفاء الحكومة بكفالة الحق في المعتقد. وفاء الحكومة بكفالة الحق في المساواة. اعتراف الحكومة بالديانة البهائية.

السبب	عدم إصدار شهادة زواج للبهائي المتزوج من غير أردنية.
الجهة المسؤولة	دائرة الأحوال المدنية، ووزارة الداخلية.
الالتزام	إصدار شهادات زواج للأسرة البهائية، تشمل الدين، وواقعة الزواج، وتاريخها، وما يتبع ذلك من حقوق. الوفاء باتخاذ خطوات تضمن الكفالة الدستورية في تكوين الأسرة، والطمأنينة.

السبب	الاعتراف بالزواج القائم بين البهائيين الموثق لدى المجلس البهائي.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية، ووزارة العدل. دائرة الأحوال المدنية، ومجلس الطوائف الدينية.
الالتزام	الاعتراف بالزواج البهائي. الاعتراف بالمجلس البهائي. الاعتراف بالزواج البهائي المختلط.

السبب	عدم منح الجنسية الأردنية للنساء الأجنبيات المتزوجات من أردنيين بهائيين.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية، ورئاسة الوزراء.
الالتزام	تطبيق وزارة الداخلية لقانون الجنسية بعدالة، طالما أن شروط منح الجنسية قد تحققت. وفاء الحكومة بتطبيق الدستور.

الأسباب الكامنة:

السبب	عدم المعرفة الكاملة بالدين البهائي، والاعتقاد بأنه فرقة من فرق الإسلام.
الجهة المسؤولة	المجتمع، والحكومة.
الالتزام	احترام الحق في المعتقد. نشر الوعي باحترام الأديان والمعتقدات. تفعيل دور مجلس الطوائف الدينية.

السبب	خطاب التحريض ضد البهائيين.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، ومؤسسات المجتمع المدني.
الالتزام	ضمان العيش المشترك بين الأردنيين بغض النظر عن الدين. بث روح التسامح والأخوة والمحبة وتقبل الآخر بصرف النظر عن دينه. رصد وسائل الإعلام والبرلمان وخطب المساجد للانتهاكات ضد البهائيين. حماية البهائيين من الانتهاكات المجتمعية. تجريم تكفير أتباع الديانة البهائية والتحريض عليهم، ووفاء الدولة بالتزاماتها تجاههم وتنفيذ القانون.

السبب	الخوف من تغيير التوازن داخل المجتمع.
الجهة المسؤولة	الحكومة، والمجتمع.
الالتزام	إشاعة الطمأنينة بين الناس. تعزيز الثقة بالدولة كضامن للحريات والحقوق والعدالة والإنصاف بين الناس.

الأسباب الجذرية

السبب	عدم وجود الإرادة السياسية.
الجهة المسؤولة	الحكومة.
الالتزام	وفاء الحكومة بالكفالة الدستورية لحق الناس في المساواة أمام القانون وعدم التفريق بينهم على أساس الدين.

السبب	وجود نص دستوري يحصر دين الدولة في الإسلام.
الجهة المسؤولة	المجتمع، والحكومة، والبرلمان (النواب والأعيان)، ويشترط مصادقة الملك.
الالتزام	تعديل الدستور بحيث يعترف بجميع أديان الأردنيين والأردنيات. إطلاق حملات التوعية للجمهور الموجهة نحو تغيير الاتجاهات حول الأقليات الدينية.

السبب	سيطرة الحكومة على الحقل الديني، عبر وزارة الأوقاف ودائرة الإفتاء وقاضي القضاة ومجلس الطوائف الدينية.
الجهة المسؤولة	الحكومة.
الالتزام	مغادرة الحكومة للحقل الديني، وترك الحرية الدينية للناس، والاكتفاء بحماية الحق في الحريات الدينية، بعيدا عن السياسة.

الخطوتان الثالثة والرابعة- المحتوى: جمع البيانات وإعداد القصة الصحفية.

نركز في هذه الخطوات على محتوى التحقيق الصحفي، استنادا إلى المعايير المرجعية التي وضعتها منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان" بهدف التأكد من أن المادة الصحفية شاملة وموضوعية على حد سواء، وأنها سعت إلى خلق الوعي والحوار حول قضايا حقوق الإنسان، ويطلق على هذا الأسلوب نهج P.A.N.E.L، وهو يرمز إلى الأحرف الإنجليزية الأولى للعناصر الخمسة الواجب توفرها في أي تحقيق صحفي حول حقوق الإنسان.

نهج P.A.N.E.L [79]

PARTICIPATION (المشاركة)	تقديم أصوات جميع المشاركين في التحقيق؛ لا يشمل "إعلام الحقوق" الأحداث التي يتم عرضها فقط، بل أيضا أصوات المتضررين (الضحايا) من تلك الأحداث.
ACCOUNTABILITY (المساءلة)	تحقيق المساءلة للجهة المسؤولة ومنتهك الحق؛ يشمل "إعلام الحقوق" مواجهة المسؤول (المسؤولين) عن الانتهاك أثناء العمل على التحقيق.
NON-DISCRIMINATION (عدم التمييز)	عدم تمييز الصحافي عند إعداد القصة؛ لا تميز وسائل "إعلام الحقوق" بين الحقوق التي يتم إعداد التقارير عنها أو في المصادر، أو في اللغة.

79 What is a Human Rights-Based Approach? Look: https://cutt.us/M4IqR

EMPOWERMENT **(التمكين)**	في مقدور وسائل الإعلام تمكين الجمهور؛ يمكن للمتضررين في أي من القضايا الوصول إلى وسائل الإعلام الحقوقي.
LINKAGE TO HUMAN RIGHTS **(العلاقة بحقوق الإنسان)**	تربط وسائل الإعلام موادها الصحفية بحقوق الإنسان؛ تعد وسائل الإعلام الحقوقي تقارير صحفية حول تطبيق القوانين والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان في الدولة.

يجيب الصحافي في تحقيقه عن الأسئلة أدناه حتى تتحقق جميع العناصر الخاصة بأسلوب P.A.N.E.L:

المشاركة

- من هم المتضررون في هذه القصة؟
- كيف يمكن الوصول إليهم؟ كيف يمكن إشراك تلك الأصوات؟ (عن طريق التسجيلات الصوتية؟ الاقتباسات على لسانهم؟).
- كيف تحترم حقوق الضحايا/ المشاركين؟ (حقهم في الخصوصية والكرامة).

المساءلة

- ما هي الجهات المسؤولة المحتملة؟
- كيف ستعطي الجهات المسؤولة الفرصة الكاملة للمشاركة بجانبها من القصة؟
- كيف سيتم تضمين تلك الأصوات؟ (التسجيلات الصوتية؟ الاقتباسات؟).
- ما هي الحقائق التي تحتاجها؟
- ما هي خلفية البحث/ القصة؟

عدم التمييز

- ما هي اللغة التي قد تكون تمييزية؟
- كيف يمكنك تجنب التمييز في اللغة؟
- ما هو التنوع الممكن في المصادر؟
- ما هي الصور النمطية التي ينبغي تجنبها؟

التمكين

- هل يمكن الوصول إلى القصة؟ (هل يمكن فهمها بسهولة ووضوح؟ وهل هي مكتوبة جيدا؟).
- كيف سيتم التحقيق في الأسباب الجذرية الخاصة بالقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان؟
- ما هي المعلومات التي يمكن أن تقدمها وتساعد أصحاب الحقوق في المطالبة بحقوقهم؟

العلاقة بحقوق الإنسان

- ما هي القوانين المعنية بحقوق الإنسان المنطبقة على هذه القصة؟
- الدستور المحلي؟
- القانون الجنائي؟
- معاهدات حقوق الإنسان الدولية؟
- من هو الشخص الخبير الذي يمكن التحدث إليه في هذه القضية؟

الخطوة الخامسة: المتابعة[80]

الأخبار ليست مجرد أحداث تقع مرة واحدة، بل أحداث جارية، يمكن أن تستمر لأسابيع أو أشهر. يتابع الصحافيون الأحداث لمعرفة إن كانت تسير وتعالج بشكل صحيح، وينشرون ذلك للجمهور، ما يشكل ضغطا على المسؤولين للقيام بمهامهم بشكل أفضل. على سبيل المثال، إذا علمت الشرطة بمتابعة الصحافيين لأحداث أمنية ما، ربما تزيد احتمالات مواصلة الشرطة تحقيقاتها بشكل أسرع وأفضل.

كثيرا ما يصعب الوصول إلى جميع المصادر التي يحتاجها التحقيق، وربما يتهرب مسؤولو الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من إجراء المقابلات مع الصحافيين أو الإجابة على طلباتهم، لكن الصحافي يستمر في المتابعة معهم، للحصول على تعليقات منهم أو مبررات لرفضهم. وكلما تطورت الأحداث، تزداد المتابعة الصحفية، حتى في القصص الصحفية التي أحدثت تغييرا في سياسات الحكومة، يتوجب متابعة ما وعدت به الحكومة وما أنجزته، إن المتابعة الصحفية المستمرة تساهم في خلق التغيير، والحفاظ عليه كمنجز، خاصة في ظل تراخي السلطات بعد تحقيق التغيير، فمثلا إذا وعدت الحكومة بفعل ما قبل حلول موعد محدد، فمن المهم متابعة هذا الموعد النهائي لمعرفة ما إذا أوفت الحكومة بوعدها أم أخلت به.

80 وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

الفصل الثالث
البحث والمصادر

يلجأ صحافي التحقيقات خلال بحثه الموسع عن المعلومات، إلى كل المصادر الآمنة والموثوقة التي قد يحصل منها على معلومات دقيقة ترتبط بفكرة التحقيق وتخدم زاويته، ويمكن تقسيم المصادر عموما إلى: مفتوحة ومغلقة، وأبرز الطرق في الحصول على المعلومات من هذين المصدرين هي:

- البحث في المعلومات والبيانات المنشورة وتصفيتها وترتيبها وتصنيفها.
- طلب المعلومات أو الوثائق من جهات محددة.
- إجراء المقابلات.
- بناء قاعدة بيانات خاصة بالصحافي من خلال المقابلات أو الاستبيانات.
- الوثائق المسربة.

ما هي المصادر المفتوحة (العلنية)؟

هي المصادر التي يسهل الوصول إليها للحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها التحقيق، وغالبا ما تكون هذه المعلومات متوفرة عبر شبكة الإنترنت ويمكن الوصول إليها عبر البحث عن كلمات أساسية في موضوع التحقيق، ومن الأمثلة على هذه المصادر:

التقارير والدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية التابعة للمؤسسات الرسمية والحكومية وشبه الحكومية

- تصريحات المسؤولين والبيانات الصحفية للمؤسسات الرسمية.
- البيانات المتاحة على مواقع المؤسسات الدولية، كمنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها.
- تقارير ودراسات مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والأحزاب والجمعيات.
- تقارير وإفصاحات شركات المساهمة العامة على موقع البورصة الإلكتروني.
- المواقع الإلكترونية والتقارير الدورية لبعض الشركات الخاصة.
- دائرة مراقبة الشركات.
- أرشيف الصحف والمواقع الإخبارية.

- دائرة الإحصاءات العامة.
- قرارات المحاكم.
- محاضر مجلس النواب.
- الجريدة الرسمية.
- ديوان المحاسبة.
- الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه.
- مواقع التواصل الاجتماعي.

يمكن للصحافي من خلال هذه المصادر استكشاف أفكار جديدة تستحق التقصي، كما يمكنه أحيانا الاعتماد عليها في بناء قواعد بيانات خاصة به تفيده في تنفيذ الفكرة.

في تحقيق حول القتلى في المداهمات الأمنية في الأردن، لم تتوفر أرقام وتصنيفات لعدد وأماكن المداهمات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، فبنيت قاعدة بيانات خاصة بالصحافية من خلال الاعتماد على البيانات الصحفية الصادرة عن مديرية الأمن العام بعد كل مداهمة تنفذها، حيث استخلصت المعلومات الواردة فيها ثم رتبت في جداول قبل أن يتم تصفيتها وتصنيفها وتوزيعها، ليتبين تزايد أعداد المداهمات في محافظة معان في جنوب الأردن، وكانت هذه النتيجة نقطة انطلاق لتحديد زاوية التحقيق ومشكلته[81].

نشر موقع عمان نت تقريرا حول سفر الملك عبدالله إلى خارج البلاد خلال عام 2016، استند التقرير على جمع أعداد الجريدة الرسمية والأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني للملك، ورتب المعلومات المستخلصة منها، ثم حلل مضمونها ليخرج بنتائج كمية ووصفية شكلت العمود الفقري للتقرير.[82]

اعتمدت الصحافية هبة أبو طه على 90 قرارا قضائيا في بناء قاعدة بيانات خاصة بها احتوت على المعلومات والبيانات اللازمة لإنتاج تقرير يتناول الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة والتعذيب في بعض السجون.[83]

81 جبريل، دانة، القتلى في المداهمات الأمنية: قوة مفرطة أم دفاع عن النفس. انظر الرابط: https://bit.ly/3ibxlp9.

82 الشوابكة، مصعب، 23 زيارة عمل للملك في 2016..أمريكا النصيب الأكبر، عمان نت، 2016، http://tinyurl.com/y5mq73rb

83 أبو طه، هبة، تهم "الإرهاب"لا تبيح التعذيب و الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة، عمان نت، 2017، انظر الرابط https://bit.ly/31jIkH0 .

ما هي المصادر المغلقة؟

هي الأشخاص أو المؤسسات أو الجهات التي تتوافر لديها معلومات أو بيانات أو وثائق ليست منشورة علنا، وعادة ما يصعب الوصول إلى المعلومات من خلالها نظرا لتحفظها على الحديث مع الصحافة، أو عدم رغبتها بالإفصاح عن المعلومات، أو تقييدها بقوانين وإجراءات تعيق وصول المعلومات إلى الناس. ونأتي هنا لبعض الطرق التي تمكن الصحافي من الحصول على المعلومات من المصادر المغلقة.

كيف نجمع المعلومات والبيانات؟

قد يواجه الصحافي صعوبة في الوصول إلى معلومات موثوقة من المصادر المفتوحة، وفي الحصول على المعلومات عبر استخدام القانون، لكن هذا لا يعني نهاية الطريق، لأن بإمكان الصحافي سلوك طريق بديل يتمثل في تجميع المعلومات من بعض المصادر المغلقة وبناء قاعدة بيانات خاصة به، ربما لا تقدم هذه الطريقة كافة الإجابات التي يسعى خلفها الصحافي، إلا أنها قد توفر له أدلة وإشارات تخدم التحقيق ليبني جزءا من قصته على المعلومات التي توافرت لديه.

وتتطلب بعض التحقيقات خبرة في بناء قواعد البيانات وتحليلها، واستخدام الإحصاءات الرسمية والبيانات الخام، وتقنيات التنقيب عنها، وفك وقراءة رموزها، وتحديد الاتجاهات، والفجوات، والانحرافات داخل البيانات، وعمل الاستبيانات، واستخراج النسب المئوية، وتحليل النمو غير المحتمل إحصائيا، واستخدام التحليل الإحصائي الأكثر تطورا، والوصول إلى قواعد البيانات المفتوحة التي تتطلب اشتراكا مدفوعا أحيانا، والبحث فيها.

من الطرق التي قد يتبعها الصحافي في تجميع المعلومات:

تصميم وتوزيع الاستبيانات:

لم تتوفر للصحافية أنصار أبو فارة دراسات وأرقام منشورة حول أجور المعلمات في المدارس الخاصة والانتهاكات التي تتعرض لها، فصممت استبيانا ووزعته على عدد من المعلمات من أجل بناء قاعدة بيانات خاصة بها.

البحث في الوثائق الرسمية الورقية:

لا تنشر المؤسسات الرسمية، الحكومية وشبه الحكومية، على مواقعها الإلكترونية كل المعلومات المتوافرة لديها في الوثائق الورقية، لذا قد يكون من المفيد التوجه إلى مكتبات تلك المؤسسات والبحث في أرشيفها عن المعلومات والبيانات التي ترتبط بموضوع التحقيق.

إجراء الاختبارات والتحليلات الفنية:

يتقصى صحافي التحقيقات أحيانا حول جودة المنتجات الاستهلاكية -مثلا- وصلاحيتها والتزامها بالمواصفات والمقاييس، إلا أن المعلومات الفنية ليست متاحة دوما، كما أن الصحافي ليس صاحب اختصاص في هذا الشأن، لذا يلجأ في مثل هذه الحالات إلى مختبرات فنية تزوده بتقارير عن حالة المنتج بناء على اختبارات وتحاليل متخصصة، ما يمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة في تحقيقه.

كيف نجري المقابلات؟

يعتبر إجراء المقابلات من أهم مفاصل التحقيقات، وتتطلب من الصحافي إعدادا متينا للأسئلة ومعرفة واسعة في الجوانب التي ستتناولها المقابلة، كما تحتاج المقابلة الناجحة إلى حرفية عالية ومهارات في اللغة والاتصال تتنوع أساليبها حسب المصدر الذي يقابله الصحافي.

من المهم أن يعرف الصحافي كيفية إجراء مقابلة ناجحة، وأن يحضر لها جيدا، فدراسة شخصية المصدر قبل المقابلة أمر مهم، ومعرفة ردود أفعاله وتوقعها، وظروف المقابلة ومكانها. العمل الجاد والانتباه، ودقة الملاحظة وسرعة البديهة أثناء المقابلة، أمور مهمة لنجاحها، وكذلك التحقق من دقة معلومات المصادر، وعدم التسرع بالنشر بعد انتهاء المقابلة.

تتعدد أهداف المقابلات من جمع المعلومات والحقائق لدعم التحقيق وإثرائه، والبحث عن تصريحات المصادر المهمة والمطلعة، والإضاءة على الجوانب المختلفة من كل قصة، ومحاولة تأكيد المعلومات، وجمع الوثائق والصور، أو جمع نوادر الموضوع، إلا أن لكل مقابلة طابعا وأسلوبا خاصا بها، والصحافي الجيد يعرف الهدف من المقابلة قبل التحضير لها.

كما على الصحافي أن يميز بين الشخصيات العامة والشخصيات الطبيعية (الإنسان العادي)، لأن الشخص العادي ربما لا يكون معتادا على الإعلام والكاميرات، والتسجيلات، وهذا يدفعه للخجل، أو الارتباك، أو الشك، بينما الشخصية العامة تتخلى عن جزء من حياتها الخاصة لتوضع تحت فحص الصحافة.

الصحافي الجيد صادق مع مصادره حول المقابلة وأهدافها، لا يسأل الضحية "كيف تشعر؟"، ولا يقول لها "أنا أعرف ما تشعر به" لأنه في معظم الحالات لا أحد يعرف حقا ما يمر به شخص آخر. لكن على الصحافي أن يكون داعما في أسلوب تواصله مع الضحية. التعاطف هو القدرة على المشاركة في أحاسيس ومشاعر وأفكار وحركات الآخرين، ويمكن أن يؤدي استخدام كلمات محددة إلى إحداث فرق في المقابلة مع الضحايا، وفي كيفية استجابتهم لموضوع المقابلة[84].

84 Covering Breaking News: Interviewing Victims and Survivors, look: https://cutt.us/Gcfcy

يمنح الصحافي الجيد وقتا كافيا للمقابلة. تحتاج المقابلات أحيانا إلى وقت أطول مما نعتقد، تسجيل المقابلة في غاية الأهمية، إذ يجعل الصحافي أكثر دقة ومهنية، ويمكنه من العودة إليها وسماعها، وتفريغها بدقة، كما أنه يساعد في حال احتجاج المصدر أو شكواه من سوء استخدام الاقتباسات أو إنكار أقواله. كما أن التسرع في طرح الأسئلة الصعبة، يمكن أن ينهي المقابلة في الدقيقة الأولى، لذا، فطرح الأسئلة السهلة فالأصعب يساعد في الحصول على أكبر قدر من المعلومات[85].

يمر الضحايا أحيانا بردود فعل واستجابات شخصية أثناء المقابلة بسبب الصدمات التي تعرضوا لها، وينصح بعدم أخذ ذلك بشكل شخصي، فالصحافي الجيد، لا يضغط على الضحايا لتذكر أحداث ومواقف معينة. كما قد يعاني بعض المصادر من فقدان للذاكرة بسبب الصدمة، وما على الصحافي فعله هو مقاطعة الروايات والشهادات من مصادر مختلفة، كما يفعل أهل المهنة في كل تغطياتهم الصحفية[86].

كيف نقابل المسؤولين؟

يكون إجراء المقابلات مع المسؤولين من الشخصيات الرسمية و/ أو العامة على شكلين، أولهما المقابلات التي تسعى للحصول على معلومات وبيانات ووثائق وتوضيحات ترتبط بموضوع التحقيق، وثانيهما مقابلات المواجهة التي تضمن للمسؤول حقه في الرد على الاتهامات الموجهة إليه وتوضيح الموقف الرسمي منها، وتأخذ أسئلة هذا النوع من المقابلات طابع المساءلة حيث يجريها الصحافي متسلحا بالمعرفة والمعلومات والوثائق اللازمة لمواجهة المسؤول.

كيف نقابل الخبراء والمختصين؟

قد يعمل صحافي التحقيقات على مواضيع في قطاعات مختلفة، كالصحة أو الزراعة أو البيئة... إلخ، لذا فإنه يجري مقابلات مع خبراء متخصصين في كل قطاع منها، وعادة ما تكون أسئلة هذه المقابلات استيضاحية، بحيث يفسر الخبير للصحافي المصطلحات العلمية، ويوضح له بعض سياقات الأحداث والقرارات، كما يفسر له الوقائع المعقدة، ويضيء على الجوانب الخفية من القصة.

وقد يحتاج الصحافي إلى إجراء مقابلات مع الخبراء والمختصين أثناء البحث الأولي لبناء فكرة التحقيق، وكذلك خلال البحث الموسع، ثم لتفسير النتائج التي توصل إليها التحقيق والتعليق عليها.

85 Previous source
86 Previous source

كيف نقابل الحالات أو الضحايا؟

يعتبر إجراء المقابلات مع الأشخاص المتضررين، أو الضحايا الذين انتهكت حقوقهم، جزءا أساسيا من التحقيقات التي تتناول قضايا تمس حياة الناس ومعيشتهم، لأنها تشرح تفاصيل القصة، وتبين مواضع الخلل وحجم الضرر، كما توضح أثر الانتهاك على معيشة الأفراد وحياتهم اليومية، وتعطي للمتضرر مساحة للتعبير عن رأيه في الظلم الواقع عليه وللمطالبة بإنصافه واسترداد حقوقه.

مقابلة الضحايا واحدة من مسببات التوتر في العمل الصحفي، في بعض الأحيان يحضر الضحايا إلى المقابلة تملؤهم مجموعة من المشاعر السلبية والمدمرة: كالخوف والغضب والعجز والارتباك والشعور بالذنب[87].

أمام الصحافي وظيفة يقوم بها، وهي جمع المعلومات والحقائق بدقة ومهنية، في مدة زمنية محدودة. تتطلب المقابلة الفاعلة التأني وعدم السرعة، حيث يرغب بعض الصحافيين في الوصول إلى المعلومات والحقائق فورا، متجاوزين مشاعر الضحية. هذا النهج لا يأتي بنتائج مرضية، لذا ينصح بمحاولة بناء الثقة معها، وعدم لومها، بل معرفة الحقيقة، ونشرها، لتأخذ العدالة مجراها مع منتهك حق الضحية. كما يجب أن يتجاوز الصحافي الصورة السلبية عن الضحية، مثل الحديث عن الملابس الجذابة لضحية الاغتصاب، وأن يتجنب الأسئلة الاستجوابية المفرطة. وأن يتعاون الصحافي مع مصادر أخرى في مكان الحادث لضمان عدم مطالبة الضحايا بالاطلاع أو استرجاع نفس المعلومات بشكل متكرر، وعلى الصحافي أن يكون منصفا ومهنيا، وألا يسمح لتحيزاته الخاصة بالتأثير على تفاعلاته مع الضحايا، وأن لا يفكر في القوالب النمطية، ولا يعامل المصادر على أساسها. وعلى الصحافي أن يثقف نفسه حول التعامل مع أنواع الضحايا المختلفة، ولا بأس بالاطلاع على مصادر وكتيبات ونشرات كلما احتاج ذلك.

مقابلة الأطفال مثلا، تبدو كأنها حقل ألغام أخلاقي. كيف يمكن للصحافي أن يوازن بين أهمية سماع أصوات الأطفال، والخطر في تشجيعهم على إعادة سرد الأحداث المروعة وتذكرها؟ وهذا ينطبق على كل ضحايا الصدمة، أو الناجين منها. واجه الفيلم الوثائقي عن الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان هذا التحدي، تحدث الأطفال في الفيلم بحرية عن كيفية إدارتهم للحياة في منازلهم الجديدة، وما الذي فروا منه، وما هي تطلعاتهم للمستقبل. تحقيق هذا المستوى من الثقة والانفتاح يأتي مع استثمار الصحافي للوقت مع الأطفال وأسرهم، فالهدف من اللقاء الأول ليس الدخول وإجراء المقابلة والرحيل، بل بناء علاقة معهم، يثق خلالها الأطفال والضحايا بالصحافي، لأن إحساس الأطفال خصوصا والضحايا عموما بالسلامة

87 Interviewing Victims, https://cutt.us/m8aJ9

والأمان أمر أساسي. ومناقشة القضايا الصعبة يجب أن تكون بدعم الآباء للأطفال وبوجودهم في المقابلة. يجب أن يكون استماع الصحافي للحديث أكثر من كلامه خلاله، وطرح الأسئلة يجب أن يكون بذكاء دون جرهم إلى أماكن الرعب، ومنح الأطفال مساحة تمكنهم من اختيار التفاصيل التي يرغبون في الكشف عنها[88].

"اعتاد الصحافيون استجواب السياسيين الأقوياء، لكن الأمر يختلف عند مقابلة المصابين بصدمة نفسية، إذ غالبا ما يشعرون بالعجز. من المحتمل أن يشعر الإنسان الذي خسر كل شيء، ومازال يعيش في وضع غير مستقر مثل مخيم للاجئين، بالعجز والقهر والإحباط، يمكن للصحافي أن يشعره بالقوة بطرق بسيطة، مثل سؤاله عن المكان المناسب لإجراء المقابلة، والمكان الذين يرغب بالجلوس فيه"[89].

من المهم أثناء إجراء المقابلات عموما الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، ويمكننا هنا استعارة بعض المعايير من مدونة السلوك في مجال مراعاة وإدماج معايير حقوق الإنسان في العمل الصحفي، الصادرة عن منظمة "صحافيون من أجل حقوق الإنسان"[90]:

- ضمان الحصول على الموافقة الواعية للأشخاص الذين تتم مقابلتهم بحيث يعرفون -بوضوح- اسم الصحافي والمؤسسة التي يعمل معها، وموضوع المقابلة ومحاورها والغاية منها ومكان نشرها المحتمل.
- صون خصوصية الأشخاص، مع حفظ حق الضحايا منهم في إخفاء شخصياتهم الحقيقية عند النشر.
- إنصاف الضحايا وتلافي إلحاق الأذى أو الضرر بهم بحيث تراعى سلامتهم أولا، مع تجنيبهم استعادة الألم الذي أصابهم، ثم سرد قصصهم بدقة في سياقها الصحيح.
- مراعاة حساسية الضحايا وتفهم ظروفهم، وعدم ازدرائهم أو الضغط عليهم من أجل الحصول على المعلومات.

ماذا نفعل بعد الانتهاء من المقابلة؟

يخبر الصحافي الجيد مديره أو محرره بأن المقابلة انتهت، وأنه بأمان، خاصة إذا كانت المقابلات في أماكن خطرة، أو مع شخصيات خطيرة، أو يخبره في حال كان هناك خطر، وعليه في هذه الحالة أن يتبع بروتوكول الأمان الذي تم إعداده مسبقا.

88 Dart Centre Europe Workshop: Interviewing Refugees, look: https://cutt.us/xBGH8

89 Previous source.

90 فادي القاضي، مدونة سلوك للصحفيين والإعلاميين في مجال مراعاة وإدماج معايير حقوق الإنسان في العمل الإعلامي والصحفي، منظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان، 2018. (يمكن الاطلاع على المدونة من خلال هذا الرابط: https://bit.ly/31nqIKp).

تفريغ المقابلات أمر في غاية الأهمية، من الأفضل أن يفرغ الصحافي المقابلة بنفسه، ويضع الوقت لكل مقطع صوتي أو فيديو (time code)، ومن ثم يأخذ الاقتباسات المهمة إلى ملف خاص، ويوزعها على محاور التحقيق (العمود الفقري) لأن عملية الكتابة دائمة ومستمرة، ولا تكون في آخر التحقيق، ووضع الملاحظات على تفريغ المقابلات، يساعد كثيرا في المقابلات اللاحقة في التحقيق.

عدم التسرع في النشر، عندما يحين وقت كتابة التحقيق بنسخته النهائية وتحريره يراجع الصحافي الملاحظات، ويستمع إلى تسجيل المقابلات بعناية ولا يتردد في الاتصال بمصدره بهدف تأكيد المعلومات والتحقق منها[91].

الصحافي الجيد يطلب من مصادره مصادر أخرى لها علاقة بالتحقيق، تؤكد معلومات وتضيف جديدا، أو تعطي وثائق ومستندات، والبقاء على تواصل مع المصادر أمر مهم.

إذا واجهت الصحافي مشاكل بسبب المقابلة، ينصح باستشارة المحرر أو الزملاء المخضرمين، وإذا تأثر بمقابلات صادمة ينصح بمواجهة المشكلة وطلب نصيحة واستشارة من الزملاء والمختصين[92].

ملاحظات حول إجراء المقابلات مع الضحايا:

هذه ملاحظات عامة حول إجراء المقابلات مع الضحايا، وبعضها يتضمن تساؤلات قد تحتمل أكثر من إجابة حسب موضوع التحقيق وحالة الضحية ومصلحتها، وهي تستحق من الصحافي أخذها بعين الاعتبار لتساعده على التقييم والموازنة بين حاجته للحصول على المعلومات من الضحايا خدمة للصالح العام من جهة، وحماية الضحايا من الأذى واحترام خصوصيتهم من جهة أخرى.

ما بين التوثيق وتجنيب الضرر

يسعى الصحافي أثناء إجراء المقابلة إلى تجميع معلومات وافية من المصادر فيسأل عن أدق التفاصيل أحيانا من أجل التحقق والتوثيق والتمكن من سرد القصة كاملة، لكن ماذا لو كان المصدر ضحية تتحدث عن ألم ومعاناة وضرر أصابها؟ هل أوقف المقابلة عند تأثر الضحية لتجنيبها الأضرار النفسية التي قد يتسبب بها الحديث عن الانتهاك؟ وماذا لو كانت الضحية رغم ذلك ترغب في إيصال صوتها من خلال الحديث للصحافة عما حصل معها؟ ألا يكون إيقاف المقابلة في هذه الحالة فعلا وصائيا يمارسه الصحافي على الضحية؟

---

91 Covering Breaking News: Previous source.

92 Previous source.

عموما، يحرص الصحافي دوما على مصلحة الضحايا الذين يجري مقابلات معهم، ويحترم خصوصيتهم ويراعي مصالحهم، ويضع سلامتهم النفسية والمادية على رأس أولوياته، ويبذل قصارى جهده لتجنيبهم استعادة الألم الذي أصابهم عند انتهاك حقوقهم.

ما بين الانحياز للعدالة والانغماس كطرف في القصة

يهتم الصحافي بالقضايا العامة، ويتعاطف مع الضحايا والمظلومين، وينحاز للعدالة والمساواة والحرية، لكنه لا يصبح طرفا في القصة التي يغطيها.

قد يساعدنا في حل هذه الإشكالية تذكر أن العدالة حق للجميع، ويشمل ذلك المتهمين والمجرمين، وأن معايير العدالة والمساواة والحرية يجب أن تنطبق على جميع الأطراف.

ما بين الدقة وتوجيه الاتهامات

يطرح الصحافي أحيانا أسئلة تتعلق بأدق التفاصيل، وقد يكرر طرح الأسئلة ذاتها بأساليب مختلفة لغايات التأكد من صدق الرواية ودقة التفاصيل، لكن كثيرا ما تشعر المصادر، والضحايا منها خصوصا، بأن الصحافي يشكك بمصداقيتهم، فينتقلون إلى حالة الدفاع عن أنفسهم.

يمكن للصحافي في حالات مشابهة أن يشرح للضحية سبب تكرار الأسئلة، ويوضح لها مدى أهمية نقل معلومات دقيقة للجمهور. وحتى لو شعر الصحافي بأن الضحية تكذب ولم يتمكن من التحقق من روايتها، فله أن لا ينشر قصتها، ولا يحق له محاسبة الضحية أو توجيه اتهامات لها، خصوصا أنها ليست ملزمة بالتحدث للصحافة.

ما بين الشفقة وكسب الثقة

هناك خط رفيع بين قدرة الصحافي -من جهة- على كسب ثقة الناس ليتحدثوا إليه بأريحية عن قصصهم، وشعوره -من جهة أخرى- بالشفقة أو التعاطف المصطنع تجاه الضحايا. لذا قد يكون من المفيد الانتباه إلى ما يلي:

تجنب إطلاق النكات عند التحدث مع ضحايا مروا بتجارب قاسية ومؤلمة، فقد يكون هذا مؤذيا للضحية، كما سيخلق حاجزا بينها وبين الصحافي.

قد لا يكون تصنع اللهجة مفيدا، يكفي أن يتحدث الصحافي باللهجة الدارجة عند معظم الناس إذا شعر بوجود فجوة تعيق التواصل مع الضحية.

يدخل الصحافي بيوت الكثير من الناس على اختلاف فئاتهم وطبقاتهم في المجتمع، ومن المهم أن يراعي ظروف البيئة والمكان الذي يدخله، ويقدر للضحية موافقتها على مشاركة قصتها مع الصحافي.

لا وعود للضحايا

لا يضمن الصحافي قدرة التحقيق على إحداث أثر إيجابي، عام أو خاص، لذا عليه ألا يقطع وعدا للضحايا بالتغيير، فهذا يمنحهم أملا -قد يكون زائفا- بأن نشر التحقيق سينصفهم ويحل مشاكلهم.

كيف نوثق التحقيق؟

تكون كل المعلومات المنشورة في التحقيق الصحفي مدعمة بوثائق ذات مصداقية، ويشمل هذا قصص الضحايا وتعليقات المختصين والخبراء، وذلك لاعتبارات عدة على رأسها تحري دقة المعلومات المقدمة للجمهور، وتمكين الصحافي من الدفاع عن نفسه وتجنب الإدانة في حال مساءلته قانونيا عن اتهامات وجهها أو مواد أسندها إلى المسؤولين والمتسببين بالمخالفات والأضرار.

ويمكن للصحافي توثيق المعلومات من خلال التالي:

- تقاطع شهادات المصادر الأولية؛ الشاهدة على الحدث أو المطلعة عليه بشكل مباشر.
- الوثائق المكتوبة؛ كقضايا المحاكم، والتقارير الطبية، والفحوص المخبرية، وعقود العمل، وجوازات السفر... إلخ.
- الوثائق المسموعة؛ كالمحادثات بين الأشخاص، والمقابلات المسجلة مع الحالات والمسؤولين... إلخ.
- الوثائق المرئية؛ كالصور والفيديو.
- التجربة الشخصية للصحافي، ومن المستحسن أن تكون مدعومة بأي من الوثائق السابقة.

الفصل الرابع
التحقيق في مواضيع حقوق الإنسان: المنهجية والأدوات

تختلف أدوات ومنهجية وطريقة إنتاج تحقيق صحفي عن آخر باختلاف الموضوع وزاوية المعالجة، وخطورته، والبلد التي نحقق فيها، والتشريعات القانونية الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، وما يتصل بالموضوع، ومهارات الصحافي، والمدة المتاحة للإنتاج، والتكلفة المادية. لكن لا بد من استخدام أداة أو أكثر من أدوات العمل الصحفي، مثل المقابلات، ومقاطعة الشهادات والروايات، والاستناد إلى الوثائق وتحليلها، وبناء قواعد البيانات، والتحليل المخبري، والرصد والمشاهدة، ومعايشة الحالات، والتخفي، واستخدام الكاميرا السرية. سنتعرف في هذا الفصل على تجارب صحفية عربية وأجنبية حققت في انتهاكات حقوق الإنسان.

كيف نحقق في انتهاكات الشرطة والأمن؟

تحتاج انتهاكات أجهزة إنفاذ القانون من الصحافي فهما جيدا لنصوص القوانين التي تحكم عمل هذه الأجهزة، ومعرفةبالممارسات الفضلى لعملها، كما تحتاج إلى صبر وحكمة ودقة متناهية.

تشمل انتهاكات أجهزة إنفاذ القانون، التعذيب بأنواعه، وسوء المعاملة، ونزع الاعترافات بالقوة، والضرب المفضي إلى الموت، والقتل، والاختفاء القسري، وحجز الحرية خارج إطار القانون، واستغلال النفوذ والسلطة، وتفتيش المنازل والسيارات والهواتف بلا إذن قضائي، وكشف العذرية دون موافقة وبلا سند قانوني، كما حدث في مصر إبان الثورة عام 2011... إلخ[93].

يعالج القانون الدولي الإنساني الجرائم الصادرة من سلطات إنفاذ القانون، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية عام 1984[94].

التعذيب هو أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا أو نفسيا، ولا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية لممارسة التعذيب، أو بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة، أو سلطة عليا كمبرر للتعذيب.

93 قضية كشوف العذرية العسكرية للمتظاهرات بميدان التحرير 2011 هي قضية جرت في مصر في مارس 2011، حيث قامت قوات الجيش بالكشف قسرا على عذرية سبعة عشر متظاهرة ومدافعة عن حقوق الإنسان، بعد القبض عليهن في ميدان التحرير واحتجازهن وضربهن، انظر شهادة رشا عبد الرحمن، وثقتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، انظر الرابط: https://cutt.us/YFqi2

94 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، انظر الرابط https://cutt.us/nEVl0

يعتمد الصحافي الذي يعمل على تحقيق صحفي في انتهاكات الشرطة والأمن، على توثيق الأدلة الرقمية والورقية، وتقارير الطب الشرعي، ومحاضر الشكاوى، ولوائح الاتهام، وقرارات المحاكم، وصور الضحايا، ليتم فحصها من الخبراء للوصول إلى استنتاجات دقيقة، إضافة للوصول إلى مصادر أولية متعددة، شاهدة على الانتهاكات، ومطلعة على تفاصيله، والوصول إلى مصدر داخلي في أجهزة الشرطة والأمن تؤكد وقوع الانتهاك.

يجب أن يتحلى توثيق شهادات الضحايا بالدقة الشديدة، ويفضل الحصول على موافقة مكتوبة من المصادر التي صرحت وأدلت بشهادتها، لأنها ربما تتعرض لضغوط من أجهزة الأمن لتغيير الشهادة وإنكار الانتهاك.

تحقيق "موت في الخدمة"[95] للصحافي مصطفى المرصفاوي، والذي نشرته بي بي سي عربي عام 2016، من التحقيقات التي تقصت انتهاكات الشرطة وأجهزة الأمن، إذ تناول التحقيق إساءة معاملة بعض عناصر قوات الأمن المركزي المصرية من قبل ضباطهم ما تسبب أحيانا بوفاة بعض المجندين في ظل تستر منهجي للسلطات على هذه الانتهاكات.

وفي سبيل إثبات فكرته، حقق المرصفاوي على مدى عامين في حوادث انتحار وحالات وفاة لبعض مجندي الأمن المركزي، فرصد 13 حالة وفاة مشبوهة لمجندين بين العامين 2008 و2015، معتمدا في توثيقه بشكل رئيسي على وثائق النيابة العامة، ومحاضر الشرطة، وملفات المحاكم، وتقارير الطب الشرعي، وفيديوهات وصور للضحايا قبل وفاتهم.

واستعان التحقيق كذلك بخبرات ذوي الاختصاص، فتضمن مقابلة مع مسؤول سابق في الطب الشرعي من أجل التعليق على أحد التقارير الطبية حول مزاعم انتحار أحد المجندين، ومقابلة أخرى مع أستاذ جامعي لتوضيح دور قوات الأمن المركزي ومهامها وتاريخها، ومقابلة ثالثة مع ضابط شرطة سابق للحديث عن ظروف التجنيد والتدريب، فضلا عن مقابلات أخرى مع محامي أهالي الضحايا والمتهمين لشرح تفاصيل القضايا وإجراءات التحقيق والمحاكمة.

وعلى الرغم من أن الصحافي رصد 13 حالة، إلا أن التحقيق غطى ثلاثا منها فقط بشكل مفصل، عارضا لمحةعن تاريخ الضحية وأحوالها قبل الوفاة، وتفاصيل الوفاة مدعمة بوثائق الشرطة والنيابة العامة والمحاكم. كما تضمن التحقيق مقابلات مع أهالي هؤلاء الضحايا، وذهب الصحافي إلى أبعد من ذلك في إحدى الحالات حيث رافق عائلة الضحية إلى قاعة المحكمة أكثر من مرة لتوثيق قرارات المحكمة وجلساتها، وردات فعل العائلة عند مشاهدة المتهم لأول مرة في قفص الاتهام؛ إذ هرعت والدة الضحية باكية إلى القفص فور سماعها اسم المتهم لمواجهته، فيما رصدت الكاميرا هذا المشهد دون تدخل الصحافي في الحدث أو توجيه شخوصه ووقائعه.

95 المرصفاوي، مصطفى، موت في الخدمة، بي بي سي عربي، 2016، انظر الرابط: https://bit.ly/2CrrJ9A.

وقد تركزت شهادات الأهالي بشكل أساسي على ذكر الوقائع التي حدثت معهم، ومن ذلك على سبيل المثال حديث والدة أحد الضحايا عن تفاصيل تلقيهم خبر وفاته، وشهادة أخرى عن تهديد العائلة والضغط عليها من أجل التنازل عن قضية مرفوعة على أحد الضباط، كما تحدث بعض الأهالي عن طبائع الضحايا وأحوالهم وظروفهم قبل الوفاة.

وعلى الرغم من تأثر الأهالي أثناء الحديث عن أبنائهم، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى البكاء، إلا أن التحقيق لم يفرط في استخدام هذه المشاهد، بل اقترن ظهورها في معظم المرات بحديث الأهالي عن معلومات قد تهم المشاهد، مع الحفاظعلى صورة حسنة للشخص الذي يبكي؛ فلا إساءة إلى كرامته أو استدرارا لمشاعره أمام الكاميرا في سبيل استعطاف المشاهد.

وتجدر الإشارة هنا إلى تعامل التحقيق مع صور بعض الضحايا، فقد عرض التحقيق عددا من صور المجندين الذين تعرضوا لمعاملة قاسية أثناء التدريب في أحد المعسكرات، وقد ظهرت جروح على أجسادهم فيما كان يبدو عليهم الإرهاق بسبب الزحف على الرمال الساخنة لفترات طويلة، إلا أن وجوههم لم تظهر واضحة حيث تم تظليلها لإخفاء جزء من ملامحهم، احتراما لحقوقهم وكرامتهم، وتجنبا لنشر صورهم في حالة ضعف.

من ناحية أخرى، حفظ التحقيق حق الرد للأشخاص والمؤسسات المتهمة بارتكاب الانتهاكات أو التستر عليها، فحاول الصحافي أكثر من مرة إجراء مقابلات مع وزارة الداخلية، والنيابة العامة، وأحد الضباط المتهمين، دون أية استجابة منهم.

كيف نحقق في قضايا القتل خارج القانون؟

يمثل ”الإعدام غير القانوني -جرائم القتل التي نفذتها جهات فاعلة تتبع للدولة أو من قبل حراس من خارج الدولة بتغطية حكومية- انتهاكا صارخا لاستخدام السلطة وانتهاك الحقوق الشخصية . ويضع التحقيق في مثل هذه الجرائم تحديات كبيرة أمام الصحافيين“[96].

يبدأ الصحافي بجمع المعلومات الخام، لأن طرفا ما في هذه القضايا يحاول التستر عليها، وحجب النشر فيها، أو تضليل الصحافة، كما حصل في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري حيث أعلنت جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام مسؤوليتها عن الحادث، عبر فيديو دفع به إلى وسائل الإعلام، وثبت لاحقا أن الفيديو كان ملفقا ومزيفا، لإبعاد النظر عن الفاعل الرئيس[97].

تشمل المواد والمعلومات الخام: صور مسرح الجريمة، وصور القتلى، وصور المشتبه بهم، وصور الأدوات المستخدمة في الجريمة؛ أسلحة، وسيارات، وهواتف... إلخ، وسماع شهود

96 أو، يونيس، نصائح حول التحقيق في عمليات القتل خارج القانون: عشر حالات دراسية من الفلبين، الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية،2019، انظر الرابط https://cutt.us/kbDZL

97 انظر قرار المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بلبنان، انظر الرابط https://cutt.us/FXpTV

العيان، وتسجيل شهادات أهالي الضحايا عن ساعاتهم وأيامهم الأخيرة، والاطلاع على الوصايا، ويوميات القتلى، وصور كاميرات المراقبة الخاصة، والعامة، ومحاضر الشرطة، وتقارير الطب الشرعي، وسجلات الهاتف الصادرة والواردة، وتطبيقات الهواتف الذكية، وسائل التواصل الاجتماعي، وشهادات الدائرة المقربة من الضحية.

بعد جمع المعلومات يبني الصحافي قاعدة بيانات ويفضل أن تكون رقمية، لتسهيل تحليل البيانات، والوصول لنقاط التقاطع في الأدلة الظرفية، والصور، وأدوات الجريمة، وتتابع الأحداث مكانيا وزمانيا.

الاستعانة بالخبراء في المختبرات والأدلة الجرمية و الجنائية، والطب الشرعي، وخبراء التكنولوجيا، في تحليل ما وصل إليه الصحافي من أدلة وشهادات وتقارير، إذ ليس هناك طريقة واحدة للاستفادة من الخبراء، فكل جريمة مختلفة عن الأخرى، لذا تختلف كل معالجة ومنهجية أيضا. ربما يكون الخبير جزءا من العمل، وربما يحلل الصور، ويقرأ تقارير الطب الشرعي، وربما يساعد في تحليل مادة ما، أو إجراء تجارب محاكاة لواقع الجريمة.

الأمر المهم هو أن لا يجبر الصحافي أهالي القتلى، أو أصدقاءهم او شهود العيان، على التحدث إليه. ينبغي الصبر وبناء الثقة أولا، وعليه أن يكون مدركا أنهم ما زالوا تحت تأثير الصدمة.

إذا وافق أي منهم على إجراء المقابلة فعلى الصحافي أن يتجنب الأسئلة من قبيل: "ما هو شعورك؟، هل ابنك متورط؟ أو هل تشعر بالذنب لعدم قدرتك على الاعتناء بطفلك؟"[98].

رصد الصحافي محمود الكن، في فيلم بثته الجزيرة عام 2020 بعنوان "البحث عن جلادي الأسد"[99]، ما لا يقل عن ستة أشخاص مشتبه بارتكابهم أو اشتراكهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا، ثم تتبع بعض من هاجروا منهم إلى أوروبا، وعاشوا وعملوا فيها دون ملاحقتهم أو مساءلتهم قانونيا عن هذه الشبهات.

كان من بين المشتبه بهم في التحقيق ثلاثة أطباء يتهمهم نشطاء بتعذيب مرضى كانوا محتجزين في مستشفى عسكري، أحد هؤلاء الأطباء هاجر إلى ألمانيا ليعمل طبيبا في مستشفياتها. وكشف التحقيق عن تواجد قائد عسكري لإحدى الميليشيات وبعض أفرادها في أوروبا، وهي من الميليشيات التي شاركت في حصار مخيم اليرموك أثناء الحرب في سوريا. كما وثق التحقيق تردد شخص إلى ألمانيا، وهو يرأس جمعية خيرية في سوريا متهمة بالتعاون مع الميليشيات وتمويلها.

98 أو، يونيس، مصدر سابق.

99 الكن، محمود، البحث عن جلادي الأسد، الجزيرة، 2020، انظر الرابط: https://bit.ly/2ZGU313

وربما يمكن القول إن التحقيق عالج الفكرة الرئيسية عبر مراحل متتابعة كالتالي: البحث عن المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في سوريا، ثم التحقق من الاتهامات الموجهة للمشتبه بهم، وتتبع من هاجر منهم إلى أوروبا، ثم السعي لمواجهتهم والحصول على رد منهم بشأن هذه الاتهامات، فضلا عن البحث حول أسباب عدم ملاحقة المشتبه بهم والعقبات التي تقف في طريق ذلك.

وذكر الفيلم بوضوح المنهجية التي اتبعها الصحافي من أجل إثبات فكرة التحقيق؛ أولا: جمع المعلومات حول الأماكن والأشخاص والجرائم من خلال الصور والفيديوهات عبر مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (المصادر المفتوحة) من جهة، وعبر الأشخاص الذين شهدوا آثار الجرائم أو وثقوها (المصادر المغلقة) من جهة أخرى. ثانيا: تحديد المواقع التي ارتكبت فيها الجرائمفي سوريا، وأماكن إقامة المتهمين في أوروبا من خلال تقنية تحديد المواقع الجغرافية. وثالثا: مطابقة هذه المعلومات مع شهادات أشخاص عملوا سابقا مع المتهمين أو وثقوا آثار الجرائم بأنفسهم.

ليس سهلا أن يوجه الصحافي اتهاما لشخص مشتبه بارتكابه جريمة، فضلا عن نشر اسمه وصورته، إلا أن عمل الصحافة الاستقصائية يتقاطع كثيرا مع عمل الادعاء العام، وللصحافي أن يوجه أصابع الاتهام أحيانا إذا ما اجتهد وتحرى الدقة والموضوعية، وتوفرت له الأدلة والقرائن الموثوقة التي تشير إلى الجرم (أو الانتهاك) ومرتكبه.

ومن الأمثلة على ذلك، ما ورد في هذا التحقيق من اتهامات لأحد الأطباء بتعذيب مرضى في مستشفى حمص العسكري. وجهت الاتهامات بالاستناد إلى تطابق وتقاطع ثلاث شهادات؛ زميلان للمتهم عملا معه في الفترة المقدرة لارتكاب الجرائم وفي المستشفى العسكري نفسه، وشخصثالث شاهد جثث القتلى وتزوير أسباب وفاتهم في أحد مرافق المستشفى، وكانت شهادته مدعمة بمقاطع فيديو وثقها سرا باستخدام هاتفه النقال، كما جرى التحقق من هذه المقاطع باستخدام تقنية تحديد المواقع الجغرافية للتأكد من مكان تصوير الفيديو.

لكن، لم يكتف التحقيق بتوجيه الاتهام فقط، بل حفظ للطبيب حقه في الرد، وبذل الصحافي كل جهد ممكن في ذلك، فقد أظهر الفيلم أربع محاولات منفصلة للوصول إلى المشتبه به ومواجهته بالتهم. كانت المحاولة الأولى عندما توصل التحقيق إلى مكان عمله في إحدى المستشفيات في ألمانيا، ليتوجه الصحافي إلى المستشفى، لكن تبين أن الطبيب لم يعد يعمل هناك. تبع ذلك محاولة ثانية لمكان عمله الجديد لكن الطبيب كان قد انقطع عن العمل فيه أيضا وانتقل إلى مكان آخر، فتبعه الصحافي إلى مكان العمل الجديد لكن لم يتمكن من مقابلته، فما كان من الصحافي إلا أن توجه إلى منزل الطبيب لمقابلته لكنه لم يكن موجودا، فترك الصحافي لمن في المنزل معلومات الاتصال به. ولحسن الحظ لم تذهب كل هذه

المحاولات سدى، فقد أرسل الطبيب لاحقا رسالة عبر البريد الإلكتروني نافيا مشاركته وعلمه بأي إساءة معاملة وقعت في المستشفى العسكري بحمص.

بعد حوالي خمسة أسابيع من بث التحقيق، وبعدما تعرف لاجئون سوريون على الطبيب في إحدى العيادات وأبلغوا السلطات الألمانية عنه، ألقت الشرطة القبض عليه، ووجهت له المحكمة تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتسبب بضرر جسدي خطير حيث اشتبه أنه عذب لمرتين على الأقل سجينا في المستشفى العسكري في حمص.

حفظ حق الرد لأغلب المتهمين أو المشتبه بارتكابهم جرائم حرب ممن تناولهم التحقيق، رغم عدم استجابة بعضهم، إلا أن الفيلم لم يظهر ردا، أو محاولات للحصول على رد من ثلاثة أشخاص جاء التحقيق على ذكرهم كمشتبه بارتكابهم أو مشاركتهم في جرائم تعذيب أو جرائم حرب. كما لم يظهر في التحقيق رد الحكومة السورية عن الاتهامات بتعذيب وقتل المرضى في المستشفيات العسكرية، ولا رد الحكومة الألمانية على عدم ملاحقة المشتبه بهم المقيمين فيها.

ومما يمكن ملاحظته أن التحقيق لم يطلق الاتهامات بحق كل من ورد اسمه من بعض المصادر ما لم يتم التقصي والتحقق من ذلك، فقد ذكر أحد الأشخاص أسماء أطباء مشتبه بهم، إلا أنه تم إخفاء جزء من أسمائهم باستخدام مؤثرات صوتية، وإن كان من الأفضل أن يتم إخفاء الاسم كاملا طالما أن التحقيق لم يتناول قصصهم ولم يثبت صلتهم بالجرائم المرتكبة، وذلك حماية لهم من الانتقام في حال الاستدلال عليهم خصوصا عندما تكون أسماؤهم مميزة وقد عرف أحد أماكن عملهم.

وقد راعى التحقيق القواعد الأخلاقية في التعامل مع معظم صور الضحايا الذين ظهروا فيه، حيث ظللت وجوه المتوفين وأخفيت ملامحهم، واستخدمت الصور التي تحمل للمشاهد قيمة توثيقية أو إخبارية، كصورة الوشم على يد أحد الضحايا المتوفين بسبب التعذيب في السجون والتي مكنت شقيقه من التعرف على جثته. في المقابل، أظهر التحقيق وجوه أشخاص في لحظات ضعف يتعرضون للضرب والإهانة من قبل بعض الجنود، والأصل تظليل وجوه الضحايا حفظا لكرامتهم الشخصية، وتجنب نشر التفاصيل القاسية والعنيفة، بعد التثبت من القيمة الإخبارية للصورة وضرورة نشرها خدمة للصالح العام.

كيف نحقق في الانتهاكات بحق الطفولة؟

يستحق الأطفال معاملة خاصة عند إعداد التحقيقات التي يمثلون جزءا منها. هل من المقبول مقابلة الأطفال المحتشدين خارج المدرسة بعد أن قتل زميلهم الأستاذ في المدرسة؟ أو مقابلتهم في المستشفى بعد حادث سيارة؟ هل يجب ذكر ضحايا الاعتداء على الأطفال

في التغطية الإخبارية؟ كيف يوازن الصحافي بين حق الأطفال في الخصوصية وإعداد تحقيق مهني ومقنع؟ يؤثر التعرض للعنف على الأطفال واليافعين بشكل مختلف. لكن الأطفال معرضون بنفس القدر لضغوط ما بعد الصدمة والعواقب العاطفية الأخرى للعنف والمأساة، ماذا يفعل الصحافي عندما يكون الضحية طفلا، كأن يتعرض للضرب، أو حريق مات فيه أطفال؟.[100]

حجر الزاوية في تغطية قصص الأطفال، أن المصلحة الفضلى للطفل هي الأسمى والأجدر بالرعاية، وأن الطفل مازال قاصرا، وربما غير مدرك لعواقب الأمور، وفي القانون هو غير مكلف، وربما يكون غير مدرك لماهية أفعاله. فمشاركته في التحقيق كمصدر ستكون غير منتجة من ناحية المساهمة في الوصول للحقيقة، ربما يكذب لسبب ما، أو لا يتذكر ما حدث معه تحت الصدمة، أو يكون غير دقيق، أو يبالغ، وربما لقنه أحد الإجابة، أو يكون خائفا من الصحافي الذي قابله، أو أجاب عن أسئلة مغلقة أو خيارات من متعدد وهو لا يدرك الإجابة الدقيقة. لذا يجب التعامل بحذر مع تصريحات الأطفال، والتأكد من أن تشخيصهم للحدث سليم ومنطقي، وعدم خلطهم بين الحقائق والآراء، ورغم ذلك لا يؤخذ بأقوالهم إلا على سبيل الاستئناس.

لذا نقول إن تصريحات الأطفال غير كافية لإنجاز أي تحقيق صحفي أو قصة إخبارية. تحتاج التحقيقات الصحفية أدلة دقيقة وموثوقة ومستقلة من جهات وشخصيات مستقلة تؤكد تصريحات الأطفال.

الممارسة المهنية في مقابلة الصحافي للأطفال، في حال كانوا شهود عيان، هي عدم استجوابهم، بل تركهم يتحدثون بعفوية وتلقائية دون توجيه أسئلة[101].

لذا يجب أخذ موافقة أحد الوالدين أو الوصي قبل إجراء المقابلة، ويفضل أن تكون الموافقة مكتوبة على نموذج معد لهذه الغاية، ويمكن أن تكون شفهية في حال لم يكن مرتبا للمقابلة مسبقا، كأن تكون في الطريق العام، ويجب إخفاء وجه الطفل وهويته في حال كانت المقابلة أو سياق التحقيق يؤثر سلبا على حياته المستقبلية. وعلى الصحافي الجيد أن يضع أهل الطفل في صورة ذلك، ويجب أخذ موافقتهم على كشف هوية الطفل من عدمها.

تضع الممارسة المهنية الفضلى، تحذيرا إذا تضمن التحقيق مشاهد صادمة أو قاسية وغير ملائمة للأطفال.

100 Teichroeb, Ruth, Covering Children and Trauma, dart center, 2009, look: https://cutt.us/W95X9

101 المعايير التحريرية، شبكة الجزيرة الإعلامية، ط 2، 2015.

لا تمثل اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989، إطارا مرجعيا للحقوقيين فحسب، بل للصحافيين والمؤسسات الإعلامية أيضا، لتساهم التغطية الصحفية في توفير الحماية والمساعدة لترعرع الطفل ترعرعا متسقا[102].

"خلف جدران الصمت" هو أحد التحقيقات التي تناولت انتهاكات تمس حقوق الأطفال من ذوي الإعاقة[103]، يكشف التحقيق الذي أعدته حنان خندقجي، وبثته بي بي سي عام 2012، عن تعرض أطفال من ذوي الإعاقة في الأردن لسوء معاملة وإهمال وعنف وحرمان من الطعام داخل مراكز ودور رعاية وتربية ذات ملكية خاصة، ما يتسبب للأطفال بإصابات جسدية ويترك فيهم آثارا نفسية سيئة، في ظل فشل الرقابة الحكومية في حمايتهم.

اعتمد التحقيق في سبيل توثيق سوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال داخل دور رعاية خاصة على التخفي والتصوير السري نظرا لشح الشكاوى القضائية المقدمة من أهالي الأطفال وصعوبة الحصول على معلومات بغير هذه الطريقة، حيث عملت الصحافية كمتطوعة داخل دور رعاية واستخدمت كاميرا سرية للحصول على أدلة مصورة تكشف واقع معاملة المشرفات داخل هذه المراكز للأطفال ذوي الإعاقة.

تمكن التحقيق خلال اليوم الأول في أحد المراكز من تصوير انتهاكات بحق الأطفال كالضرب والسحل والإهمال وغيرها، لكن هذا ليس كافيا للتدليل على وجود نمط ثابت في طريقة التعامل هذه، فقد يكون الأمر فرديا أو عارضا، وهو ما دفع فريق العمل لرصد الانتهاكات وتصويرها في مركزين اثنين وعلى عدة أيام للوصول إلى حالات إضافية ظهرت عليها آثار سوء المعاملة.

كما رصد التحقيق ثلاثة أطفال من ذوي الإعاقة يزعم ذووهم أنهم تعرضوا للإهمال وسوء المعاملة والعنف داخل مراكز ودور رعاية خاصة، وكانت شهاداتهم مدعمة بتقارير طبية ودعاوى قضائية. كما قابل المحقق عاملا سابقا في مراكز رعاية خاصة للحديث عن التضليل المتعمد الذي تقوم به إدارات هذه المراكز للترويج لخدماتها أمام الأهالي من جهة، ولإخفاء الانتهاكات وتجنب التفتيش الحكومي من جهة أخرى.

ورغم التصوير السري، ورصد الحالات الإضافية، ومقابلة عامل سابق في مراكز الرعاية، إلا أن التحقيق طرح سؤالا مهما: "هل يمثل ما جمعناه من أدلة نهجا سائدا؟"، وللإجابة عن هذا السؤال أجرى فريق العمل مقابلات إضافية مع أهالي أطفال من ذوي الإعاقة وخبراء وعاملين سابقين، لينتج عنها ملف يتضمن شكاوى حديثة من سوء المعاملة ضد 8 من أصل 54 مركز

102 اتفاقية حقوق الطفل، الرابط https://cutt.us/Jo8v9
103 خندقجي، حنان، خلف جدران الصمت، بي بي سي عربي، 2013، انظر الرابط https://bit.ly/3kJ2eCk

رعاية خاصة في الأردن، ما أشار إلى وجود "مناخ يمكن الموظفين (في المراكز) من العمل دون خوف من المساءلة" بحسب التحقيق.

وفي سبيل تحديد المسؤولية الحكومية عن هذه الانتهاكات، رصد التحقيق القوانين والتعليمات المحلية وكشف عن قصورها في حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة، وتتبع فاعلية التفتيش والرقابة على مراكز الرعاية من قبل الوزارة المعنية بترخيصها، وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال مقابلة مشرفة وعامل سابق في مراكز الرعاية وضحوا تعامل المراكز مع التفتيش وعلمهم المسبق به ما يمنحهم الوقت لإضافة تحسينات شكلية على المرافق والخدمات المقدمة.

إضافة إلى العنف والإهمال تناول التحقيق مسألة الاعتداءات الجنسية التي تعرضت لها حالتان في مراكز لرعاية الأطفال من ذوي الإعاقة، واستند التحقيق في إحدى الحالتين إلى مقابلة مع أخت الضحية، دون تدعيم شهادتها بوثائق ذات مصداقية كالأحكام القضائية أو التقارير الطبية مثلا، وعلى الرغم من أن التحقيق أظهر صعوبة توثيق هذه الحالات بسبب خوف بعض الأهالي من التقدم بشكاوى تجنبا للفضيحة، إلا أنه كان يستحسن مقاطعة الشهادات مع مصادر موثوقة أخرى، أو معالجة هذه المسألة في تحقيق منفصل يختص بهذه الزاوية نظرا لخصوصيتها وصعوبة إثباتها.

تعامل التحقيق بمهنية مع صور الأطفال التي التقطت خلال التصوير السري في مراكز الرعاية، إذ أخفى الفيلم هويات الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة، كما أجريت معظم المقابلات مع أهالي الأطفال من ذوي الإعاقة، وليس مع الأطفال أنفسهم، باستثناء طفل واحد تحدث بكلمات محدودة خلال مقطعين مصورين، وبحضور والدته، عن العنف الذي تعرض له. بالمقابل كشف التحقيق عن وجوه المشرفات ومالك مراكز الرعاية باعتبارهم "متهمين" بارتكاب الانتهاكات الموثقة، مع حفظ حقهم في الرد ومحاولة إجراء مقابلات معهم، وهو ما لم يستجيبوا له باستثناء مالك المراكز الذي نفى وجود أية انتهاكات بحق الأطفال في مراكزه.

من جهة أخرى، يمكن القول إن التحقيق وقع في تنميط المجتمعات العربية بما يتعلق بالحديث عن الاعتداءات الجنسية من خلال التعميمات التي أطلقها بعض الخبراء الذين أجريت مقابلات معهم، كالقول إن "مجتمعاتنا العربية، وفي الدول النامية، تتحاشى دائما أن تذكر الأمور الجنسية"، وإن "مجتمعاتنا كمجتمعات شرقية لا تقبل أساسا التبليغ عن الإساءات الجنسية"، وكان يستحسن الاستعانة بآرائهم المتصلة مباشرة بخبراتهم وبنتائج التحقيق دون الخوض في ما بدا أنه انطباعات شخصية غير مدعمة بحقائق ودراسات اجتماعية مثلا.

أثار التحقيق جدلا واسعا وحقق أثرا ملموسا، على الأقل خلال الفترة القريبة من نشره، إذ زار

الملك عبدالله الثاني بن الحسين مراكز للرعاية، ودعا لتشكيل لجنة تحقيق حول دور رعاية الأطفال ذوي الإعاقة وتقييم عمل المراكز الخاصة والعامة في البلاد.

كما شكلت وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن لجنة للتحقيق في ما كشف عنه الفيلم، وأصدرت اللجنة عدة تقارير لتقييم أوضاع مراكز ومؤسسات رعاية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وأيدت تقارير اللجنة ما وصل إليه التحقيق الصحفي، إذ كشفت عن وجود تجاوزات وانتهاكات لدى 12 مركزا من أصل 58 مركزا تمت زيارتها، فضلا عن تسجيل 69 شكوى حول قضايا عنف جسدي ونفسي ولفظي، وسوء معاملة، وتحرش جنسي. وعلى ضوء التقرير الأول للجنة التحقيق قررت وزارة التنمية إغلاق أحد المركزين اللذين رصدهما التحقيق الصحافي، وإحالة ستة أشخاص كانوا ظهروا في الفيلم إلى الجهات القضائية.

كيف نحقق في قضايا الأقليات، واللاجئين، والهجرة؟

تغيب العديد من التغطيات الصحفية صوت اللاجئين، والمهاجرين، والنازحين، وبعضها تصورهم كعبء على الدولة المستضيفة، وتركز على الخدمات والمعدات والمساعدات، ويتحول الدعم إلى اتهام وخطاب كراهية، وتهمش قضايا المرأة، والطفل في مجتمع اللجوء، وقضاياهم النفسية والإنسانية[104].

وضعت شبكة الصحافة الأخلاقية مبادئ توجيهية وأخلاقية للإبلاغ عن قضايا الهجرة، تركز على كشف الحقائق بلا تحيز، أي أن تكون دقيقة ونزيهة وشاملة، ومستندة إلى الواقع والسياق الصحيح، وأن تكون التغطية مستقلة، وغير نابعة من توجهات سياسية، أو عاطفية، وأن تتصف بالشفافية في الإبلاغ عن أثر الهجرة على المجتمعات[105].

تنصح المبادئ التوجيهية الصحافي بالاطلاع على القانون الدولي، والإقليمي، والمحلي الخاص باللاجئين، والتركيز على اتفاقية اللاجئين لعام 1951[106]، والقدرة على التفريق بين طالب اللجوء، أو اللاجئ، أو ضحية الإتجار بالبشر، أو العامل المهاجر.

يظهر التحقيق الصحفي الجيد الإنسانية، وهي جوهر الصحافة الأخلاقية، ويبقي العواطف تحت السيطرة، ويتجنب الإيذاء، والتبسيط المفرط، وتأطير التغطية في سياق إنساني ضيق، لا يأخذ بعين الاعتبار الصورة الأكبر[107].

104 مؤسسة مهارات، وآخرون، التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين، 2016، ص15.
105 شبكة الصحافة الأخلاقية، مبادئ وتوجيهات أخلاقية للإبلاغ عن الهجرة، انظر الرابط https://cutt.us/x8fp0
106 الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951، انظر https://cutt.us/qOsk3
107 شبكة الصحافة الأخلاقية، مرجع سابق.

ينصح بالتحدث مع جميع أطراف القصة، فالتحقيق الجيد يضم أصوات المهاجرين، والمجتمعات المستضيفة، بحيث يمثل بشكل عادل المجتمع والمهاجرين. كما يتعين على الصحافي أن يتجنب خطاب الكراهية، والمحتوى التحريضي، والتمييز، والتأطير[108].

نشر موقع عمان نت عام 2015 تحقيقا[109] يعالج قضية الإبعاد القسري للاجئين بعنوان "الأردن يعرض حياة لاجئين سوريين للخطر بإعادتهم قسرا إلى بلادهم". يكشف التحقيق عن طرد الأجهزة الأمنية الأردنية ومديرية شؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية عددا من اللاجئين السوريين في الأردن إلى بلادهم في خضم الحرب المندلعة فيها ما تسبب بمقتل أحد المبعدين على الأقل، وتشتيت شمل بعض العائلات والتضييق على أحوالهم المادية والمعيشية.

ويبين التحقيق أن أجهزة الأمن تتخذ قرار الإبعاد خلافا للقوانين المحلية التي تنيط قرارات تسفير وإبعاد الأجانب بوزيري الداخلية والعمل فقط. كما تنفذ الأجهزة قرار الإبعاد فورا دون إبلاغ المبعدين بحقهم في الطعن في القرار أمام المحاكم. كما يظهر التحقيق، من جهة أخرى، تقاعس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين المبعدين من العودة القسرية.

وثق التحقيق طرد عشرة لاجئين سوريين من الأردن خلال سبعة أشهر (أيلول 2014 - نيسان 2015)، وهو ما يثبت وجود نمط في قرارات الإبعاد التي رصدها التحقيق، ودعم هذا الرصد بمقابلة مع أحد المحامين الذي يقدم المساعدة القانونية للاجئين السوريين، حيث وثق بدوره إبعاد 22 سوريا إلى بلادهم في الأشهر الستة الأولى من عام 2015. كما أشار التحقيق إلى تقرير حقوقي دولي موثوق به كان قد وثق إبعاد 30 لاجئا سوريا خلال عام 2014 بينهم أطفال وجرحى، وهو ما يؤيد النتيجة التي وصل إليها التحقيق، ويثير الشك بأن إبعاد اللاجئين السوريين من الأردن كان أمرا منهجيا خلال تلك الفترة.

رصد التحقيق القوانين المحلية التي خالفتها الأجهزة الأمنية ومديرية شؤون اللاجئين، واستند كذلك إلى القوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عموما، واللاجئين خصوصا. ومن ذلك أن الحكومة الأردنية خالفت بإبعادها اللاجئين السوريين قسرا إلى بلادهم اتفاقية مناهضة التعذيب التي تحظر على الدول الأطراف، ومن بينها الأردن، أن ترد أي شخص أو تعيده أو تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن هذا الشخص سيكون في خطر التعرض للتعذيب.

108 Ethical Journalism Network, Moving Stories, International Review of How Media Cover Migration, 2015, p 8. https://cutt.us/rlzbq

109 الحموي، حازم، الشوابكة، مصعب، الأردن يعرض حياة لاجئين سوريين للخطر بإعادتهم قسرا إلى الأردن، عمان نت 2015، انظر الرابط https://bit.ly/2F3PTbB.

وعلى الرغم من أن الأردن ليس طرفا في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، والتي تحظر طردهم، إلا أن التحقيق استند إلى مذكرة تفاهم موقعة بين الحكومة الأردنية والمفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، وأثبت من خلالها مخالفة الحكومة للبند الذي يوجب احترام مبدأ عدم طرد أو رد أي لاجئ يطلب اللجوء في الأردن إلى الحدود أو الأقاليم حيث تكون حياة اللاجئ وحريته مهددتين.

يتضح من قراءة التحقيق أن إحدى العقبات التي واجهت الصحافيين تمثلت في حجب المعلومات عنهما، وامتناع وزارة الداخلية ومديرية شؤون اللاجئين وإدارة حقوق الإنسان التابعتين لها عن الرد أو التعليق على نتائج التحقيق رغم المحاولات المتكررة عبر الاتصالات الهاتفية وطلبات الحصول على المعلومات. لكن هذا لم يمنع الصحافيين من طرح أسئلتهما على رئيس الوزراء على هامش مؤتمر صحفي له، حيث نفى الأخير إبعاد اللاجئين.

كيف نحقق في الانتهاكات الواقعة على المرأة؟

لم يميز القانون الدولي بين الرجل والمرأة في الحقوق، إلا أنه أفرد اتفاقية خاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعرف باسم "اتفاقية سيداو"، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979[110]، وهي ملزمة للدولة المصادقة عليها بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، في التشريعات أو التطبيقات أو الممارسات على صعيد الحكومات والمجتمع.

إن التمييز على أساس النوع الاجتماعي ينبع في الأغلب من معتقدات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو تراثية، تحدد أدوارا للناس بناء على نوعهم الاجتماعي أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية، ما يوقع انتهاكات على حقوق هؤلاء الناس. وفيما يتعلق بالنساء، ربما يؤدي إلى خنق أصواتهن في الأماكن العامة، وفي مجالات أخرى من حيواتهن[111].

تؤدي الأفكار السلبية عن أدوار نمطية لدور المرأة في المجتمع، إلى انتهاكات كبيرة لحقوقها بما فيها الحقوق الأساسية، مثل الصحة والتعليم، وعدم التمييز والمشاركة، وتكافؤ الفرص.

في حال فقدت النساء أصواتهن داخل المجتمع أو كن محدودات التأثير، فإن مكانتهن داخل هياكل السلطة الاجتماعية تكون أقل. ويؤثر هذا بشكل كبير ومباشر على حقوقهن العامة في العمل والأجور المتساوية مع نظرائهن من الرجال، وكذلك في التعليم والصحة والتحرر من العنف[112].

110 Nam,Viet,The Human Rights-Based Approach to Journalism, 2008, p18.
111 المرجع السابق، ص18.
112 المرجع السابق ص 19.

يدرك الصحافي الحقوقي بشكل واضح، ضرورة تكافؤ الفرص بين الناس، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي أو ميلهم الجنسي، وأن عدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى العنف والفقر، والمرض، وينتهك المزيد من الحقوق. كما يدرك الصحافي الحقوقي أهمية حرية اختيار المهنة، والأجر المتساوي للعمل المتساوي، والقدرة على اختيار الزوج بحرية، والزواج بالرضى والقبول والحرية الكاملة، والمساواة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج، والحقوق المتساوية في تحديد عدد الأطفال.

إن أي انتهاك لهذه الحقوق يجب أن ينعكس في التحقيقات الصحفية، وأن يعالج بدقة وموضوعية، ومهنية عالية، لأن المادة الصحفية السيئة تقتل الرسالة الجيدة.

يواجه الصحافي صعوبات متعددة في تغطية قضايا النساء والانتهاكات الواقعة عليهن، خاصة إذا كانت الأنظمة السياسية قمعية وسلطوية والمجتمعات مغلقة اجتماعيا أو دينيا، أو لو كانت القضايا حساسة، مثل تغطية الجرائم والانتهاكات الجنسية داخل العائلة، أو في أماكن العمل والدراسة أو دور العبادة، أو باسم الدين أو العلاج، وفق مفاهيم سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.

يفضل أن يتسلح الصحافي بمهارات متميزة في إجراء المقابلات مع الضحايا والناجين، أو مع من يعانون من مشاكل الصدمة أو ما زالوا تحت تأثيرها. تحاول وسائل الإعلام في حالات قليلة مقابلة ضحية اعتداء جنسي بعد الجريمة مباشرة، لذا يجب أن يكون هناك بروتوكول خاص يضمن عدم الضرر بالضحايا. وفي جميع الحالات يجب أن يجتهد الصحافي في عدم فتح جروح الضحايا، ويحرص على عدم إيذائهم عن غير قصد، وأن يبذل ما في وسعه للوصول إلى الحقيقة، وينوع المصادر في قصته، ويقاطع الروايات والشهادات، ويفحص الوثائق والمستندات بدقة للتأكد من صدقها وأنها غير مشوبة بعيوب التزوير والتلاعب والتلفيق.

تجعل الصدمة التي يسببها الاعتداء الجنسي والاغتصاب للضحايا، والوصمة المرتبطة بالجريمة، الإبلاغ عن ضحايا العنف الجنسي أمرا شاقا. المهم إدراك الصحافي أن الاعتداء الجنسي ليس جريمة جنسية فقط، بل هناك ارتباط وثيق بين العنف والسلطة والسيطرة، وهذا هو ما يجب أن تتم تغطيته في التحقيق[113].

من المهم تلافي الوقوع في الأخطاء الصحفية القاتلة التي توحي بأن الاعتداء يعود إلى سلوك الضحية وتصرفاتها، وأن الجريمة حدثت بسبب ذلك، كأن تقول: كانت تمشي منفردة ليلا، أو كانت ثملة... إلخ[114].

113 العنف الممارس ضد المرأة، منظمة الصحة العالمية، 2017 انظر الرابط https://cutt.us/z2JlT

114 A Guide for Journalists Who Report on Crime and Crime Victims: Covering Specific Victims Populations.

الجرائم الجنسية الواقعة بين المعارف، أو الأزواج[115] لا تقل خطورة عن حالات الاغتصاب في حال كان المغتصب غريبا، ويجب تسميتها بدقة إذا كانت بين معارف أو أزواج، فالجريمة تظل جريمة، وليس لها علاقة بتوصيف آخر أقل أهمية إذا كانت بين غرباء أو معارف أو أزواج.

أما في تغطية سفاح المحارم، فإن الممارسة الفضلى دائما تتطلب عدم الكشف عن اسم الجاني والضحية وطبيعة الجريمة، لأن هذا ربما يقود إلى وصم الضحية، وبالتالي تدمير حياتها المستقبلية. لدى معظم وسائل الإعلام سياسة رفض الكشف عن اسم الضحية دون إذن صريح. قد توافق الضحايا على المقابلة فقط إذا لم يتم استخدام الاسم الفعلي، أو إذا تم استخدام اسم مستعار بدلا من الأسماء الحقيقية؛ من المهم أن نتذكر أن هذا هو اختيار الضحية[116].

و في هذا النوع من التغطيات تستخدم الألفاظ المحايدة، البعيدة عن التنميط والتأطير، والتمييز، والحض على العنف والكراهية، وهذه مهمة الصحافي، وجوهر رسالته، خاصة في قضايا المرأة والأقليات.

في وثائقي بثته بي بي سي عربي عام 2019 تحت عنوان "تجارة الجنس السرية في العراق"[117] تتحقق الصحافية نوال المقحفي، برفقة مراسل صحافي مجهول الهوية، من رجال دين استدرجوا نساء؛ أحوالهن المادية والمعيشية صعبة، للدخول في عقود زواج مؤقتة، أو ما يعرف في المذهب الشيعي بـ"زواج المتعة" حيث يتزوج رجل امرأة بمهر مقدم لمدة محددة مسبقا تمتد من ساعات إلى أيام أو أسابيع، ما يعرض المرأة أحيانا لسوء المعاملة والاستغلال الجنسي.

يكشف التحقيق أثناء التقصي حول هذه الممارسات عن رجال دين نصحوا رجالا بإبرام عقود زواج مؤقتة شفهيا (بدون أوراق) لتصعيب تعقب الرجل بعد انتهاء الزواج ما يهضم حقوق المرأة ويعرضها لمخاطر وصعوبات اجتماعية، ورصد التحقيق رجل دين أبرم عقد زواج مؤقت لرجل على فتاة قاصر دون الخامسة عشرة من عمرها خلافا للقانون العراقي. كما عرض أحد رجال الدين على المراسل المتخفي امرأة لتزويجه إياها بعقد مؤقت مقابل أموال.

اعتمد التحقيق بشكل رئيس على التجربة الشخصية لإثبات ما يفعله رجال الدين، حيث تظاهر المراسل الصحافي بأنه يبحث عن رجل دين يزوجه من نساء بالغات أو فتيات قاصرات. كما

115 نبيل، آية، الاغتصاب الزوجي، هو ممارسة العلاقة الزوجية قسرا، انظر تحقيق الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون، وتبرر اجتماعيا، راجع الرابط https://cutt.us/kZNqL

116 A Guide for Journalists Who Report on Crime and Crime Victims: Covering Specific Victims Populations.

117 مقحفي، نوال، تجارة الجنس السرية في العراق، بي بي سي عربي، 2019، https://bit.ly/3hKXM3W.

تحدث معدو التحقيق مع 10 رجال دين قال 8 منهم إنهم أبرموا عقود زواج مؤقتة، وقابلوا ما لا يقل عن 4 نساء دخل بعضهن في زواج مؤقت وهن قاصرات.

وثق الفريق الصحافي التجاوزات التي ارتكبها رجال الدين مستعينا بالتصوير السري مبررا ذلك بأنها الطريقة الوحيدة لإثبات أفعالهم، وقام المراسل بتهريب الكاميرا إلى مزار الكاظمية في بغداد حيث تتواجد مكاتب زواج يديرها رجال دين. وعليه فقد أخفيت هوية المراسل نظرا لخطورة المهمة وصعوبتها، بحسب ما ورد في الفيلم. ويلاحظ أن وجوه الناس الذين ظهروا حتى في الأماكن العامة أثناء التصوير السري قد أخفيت باستثناء رجال الدين الذين التقاهم المراسل من أجل إبرام عقود الزواج المؤقتة، إذ أظهر الفيلم وجوههم مع ضمان حقهم في الرد على الاتهامات الموجهة إليهم وإخبار المشاهد بمن لم يستجب لطلبات الرد. وقد كانت مقابلة المواجهة مع رجال الدين عبر اتصال هاتفي؛ نظرا لخطورة المواجهة الشخصية المباشرة، وهو ما أضعفها -نوعا ما- خصوصا أن اثنين من رجال الدين لم يستجيبا للاتصال، فيما أتيح للثالث إنهاء الاتصال دون عرض الأدلة التي وثقها المراسل معه، وإنما جاء إنكاره عاما وغير متصل بشكل مباشر بتجاوزاته التي تم تصويرها. ولم يظهر الفيلم الجهد الذي ربما بذله الفريق الصحافي في سبيل ضمان الحصول على رد من رجال الدين والذي يمكن تبيانه من خلال إظهار عدد المحاولات وكيفيتها.

كما وقع التحقيق -في مواضع محدودة- في التعميم وتقديم مقولات بدت كأنها حقائق ثابتة، رغم قربها إلى الرأي السياسي، وتحمل وجهة نظر قائلها ممن قابلهم التحقيق. ومن ذلك قول مديرة ملاجئ للنساء في العراق: "متى حكم رجال الدين المسلمون يكون الخاسر الأول هو النساء"، هذا رأي سياسي غير متصل بموضوع التحقيق، ولم يتم التعامل مع هذا الرأي بموضوعية حيث لم يقدم الفيلم رأيا مخالفا يرد على هذا الكلام الذي قد يراه البعض تنميطا أو تمييزا ضد دين بعينه. وقالت السيدة ذاتها في موضع آخر إن الرجال في أسرة الفتاة القاصر الذين يعرفون عن زواجها المؤقت "سيقتلونها لكي يحافظوا على شرف كبار العائلة"، إذ قدم هذا الكلام -الذي قد يكون انطباعيا- وكأنه حقيقة مطلقة أو نتيجة حتمية دون الاستناد إلى ما يعزز هذه المقولة أو يدحضها، كالإحصائيات العلمية الموثوقة أو قضايا قتل النساء في المحاكم... إلخ.

من جانب آخر، ركز التحقيق على الزواج المؤقت لدى المذهب الشيعي فقط، على الرغم من أن الفيلم أشار في الدقائق الأولى إلى أن المذهب السني أيضا "يعترف بالزيجات المؤقتة والتي يسميها المسيار"، إلا أنه لم يتطرق لمثل هذه الزيجات، ولم يظهر الفيلم أيا من الحالات التي يكون رجل الدين فيها سنيا، فكان كل رجال الدين في الفيلم شيعة، والمزار الذي رصدت مكاتب الزواج فيه شيعي، والفتاوى التي رصدت وطلب التعليق عليها شيعية... إلخ، ولم

يوضح الفيلم الأسباب التي دعت الفريق الصحافي للتركيز على زواج "المتعة" دون "المسيار" خاصة أن من المحتمل أن تقع الانتهاكات نفسها في كلا النوعين من الزواج، ولكن هذا ما لن يعرفه المشاهد عند انتهائه من مشاهدة الفيلم.

كيف نحقق في قضايا العدالة البيئية وسلامة المستهلك؟

تشكل قضايا سلامة البيئة وحماية المستهلك، معاناة يومية لفئات كثيرة من الناس، فالسكان الذين يعيشون قرب مصفاة البترول الأردنية في منطقة الهاشمية يعانون على مدار الساعة من تلوث الهواء، فترى أن نسبة أمراض الجهاز التنفسي والرئة أكبر بكثير منها في منطقة تخلو من تلوث الهواء كما كشف الصحافي عماد رواشدة في تحقيقه[118]. قضايا البيئة ليست ترفا، فهي تؤثر على الناس بشكل مباشر، وربما تساهم في كوارث طبيعية كبرى، لذا وقع العديد من زعماء العالم في عام 2015 على اتفاقية المناخ في باريس[119]، لحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتقليل انبعاث الغازات، وتقليل الاحتباس الحراري. لا تنحصر قضايا البيئة في سلامة الهواء، فهناك مياه الشرب المخالفة للمواصفات، والخضروات والفواكه التي تحوي نسبا مرتفعة من متبقيات الأسمدة والمبيدات، والحليب والألبان المحتوية على مضادات حيوية تؤثر على سلامة الأطفال بحسب ما كشفته حنان خندقجي في تحقيقها[120]، والتعديل الجيني للأغذية[121]، والقطع الجائر للأشجار وبيعها كحطب كما جاء في تحقيق ربى عنبتاوي[122] من فلسطين، والتصحر والبناء على الرقعة الزراعية، واستخدام المواد الكيميائية في رضاعات الأطفال وألعابهم، وغيرها من القضايا.

يحتاج التحقيق في قضايا البيئة إلى فهم سليم للمشكلة البيئية، والمعرفة العلمية أولا، وهذا يتطلب البحث المعمق في الموضوع، والاستعانة بالخبراء، والمراجع العلمية الموثوقة، والدراسات المؤكدة، لأن الكثير من المعطيات العلمية تتغير، كما يجب الحذر من تضليل بعض الدراسات التي تمولها سرا أو علنا الشركات الكبرى بهدف التأثير على نتائج الدراسات.

كما يحتاج التحقيق في قضايا البيئة إلى المشاهدة الذاتية، ومعايشة الواقع البيئي عن قرب، وفهم تأثير القضية على الناس، وهذا يتطلب مهارات عالية في التوثيق والدقة، وقدرة عالية من الصحافي على كسب ثقة المصادر لمعايشتهم ساعات وربما أياما.

118 الرواشدة، عماد، مصفاة البترول لا تصفي الكبريت، أريج، 2011، انظر الرابط https://cutt.us/nGoMb
119 اتفاقية المناخ انظر الرابط https://cutt.us/85IDL
120 خندقجي، حنان، تجاوزات صحية وبيئية.. وتلاعب بالمواصفات في مصانع ألبان، عمان نت، 2013، انظر الرابط https://cutt.us/OBn4T
121 انظر تحقيق ذرة معدلة جينيا في الأسواق الأردنية: تضليل للمستهلك وغياب للرقابة، الرابط https://cutt.us/9vjll
122 عنبتاوي، ربى، موسم قطع الأشجار، أريج، 2016، انظر الرابط https://cutt.us/54Z2s

تساعد التكنولوجيا كثيرا في التحقيقات البيئية، مثل استخدام صور الأقمار الصناعية لمعرفة مساحة الغابات التي أحرقت، أو جبال الجليد التي ذابت، أو الأشجار التي قطعت، ومقارنة ذلك على سنوات عدة. التحاليل المخبرية طريقة مهمة في إثبات فرضيات التحقيقات البيئية التي لها علاقة بسلامة المستهلك، كتحليل الهواء ومياه الشرب، مثلما فعل الصحافي عبد الوهاب عليوة من مصر[123]، وتحليل الأغذية، وغيرها من الفحوص، ومقارنتها مع القواعد الفنية، والمواصفات القياسية العالمية أو المحلية.

تحتاج التحقيقات البيئية إلى أنسنة المادة الصحافية بحيث تكون قريبة للناس، فالصحافي الجيد يفهم الموضوع كخبير، لكنه ينشر قصته أو يبثها بأسلوب بسيط وسهل وغير معقد خاصة وأن قضايا البيئة تحتوي على مصطلحات علمية ومركبات ومفاهيم معقدة على الجمهور غير المتخصص.

من التحقيقات الصحفية التي تناولت بطريقة منهجية الحق في الغذاء تحقيق من إعداد محمد فضيلات وحنان كسواني، نشرته جريدة الغد الأردنية عام 2009، حيث تقصى الصحافيان عن استخدام زيوت السيارات المستعملة في إشعال أفران مخابز تقليدية في الأردن[124]، مخلفة معادن ثقيلة على أرضية الفرن ما قد يتسبب بأضرار صحية وبيئية خلافا لتعليمات وزارة البيئة، في ظل ضعف الرقابة الحكومية على المخابز في بعض المناطق.

اعتمدت منهجية التحقيق بشكل أساسي على أمرين، أولهما الفحص المخبري لدى جهة موثوقة لخمس عشرة عينة من تسعة مخابز تقليدية توزعت على ثلاث محافظات في الأردن، وكانت العينات متنوعة بين الخبز الناضج، والوقود الموجود في خزانات المخابز، بالإضافة إلى مسحات من أرضيات الأفران. وثانيهما رصد عشرة مخابز تقليدية -في إحدى المناطق- أقدمت على استخدام زيت السيارات لإشعال أفرانها رغم علم أصحابها بمنع استخدامه.

كما استعان الصحافيان بإحصائيات موثوقة عن أعداد المخابز وتوزيعها في الأردن، وعرضا النتائج المخبرية على باحثين وخبراء وأطباء متخصصين في التغذية والبيئة والسموم والأمراض الصدرية والتنفسية للتعليق عليها وتوضيح الأضرار المحتملة -صحيا وبيئيا- من حرق الزيوت المستعملة ووجود معادن ثقيلة، كالرصاص والنحاس والزئبق وغيرها، بمستويات عالية على أرضيات الأفران.

123 عليوة، عبد الوهاب،أهالي الزقازيق يشربون "مياها ملوثة" من خزانات الحكومة، أريج، 2016، https://cutt.us/lowG4

124 كسواني، حنان، فضيلات، محمد، استخدام زيوت السيارات المستعملة في أفران مخابز تقليدية، انظر الرابط https://bit.ly/31U0T3a

ومما تجدر الإشارة إليه أن النتائج المخبرية لعينات الخبز الناضج أثبتت أن الخبز آمن صحيا، وأن مستويات المعادن في العينات كانت ضمن المعدلات المسموح بها، وقد تكون هذه النتيجة مخالفة لما افترضه الصحافيان عند بدء العمل على التحقيق، لكن هذا لم يوقف العمل على التحقيق ونشر النتائج التي توصل إليها نظرا لأهمية هذه المعلومة للقارئ أيا كانت النتيجة.

ويلاحظ أن التحقيق لم يتضمن توثيق حالات متضررة جراء أكل خبز نضج على نار مشتعلة بوقود السيارات المستعملة، أو بسبب استنشاق أدخنة المخابز الناتجة عن حرق الزيوت العادمة، وكان لرصد حالات متضررة أن يضفي على التحقيق طابعا إنسانيا، وهذا ما يصعب الوصول إليه أحيانا، خاصة في مثل هذه التحقيقات التي تنظر في أفعال لها أضرار "محتملة" قد تقع مستقبلا، وهي بذلك تضع المسؤولين أمام مسؤولياتهم في حماية الناس ووقايتهم من أي أذى قد يصيبهم.

كيف نحقق في الانتهاكات بحق الصحة؟

تعزز التحقيقات الصحفية الصحية والطبية المعرفة والوعي بقضايا الصحة ذات الأولوية، وتحتاج إلى فهم الصحافي بالشأن الصحي والطبي، والإلمام بالجوانب الفنية والقانونية، مثل قانون الصحة العامة وقانون الدواء، والتعريفات الطبية والتمييز بينها مثل الفرق بين اللقاح، والعلاج، ومضاد الفيروسات. وتتطلب المعرفة العلمية الطبية والصحية البحث المعمق في البيانات والإحصاءات، والمفاهيم والإجراءات، والخلفيات والسياقات. وتوفر المجلات الطبية والصحية، وقواعد بيانات المنظمات الصحية والطبية، ومكتبات الجامعات، وكليات الطب والصيدلة قدرا جيدا من المعرفة في هذا الجانب.

ينصح الصحافي الذي يعمل على تحقيقات صحية وطبية، أن يتلقى تدريبات في القضية التي يغطيها، لفهم القضية بشكل واف، خاصة أن الكثير من القضايا الصحية والطبية تتشابك وتتداخل، وتحتاج إلى معرفة بالمصطلحات الطبية والصحية، والقدرة على فهم وتفسير تقارير البحوث الطبية والصحية.

تعتمد التحقيقات الصحية والطبية على مصادر من الأطباء والمتخصصين المستقلين، فتحقيق "أطفال التوحد فئران تجارب"[125]، الذي كشف عن استخدام الأكسجين المضغوط غير الناجع وغير المعترف به طبيا لمعالجة الأطفال المصابين بمرض التوحد مقابل مبالغ طائلة، استند إلى تقارير منظمة الغذاء والدواء الأمريكية التي لا تعترف بالأكسجين المضغوط كعلاج لمرضى التوحد، كذلك تقارير وزارة الصحة الأردنية، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، وشهادات

125 انظر تحقيق أطفال التوحد، فئران تجارب، 2015، انظر الرابط https://cutt.us/7gkDK

نقيب الأطباء، ومدير مؤسسة الغذاء والدواء، ورئيس قسم الأطفال في مستشفى الملكة رانيا، ورئيس اختصاص الأطفال في وزارة الصحة. وقد قابل فريق التحقيق جميع الأطباء الذين يستخدمون الأكسجين في معالجة أطفال التوحد، وقابل أهالي أطفال واستند إلى تقاريرهم الطبية، وفواتير علاجهم لدى هذه العيادات التي أغلقت بعد نشر التحقيق، ومنع استخدام الأكسجين المضغوط في علاج التوحد.

يلتزم الصحافي بإبقاء الجمهور على اطلاع، ولا يتردد في كشف القضايا الصحية والطبية الكبرى والشائكة، وإبلاغ الجمهور عن الانتهاكات والقضايا وما وصل إليه من نتائج واستنتاجات دقيقة، لما لها من أهمية قصوى في تعزيز وعيه الصحي. لذا لا يكذب الصحافي على الناس أو يمنحهم شعورا زائفا بالأمان، فدوره ليس موظفا للعلاقات العامة لوزارة الصحة، كما تحاول الوزارة أن يكون، بل طرح الأسئلة الصعبة ونقد الإجراءات وكشف التجاوزات[126].

يجب أن تتوافر الدقة والشمول والموثوقية والكمال في التحقيقات الصحية والطبية، فأية أخبار غير موثوقة ودقيقة يمكن أن تؤدي إلى توقعات غير واقعية للجمهور، وتهدد الصحة العامة[127].

يطرح الصحافي وجهات نظر الخبراء والأطباء على اختلافها، خاصة أن الآراء في الكثير من القضايا الطبية والعلمية متعددة وربما لم يحسم العلم موقفه فيها. ولا ننسى أن العلوم الطبية والصحية متطورة باستمرار.

تقدم التحقيقات الصحية والطبية حلولا حقيقية كلما أمكن ذلك، لبقاء الأمل موجودا لدى المرضى والناس. فالتحقيق الجيد يضع نماذج ناجحة ومميزة لقضايا مشابهة في العالم أو الإقليم أو في مستشفى آخر، أو كيف تعاملت أسرة أو شخص ما مع المشكلة موضوع التحقيق.

يحتاج الصحافي إلى تقليل الفجوة بين العلماء والجمهور، ويساهم في تقليل الأمية الصحية والطبية في موضوع التحقيق، لذا لابد من وضع اللمسة الشخصية الإنسانية في التحقيق لتقريب الموضوع إلى الناس، ومعرفة أثر القضية أو الانتهاك على الحالات الإنسانية المشابهة، مثل أثر التسرب الإشعاعي من أجهزة التصوير الطبي التشخيصي على صحة المرضى أو فنيي الأشعة. وتحتاج القصص الإنسانية إلى معايشة الشخصيات لمعرفة الأثر عليهم، وكيف تأثرت حيواتهم بعد الحدث.

126 Leask, Julie, Et al, Media coverage of health issues and how to work more effectively with journalists: a qualitative study, look: https://cutt.us/jLzhs

127 Keshvari, Mahrokh, Et al, Health Journalism: Health Reporting Status and Challenges, look: https://cutt.us/5hLMl

الانتباه والحرص الشديد على القضايا المهنية والأخلاقية واحترام الكرامة الإنسانية للحياة الخاصة جزء أساسي ورئيس في التحقيقات الصحية والطبية. وعلى الصحافي أخذ الحيطة والحذر وكافة سبل السلامة والوقاية وحساب المخاطر بدقة، خاصة إذا كان التحقيق يغطي أمراضا معدية، أو تلوثا بيولوجيا أو كيميائيا.

نشرت وكالة أصوات العراق عام 2010 تقريرا للصحافي دلوفان برواري بعنوان "حكايات مؤلمة لكرديات ينتهكن بالختان"[128]. يتناول التقرير مسألة ختان طفلات ونساء كرديات في العراق، أي قطع البظر من الأعضاء التناسلية لخفض الرغبة الجنسية لديهن، ما تسبب لهن بأضرار صحية؛ جسديا ونفسيا، في ظل عدم وجود نص قانوني يحميهن من هذه الممارسة ويعاقب مرتكبيها.

يتضح من التقرير أن الصحافي رصد ما لا يقل عن خمس فتيات ونساء تحدثن عن الأضرار التي أصابتهن جراء ختانهن، ومن ذلك آلام في منطقة الحوض يشعرن بها مع كل دورة شهرية، بالإضافة إلى برود جنسي واختلال في وظائف الجهاز التناسلي. وتتبع الصحافي مراحل تشريع قانون مناهضة العنف الأسري الذي يفترض أن يحمي الإناث من الختان، وبحث عن العقبات التي أخرت إقراره في مجلس النواب.

كما أجرى الصحافي عددا واسعا من المقابلات مع متخصصين ومسؤولين، ومن بينهم مختصة في العلوم النفسية وطبيبة تحدثتا عن أضرار الختان الجسدية والنفسية، وقاضية تحدثت عن أسباب عدم تقديم شكاوى على خلفية قضايا الختان. كما استعان الصحافي بالناطق باسم اتحاد علماء الدين في إقليم كردستان في العراق، وبعض الباحثين، للتعليق على ارتباط الختان بالمؤسسات الدينية والأعراف العشائرية. وأعطى مساحة للناطقين الرسميين في وزارتي الأوقاف والصحة للحديث عن أدوارهما وبرامجهما لإيقاف ختان الإناث أو الحد منه.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد عام وثلاثة أشهر من نشر التقرير، صدر قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان العراق الذي جرم ختان الإناث، وفرض عقوبات بالغرامة والحبس بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات لو كانت المجني عليها قاصر، وبالغرامة والحبس بين ستة أشهر وسنتين في حال كانت غير قاصر.

128 برواري، دلوفان، حكايات مؤلمة لكرديات ينتهكن بالختان، وكالة أصوات العراق، 2010، انظر الرابط https://bit.ly/2EbiJa3

كيف نحقق في الانتهاكات بحق التعليم؟

تتنوع أدوات الصحافي لإنتاج تحقيقات في قضايا التعليم المدرسية أو الجامعية، ومفتاح هذه الأدوات الفهم العميق للنبض التعليمي، والبيئة والسياسات التعليمية والتربوية في البلاد، وتداخلاتها في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يكفي لاكتشاف أسباب إطلاق مبادرات السياسات التعليمية لأغراض سياسية واقتصادية وليست لأغراض تعليمية، كإنشاء جامعة الحسين في مدينة معان جنوبا[129]، رغم عدم الحاجة التعليمية لوجودها.

ينبغي على الصحافي معرفة قوانين التربية والتعليم، والجامعات، والتعليم العالي والبحث العلمي، ونقابة المعلمين، والأنظمة والتعليمات المرتبطة بها، ومعرفة محددات الاجتماعات العامة مثل اجتماعات مجلس التربية والتعليم، ومجلس أمناء الجامعات، ومجلس التعليم العالي، واجتماعات المدارس، وأولياء الأمور، ولجنة التربية في البرلمان، وغيرها. حضور الصحافي هذه الاجتماعات في غاية الأهمية، علاوة على أنها منجم كبير للمعلومات وأفكار التحقيقات.

يتميز الصحافي الجيد عن غيره بقدرته على الوصول إلى المستندات المتاحة للجمهور، مثل موازنات المدارس، وتوزيع أعداد الطلبة على المدارس، وأسماء الموظفين ودرجاتهم، ومستوياتهم الوظيفية ورواتبهم، وترتيب المدارس، وخريطة المدارس المستأجرة... إلخ.

التحقيقات الناجحة في هذا الشأن تحتاج إلى عمل ميداني، يبدأ من الغرفة الصفية التي يعاني فيها الطلاب لتعلم القراءة، ومن الحرم الجامعي الذي تحدث فيه المشاجرات الطلابية، والمسيرات، والانتخابات، والنشاطات الطلابية، ومن قاعات الامتحان التي يسهل فيها المراقبون غش الطلاب. في عام 2012، كشف تحقيق صحفي عن تسريب أسئلة امتحان التوجيهي (الثانوية العامة) في الأردن، وحلها خارج القاعات، وإرسال الإجابات إلى الطلبة بمقابل مادي، وهذا تطلب من معد التحقيق تقديم الامتحان كطالب، ووثق كل المخالفات في قاعة الامتحان بكاميرا سرية[130].

تحتاج التحقيقات إلى بناء المصادر داخل المجتمعات المتنوعة لقطاع التعليم، مثل المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والهيئات الإدارية والإشرافية، وأعضاء نقابتي المعلمين والمدارس الخاصة، وأعضاء مجالس أمناء الجامعات، ومجلس التربية والتعليم، ومجلس التعليم العالي، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وغيرها من المؤسسات المتشابكة في حقلي التعليم والتعليم العالي.

129 الطويسي، باسم، وآخرون، اتجاهات المواطنين في محافظة معان نحو الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال (1999-2014)، مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع، ص4.

130 الشوابكة، مصعب، كاميرا سرية، تكشف خفايا تسريب وبيع أسئلة التوجيهي، عمان نت، 2012، انظر الرابط https://cutt.us/9a17q

تتطلب قضايا التعليم شغفا وعملا مضنيا، ومهارات تحليلية، ونقدية، وعلمية، كونها قضايا شائكة، مثل جنوح الطلبة، والعنف داخل الحرم الجامعي والمدرسي، وتحرش الأساتذة والطلبة وابتزازهم جنسيا، وسياسات القبول الجامعي، والتعليم ما قبل المدرسة، والتعليم عن بعد، والتسرب المدرسي، ومحو الأمية، وسياسات التعليم على مستوى الدولة، والموازنات وإنفاق الدولة على التعليم، والمدارس المستأجرة، ومشاكل المنهاج المدرسي، والنشاطات المنهجية وغير المنهجية، وأساليب التدريس، ونقص وتعيين الأساتذة، وشراء الأبحاث الجامعية ومشاريع التخرج كما كشف تحقيق نشره موقع عمان نت في 2011، ووزع فيه الصحافي استبيانا على الطلبة، ورصد المكاتب التي تعد البحوث مقابل مبالغ مالية، ووثق عملية شراء بحث من مكتب يديره أستاذ جامعي[131].

تحتاج التحقيقات الصحفية التعليمية إلى معرفة كيفية بناء نماذج تقييم المدارس والجامعات، وقياس جودة العملية التعليمية والتربوية فيها، على أسس ومقاييس نوعية وكمية، للخروج بقصص تساعد أهالي الطلبة في اتخاذ قرارات بشأن مستقبل أولادهم الطلبة.

من المهم تعلم أنواع الأسئلة التي تطرح على الطلاب، واليافعين، وكيفية جعلهم مرتاحين أثناء الحديث الصحفي، وينبغي الاهتمام بالمسائل الأخلاقية، بعض القرارات الأخلاقية تكون سوداء أو بيضاء، وتحتمل المنطقة الرمادية، مثل إجراء مقابلة مع طالب صغير السن حول اعتداء جنسي عليه[132].

الصحافي الجيد صريح وواضح، ولا يحرف هويته ونواياه، فهو يخبر أسرة الطالب بالموضوع المحدد الذي يعمل عليه، وكيف سيكون شكل المادة وكيف ستستخدم المعلومات المتعلقة بهم، وهو أيضا متساهل ومرن، فيقبل التماس طالب أو ذويه سحب اقتباساته المثيرة للجدل، وتجهيل اسمه، في حال كان التحقيق يسبب ضررا أو إحراجا[133].

في عام 2014، نشر موقع عمان نت تقريرا للصحافي عزالدين الناطور بعنوان "طلبة المكارم يشكلون 47% من القبول الموحد"[134]، ينظر التقرير في الاستثناءات التي تتيح لطلبة أردنيين الحصول على مقاعد في الجامعات الحكومية على نفقة الحكومة على الرغم من أن معدلات الثانوية العامة لبعضهم أقل من زملائهم ممن حصلوا على مقاعدهم بالتنافس الحر ويدرسون على نفقتهم الخاصة، "ما يفقدهم عدالة المنافسة على أسس الكفاءة العلمية" بحسب

131 الشوابكة، مصعب، مشاريع التخرج الجامعية تتحول إلى صفقات تصل حدود الجريمة، عمان نت، 2012، انظر الرابط https://cutt.us/a8oCG

132 CARR, SARAH, Standards & Ethics for Education Reporters, Look https://cutt.us/rgowM

133 ibid.

134 الناطور، عز الدين، طلبة المكارم يشكلون 47% من القبول الموحد، عمان نت، 2014، انظر الرابط https://bit.ly/3h3dXd0

التقرير، وهو ما يخالف الدستور الأردني الذي ينص على أن الأردنيين أمام القانون سواء، وأن الدولة تكفل التعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل تكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

يوضح التقرير أن الأصل هو تنافس الطلبة على المقاعد الجامعية بحسب معدلاتهم في الثانوية العامة، إلا أن استثناءات، أو ما يسمى بالمكرمات، تمنح لأبناء كل من العاملين في الجيش ومعلمي وزارة التربية والتعليم والموظفين الإداريين في الجامعات، وأبناء المخيمات والمناطق الأقل حظا، وغيرها، حيث يتم قبول الطلبة المستفيدين من هذه "المكرمات" في الجامعات الحكومية بمعدلات أقل من زملائهم، ويصل التقرير من خلال إحصائيات القبول الجامعي إلى نتيجة مفادها أن طلبة المكرمات يشكلون 47% من الطلبة الذين قبلتهم وزارة التعليم العالي في الجامعات الحكومية.

وكما ربط التقرير هذه النتيجة بالدستور الأردني، فقد استند أيضا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (وثيقة حقوق دولية) الذي ينص على تسيير القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة، واستعان كذلك بتقرير نقدي صادر عن مؤسسة حقوقية مستقلة شبه حكومية (المركز الوطني لحقوق الإنسان) وعرض تقييمه للاستثناءات في القبول الجامعي التي اعتبرها "عملا تمييزيا يتنافى مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص".

ويمكن القول إن التقرير كان منصفا مع الآراء المخالفة التي ترى في هذه "المكرمات" تمييزا إيجابيا، حيث أجريت مقابلات مع أساتذة قانونيين ومسؤولين ووزراء سابقين للتعليق على نتائج التقرير قانونيا من وجهة نظرهم، وشرح الأسباب التي تستدعي العمل بالاستثناءات في القبول الجامعي إذ أنها تمنح الطلبة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة فرصة لتمكينهم من الدراسة الجامعية خصوصا في ظل سوء البنية التحتية للمرافق التعليمية وغياب العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم المدرسي.

أجريت في التقرير مقابلات مع اثنين من الطلبة الذين قبلوا في الجامعات على أساس التنافس الحر، تحدثا فيها عن ظروفهما المادية الصعبة وعبرا عن شعورهما تجاه ما اعتبراه غيابا للعدالة، لكن غاب عن التقرير أصوات الطلبة المقبولين عن طريق الاستثناءات، فلم تعرف جودة التعليم المدرسي الذي تلقوه، وظروفهم المادية والمعيشية، وأهمية حصولهم على مقاعد جامعية في تحسين حياتهم، وهو ما كان يستحسن القيام به من أجل إثراء التقرير والتوسع فيه لتسليط الضوء على عدم المساواة في نوعية التعليم المدرسي الذي يتلقاه الطلبة الأردنيون على اختلاف فئاتهم الاجتماعية وأماكن إقامتهم.

من ناحية أخرى، ربط التقرير بين العنف في الجامعات والطلبة الذين قبلوا على أنظمة الاستثناءات، مستندا بذلك إلى مقابلة مع أحد المختصين بشؤون الطلبة، بالإضافة إلى دراسة

بحثية وجدت -بالإحصاءات- أن الطلبة المقبولين على الاستثناءات يميلون إلى استخدام العنف أكثر من أقرانهم المقبولين على أساس التنافس. ورغم أهمية الاستعانة بالدراسات الموثوقة في إعداد التقارير الصحافية، إلا أن التقرير اكتفى بالعنف مؤشرا وحيدا على الفرق في سلوكيات الطلبة، وكان يستحسن أن يبحث عن مؤشرات أخرى من شأنها إعطاء تصور أوضح وأدق عن واقع الحال، ومن ذلك على سبيل المثال: الفروقات الأكاديمية من ناحية المعدلات الجامعية ونسب الرسوب والنجاح والإجراءات التأديبية على خلفية التحصيل العلمي... إلخ.

كيف نحقق في الانتهاكات بحق العمال؟

انتهاكات العمل والعمال معقدة، ومتشابكة، تبعا لظروف وبيئات العمل المختلفة، فالعمل في المناجم أو الأماكن الخطرة يختلف عن العمل في المكاتب، والعمالة المهاجرة مشاكلها تختلف عن العمالة المحلية أو عمالة الأطفال، وعمل المرأة يختلف في بعض الجوانب عن عمل الرجل. لذا يحتاج الصحافي إلى فهم واقع العمل وسياساته في البلد، والتشريعات المحلية والدولية الناظمة له. وتختلف تقنيات وطرق التحقيق في هذه الانتهاكات تبعا للقضية. ربما تستخدم الكاميرا السرية حسب الحالة لرصد انتهاكات جسيمة في مصنع، أو التخفي، أو الرصد عبر الزيارات الميدانية، والاستعانة بالخبراء والمختصين، وتوزيع الاستبيانات وتحليلها، ومعايشة الحالات، والاستناد إلى قضايا المحاكم والإحصاءات الرسمية، والمصادر المفتوحة.

يحتاج الصحافي إلى قدرة على تحليل الانتهاكات، وقراءة النصوص القانونية، وقرارات المحاكم، وعقود العمل، فمثلا نشر الصحافي عبد المهدي العواجين تقريرا صحفيا كشف فيه عن مخالفة أصحاب العمل للقانون والدستور، بإجبار العامل على التوقيع على عقود تمنع من العمل بعد الاستقالة لدى جهات منافسة[135]، مستندا إلى تحليل قرارات المحاكم. في حين حلل الصحافي مايكل جرايبل عوائد التعويضات عن إصابات العمل، وكشف مع زملائه، التفاوت الكبير في التعويض عن إصابات العمل في الولايات المتحدة بناء على المكان الجغرافي للإصابة، وذلك لعدم وجود حد أدنى للتعويضات على مستوى جميع الولايات، فبرلمان كل ولاية يحدد المزايا الخاصة للتعويض، كما وضع التحقيق إنفوجرافيك تفاعليا يوضح اختلاف التعويض عن الذراعين والساقين، وأجزاء أخرى من الجسم بين كل ولاية وأخرى[136].

135 العواجين، عبد المهدي، "شرط عدم المنافسة": لماذا يلتزم العامل بعدم منافسة رب العمل؟، حبر، انظر الرابط https://cutt.us/0vsbZ

136 Grabell, Michael, And others, How Much Is Your Arm Worth? Depends On Where You Work, Look, https://cutt.us/B8fvO

"خادمات للبيع"[137] من التحقيقات التي عالجت إحدى قضايا العمالة المهاجرة والانتهاكات التي تقع عليها. يتناول الفيلم الوثائقي الذي بثته بي بي سي عربي عام 2019، قضية بيع أصحاب عمل كويتيين كفالات عاملات منزليات إلى أصحاب عمل آخرين لتحقيق الربح باستخدام تطبيقات تستضيفها شركتا جوجل وآبل، فضلا عن استخدام منصة إنستغرام المملوكة لشركة فيسبوك، من أجل الترويج للعاملات ما يعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة، وهو ما اعتبره مختصون استضافهم الوثائقي عبودية واتجارا بالبشر.

كما رصد التحقيق جانبا من الانتهاكات التي تعرضت لها بعض العاملات، موثقا بالصوت أو الصورة اعتراف أصحاب العمل أنفسهم بحجز جوازات سفر العاملات، وحرمانهن من الإجازات الأسبوعية، ومنعهن من مغادرة المنزل الذي يعملن فيه، خلافا للقانونين الكويتي والدولي.

ومن أجل إثبات فكرة التحقيق، اعتمد الفريق الصحافي بشكل أساسي على التجربة الشخصية ورصد الحالات المتضررة؛ العاملات المنزليات المعروضات للتنازل على تطبيقات لبيع السلع والخدمات. فقد بدأت التجربة بتحميل تطبيق 4Sale (للبيع)، أحد أهم تطبيقات بيع السلع في الكويت، ليجدوا قسما خاصا بالتنازل عن العاملات المنزليات، ثم تظاهرا بأنهما زوج وزوجة يبحثان عن عاملة منزلية -وقد ظلت هويتا الصحفيين مخفية حفاظا على سلامتهما بحسب ما جاء في الفيلم- وتحدثا مع 57 صاحب عمل عرضوا في هذا القسم إعلانات التنازل عن العاملات وبيع كفالاتهن.

لم يكتف الصحافيان برصد الحالات عبر الاتصالات الهاتفية، بل أكملا التجربة فتوجها إلى منازل اثنين من المعلنين من أجل التأكد من صحة الإعلان ولقاء العاملات وأصحاب العمل، وقد استعان الصحافيان بالتصوير السري من أجل توثيق هذه المرحلة من التجربة، فكان صاحب العمل الأول شرطيا أقر في التصوير بارتكاب انتهاكات ومخالفات قانونية إذ قال خلال لقائه "بالزوجين" إن العاملة لديه لا تحصل على إجازة، ولا تجري اتصالات هاتفية، ولا تخرج من المنزل.

أما الحالة الثانية التي وثقها الصحافيان فكانت لسيدة تريد التنازل عن عاملة تبين خلال اللقاء والتصوير السري أنها طفلة غينية تبلغ من العمر 16 سنة، إلا أنها جاءت إلى الكويت بوثائق ثبوتية مزورة جعلت عمرها 24 عاما للاحتيال على القانون الكويتي الذي يحظر عمل من هن دون الـ21، وهو ما اعتبره مختصون "عمالة أطفال واتجارا بهم".

137 خادمات للبيع، بي بي سي عربي، 2019، انظر الرابط https://bit.ly/300I7Yb

تعامل التحقيق مع قضية هذه الطفلة بطريقة استثنائية خرجت عن القاعدة العامة، فالأصل أنه يحرم على الصحافي التدخل أو توجيه الوقائع والأحداث، إنما هو ناقل للمعلومات وأصوات الناس سعيا منه لإحداث أثر يحسن حياتهم من خلال نشر المادة الصحفية، إلا أن فريق العمل في هذا التحقيق توجه بفيديو الطفلة إلى إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق ورعاية العاملات المنزليات في الكويت من أجل مساعدة الطفلة، لكن المنظمة عجزت عن العثور عليها، إذ كانت قد انتقلت إلى صاحب عمل جديد لم تتمكن المنظمة من تحديد هويته، فتوجه الفريق الصحافي بالفيديو إلى السلطات الكويتية من أجل المساعدة في العثور على الطفلة.

لم يوضح الفيلم بشكل مباشر الأسباب التي دفعت فريق العمل للتوجه إلى المنظمة غير الحكومية والسلطات الكويتية، إلا أنه -وعلى افتراض حسن النية- يمكن القول إن الفريق الصحافي حاول مساعدة الطفلة انطلاقا -على ما يبدو- من تحقيق المصلحة الفضلى لها وحمايتها من جريمة آنية رصدها الصحافيان، كما يمكن القول إن في التوجه إلى السلطات اختبارا لحسن تجاوبها مع البلاغات التي تصلها، مع التأكيد على أن هذه حالة استثنائية تتطلب شروطا خاصة وتحتاج إلى نقاش تحريري وقانوني قبل المضي بها.

وإلى جانب التجربة الشخصية ورصد الإعلانات، يظهر الفيلم رصد فريق العمل للتشريعات الكويتية والإحصاءات ذات الصلة بموضوع العاملات المنزليات، بالإضافة إلى ردود فعل شعبية وإعلامية حول تعديل القوانين التي منحت العاملات حقوقا كن محرومات منها. ومما يلاحظ أن الردود التي عرضها الفيلم اقتصرت على منتقدي هذه التعديلات أو الرافضين لها، دون إظهار الجانب الآخر المؤيد لهذه التعديلات. كما بحث التحقيق في السياسات والمعايير والإرشادات المتعلقة بالعبودية والاتجار بالبشر لدى شركات آبل وجوجل وفيسبوك، وأثبت مخالفة الشركات لها من خلال رصد إعلانات التنازل والبيع غير القانوني باستخدام لغة تمييزية ضد العاملات.

من جانب آخر، التزم التحقيق بمعيار الحفاظ على خصوصية الضحايا وعدم تصويرهن في حالة ضعف أو بما يمس كرامتهن الإنسانية، فأخفى وجوههن المعروضة على تطبيقات بيع السلع، كما أخفاها عند تصويرهن في المنازل، على عكس أصحاب العمل الذين ظهر وجه أحدهم، فيما أخفى النقاب وجه المرأة التي باعت كفالة الطفلة، مع ضمان حقهم في الرد على الاتهام الموجه إليهم، وهو ما حدث مع الشرطي والمرأة دون استجابة منهما. كما التزم التحقيق بحفظ حق الرد لكل الأطراف المتهمة في التحقيق، باستثناء السفارة الغينية في الكويت، والتي لم تتخذ أي إجراء تجاه الطفلة العاملة التي تحمل جنسيتها رغم تواصل المنظمة غير الحكومية مع السفارة وإبلاغها بظروف الطفلة.

ومما يجدر ذكره أن تطبيق 4Sale أزال قسمه الخاص ببيع كفالات العاملات المنزليات والتنازل عنهن، وأرسل بيانا للفريق الصحفي أكد فيه التزامه "بأداء النشاط التجاري بطريقة أخلاقية تتماشى مع التشريعات والقوانين في الكويت".

كيف نحقق في الانتهاكات الواقعة على الحق في التنظيم والتجمع السلمي؟

يتعرض الحق في التنظيم والتجمع السلمي لانتهاك مستمر في بعض الدول العربية، بدءا من الشروط المتعسفة التي تنتهك جوهر هذا الحق، إلى استخدام العنف والاعتقال. وثقت الصحافية دانة جبريل كيف فضت الأجهزة الأمنية في الأردن اعتصام المعلمين على الدوار الخامس في عمان بعد وقف العمل بالنقابة واعتقال أعضاء مجلسها، فقد تواصلت مع عدد من المصادر، شملت معلمين، ومحامين، وسياسيين، والناطق باسم الحكومة، ووضعت تصريحات وزير التربية والتعليم، واستندت إلى بيانات أصدرتها قوى سياسية، وتقارير دولية، ورصدت المكان وتواجدت فيه، كما اعتمدت في الرصد على مقابلات مع صحافيين وشهود عيان، لتكون عملية الرصد دقيقة. ففي أماكن الاحتجاج التي تنتشر في أكثر من مكان يصعب على الصحافي الوصول إلى نظرة شمولية ودقيقة إلا بالاستعانة بمصادر أولية تشهد على الحدث في أماكن لم يتمكن الصحافي من الوصول إليها، واستخدمت جبريل أسماء مستعارة لبعض المصادر بناء على رغبة أصحابها[138].

يحتاج الصحافي للتحقيق في انتهاك الحق في الاجتماع، وتأليف الأحزاب والجمعيات والنقابات، إلى معرفة قانونية بالتشريعات الناظمة لهذه الحقوق، ومعرفة بالبيئة والبنية السياسية للدولة، وقدرة على تحليل قرارات المحاكم، والقرارات الحكومية، والقدرة على الوصول إلى مصادر سياسية تؤكد المعلومات، أو تسربها، أو تمنح تصريحات، ما يساعد الصحافي في تقاطع المصادر والشهادات والروايات، كما فعلت مجلة حبر في وقت حساس عندما تناولت في تقرير لها تفاصيل إيقاف نقابة المعلمين عن العمل واعتقال أعضاء المجلس، خاصة بعد أن منعت المحكمة نشر او إعادة نشر أو تناول صور أو فيديوهات أو مواد تتعلق بقضية النقابة[139]. وفي حالة تغطية مسيرة أو مظاهرة، فإن العنف وفض المسيرة متوقع دائما، لذا على الصحافي أن يحرص على سلامته الشخصية وسلامة معداته، وفي حال اعتقاله عليه أن يبلغ فورا محرره، أو نقابة الصحافيين، ويخبر من اعتقله بأنه صحافي يقوم بعمله.

"في أردن القرن الحادي والعشرين، الحكومة ترفض ترخيص حزب لأن غالبية أعضائه سود البشرة"[140]، كان هذا عنوان تقرير أعدته الصحافية دلال سلامة عام 2017، كشفت فيه رفض

138 جبريل، دانة، كيف بدا مشهد اعتصام المعلمين على الدوار الخامس؟، مجلة حبر، 2020، https://cutt.us/l02Mq

139 نقابة المعلمين الأردنيين: تفاصيل إيقافها عن العمل واعتقال أعضاء مجلسها، مجلة حبر، 2020، https://cutt.us/L79GU

140 سلامة، دلال، في أردن القرن الحادي والعشرين، الحكومة ترفض ترخيص حزب لأن غالبية أعضائه سود البشرة، حبر، 2017، https://cutt.us/ARmyg

الحكومة ترخيص حزب بسبب لون بشرة غالبية أعضائه، استندت سلامة إلى قراري المحكمة الإدارية، والمحكمة الإدارية العليا، والنظام الأساسي للحزب، وقرار الحكومة برفض ترخيص الحزب، هذه المستندات منحت التقرير قوة ومتانة، إضافة إلى المقابلات مع مقدم طلب التأسيس، والناطق الإعلامي باسم وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ونائب سابق، وخبراء في القانون وحقوق الإنسان، ووضعت سلامة الموضوع في سياقه الحقوقي الصحيح، إذ أشارت إلى مخالفات الحكومة للعهد الدولي بالحقوق السياسية والمدنية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بعد أن وضعت تصريحات عضو لجنة الأحزاب التي تؤكد أن لون البشرة هو سبب رفض الطلب.

نشر موقع عمان نت للصحافي محمد فريج، تقريرا بعنوان "840 مواطنا حرموا من تأسيس 120 جمعية منذ مطلع 2013"[141]، سلط الضوء فيه على حق الناس في العمل السياسي والاجتماعي. ينظر التقرير في رفض إدارة سجل الجمعيات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية تسجيل 120 جمعية خلال عام وثمانية أشهر، ما يعد تعسفا في استغلال السلطة الممنوحة لها، وانتهاكا لحق الأردنيين في تأليف الجمعيات المكفول في الدستور الأردني.

ويتناول التقرير أيضا تركيبة مجلس إدارة سجل الجمعيات الذي يشكل الأعضاء الحكوميون فيه أغلبية، فيما يعين الأعضاء المستقلون من قبل الحكومة نفسها، ما يخل بالقرارات الصادرة عنه نظرا لعدم توازنه. كما يكشف التقرير عن الدور العرفي للأجهزة الأمنية في اتخاذ قرارات الموافقة على تسجيل الجمعيات من عدمه، وذلك بالاستناد إلى معلومات من سجل الجمعيات بالإضافة إلى شهادة وزير تنمية سابق كان يرأس مجلس إدارة السجل.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لم يكتف بالنظر إلى ممارسات السلطة التنفيذية ومؤسساتها، بل تناول أيضا مواضع الخلل في قانون الجمعيات الناظم للحق في تأليف الجمعيات، وأشار إلى الثغرات التي من شأنها تقييد هذا الحق، ما يجعل القانون غير ملتزم بنص الدستور وروحه، فضلا عن خرقه بعض المواثيق والاتفاقيات الدولية الملزمة للأردن ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

رصد التقرير ثلاث جمعيات رفض تسجيلها، ووثقها باستخدام أحكام قضائية وقرارات رسمية صادرة عن سجل الجمعيات. كما استفاد من تقارير ذات مصداقية صادرة عن جهات حقوقية محلية ودولية تنتقد ممارسات الجهات الحكومية، واستعان بأساتذة ومستشارين قانونيين للتعليق على الجوانب القانونية.

141 فريج، محمد، 840 مواطنا حرموا من تأسيس 120 جمعية منذ مطلع 2013، عمان نت، انظر الرابط، https://bit.ly/2E5pKJa.

وحفظ التقرير حق الرد لسجل الجمعيات حيث أتاح لأمين عام السجل مساحة منصفة للتعليق على المسائل المتعلقة به، فيما غاب رد الأجهزة الأمنية عن التقرير، وكان يستحسن الحصول على تعليق من مجلس النواب للتعليق على الجوانب التشريعية.

كيف نحقق في الانتهاكات الواقعة على سيادة القانون؟

تخدم التحقيقات الصحفية في مواضيع سيادة القانون والعدالة الجنائية الجمهور، في إثبات أن العدالة تتحقق وأن المجرم ينال العقاب، وتزداد أهميتها عند الكشف عن عدم العدالة والإنصاف في النظام، وتحويل عملية التقاضي إلى إجراءات إدارية وشكلية، وعدم تطبيق القوانين، والتلاعب في الشهود، والأدلة، وتأثير الحكومة وأجهزة الأمن على التقاضي، وتسرب الرشوة داخل أروقة المحاكم[142]. هذه القضايا مسكوت عنها في الإعلام العربي، خاصة في ظل وجود قوانين تحصن المحاكم من النقد، وتجرم المساس بها. القضاء في الدول العربية هو أحد المرافق التي لا رقابة حقيقية عليه، كما أنه لا ينتخب، ولا يخضع لرقابة البرلمان، والصحافة لا تجرؤ على نقده، لذا نجد في هذا المرفق بيئة خصبة للتحقيقات الصحفية المهمة.

يعرف الصحافي الجيد ما هي الجوانب التي يمكن تغطيتها دون ملاحقة قضائية، فهو يعرف البيئة القانونية والتشريعية جيدا، وطالما أنه مهني، ودقيق، فهذا يساعد في نجاته من التجريم، حتى وإن نشر عن رشوة قضاة، طالما هي وقائع صحيحة وحقيقية، وموثقة توثيقا دقيقا وسليما لا يقبل الشك، وضمن سياق صحيح. رصدت الصحافية مجدولين الحسن مثلا، سوء إدارة قسم التبليغ في المحاكم الشرعية الأردنية، واستغلال بعض الموظفين لمعاناة النساء والأطفال، ما يؤدي إلى قصور في تحصيل النفقة الشرعية الخاصة بهن[143].

يحتاج الصحافي إلى فهم دور المحاكم في حماية الجمهور والعدالة، والتمييز بين المحاكم على اختلاف أنواعها وتخصصاتها، وأن يعرف إجراءات المحاكم والمصطلحات القضائية المستخدمة مثل: جريمة، جنحة، متهم، ظنين، حبس، اعتقال، توقيف. وأن يفكر بشكل نقدي في التحديات المهنية والأخلاقية في تغطية أنظمة العدالة الجنائية والمدنية، وأن يكتب بإنصاف ودقة ودون إثارة أو وصم للمتهمين حول القضايا التي يتناولها، كون المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وعلى الصحافي تطوير قدراته في البحث، والتحليل في مهام المحاكم وقراراتها، وتغطية جلسات المحاكم وحضورها، ومتى تكون سرية أو مفتوحة، وكيف يغطي قضايا الأسرة

142 انظر الحكم رقم 1628 لسنة 2014، الصادر عن محكمة بداية عمان بصفتها الجزائية.

143 الحسن، مجدولين، آلاف الأطفال والنساء المعنفات، ضحية سوء إدارة قسم التبليغ في المحاكم الشرعية، انظر الرابط https://cutt.us/Y8K2A

والأطفال في محاكم الأسرة أو الجنايات[144]، وأن يعرف تقنيات مقابلة المساجين والموقوفين، الذين ربما يخرجون بأحكام براءة قطعية، على خلاف المحكومين.

كما أن الصحافي الجيد يعرف كيف تؤثر نصوص القانون على العدالة عبر تطبيقها في المحاكم. فقد كشف تقرير صحفي لمحمود الواقع في مصر عن وجود ثغرات قانونية في قانون الطفل المصري أدت إلى محاكمة الأطفال القصر أمام محاكم الجنايات ودوائر الإرهاب والمحاكم العسكرية، بدل محاكم الأحداث، في مخالفة للدستور المصري، وكان الواقع تتبع أكثر من 35 قضية لأطفال مثلوا أمام المحاكم المختلفة[145]. في حين تتبعت الصحافية هدى حسوان من المغرب ملفات 44 قضية اغتصاب وهتك عرض بين عامي 2014-2018، كشفت خلالها لجوء القضاة إلى تخفيف الأحكام عبر الاستناد إلى نصوص قانونية تخفف العقوبة[146].

نشر موقع "مدى مصر" عام 2018 تحقيقا من إعداد الصحافي محمد حمامة بعنوان "معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا"[147]، يتناول التحقيق حق الإنسان في المحاكمات العادلة وممارسة العمل السياسي والتعبير عن الرأي بحرية، حيث يكشف عن توسع القضاء المصري في استخدام الحبس الاحتياطي (على ذمة التحقيق) بتهمة التظاهر لمعاقبة المعارضين السياسيين ما أضاع أشهرا، أو سنوات، من أعمارهم في السجون، كما تسبب لبعضهم بأذى بدني ونفسي ومادي، فضلا عن الأذى الذي طال عائلاتهم.

ومن أجل إثبات فكرة التحقيق اعتمد فريق العمل بشكل أساسي على تقرير صادر عن معهد بحثي مستقل يتضمن قاعدة بيانات مفتوحة وثقت التفاصيل الشخصية والقانونية والإجرائية لحوالي 37 ألف تحرك أمني أو قضائي، بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 وأيلول/ سبتمبر 2016، ضد أشخاص على خلفية قضايا التظاهر.

وضع فريق العمل شروطا محددة -زمانيا ومكانيا وإجرائيا وظرفيا وميدانيا- للحالات التي سيختارها من قاعدة البيانات الكبيرة هذه، على سبيل المثال: حصول تحرك أمني وقضائي معا من أجل أخذ واقعة الاتهام (التظاهرة) بعين الاعتبار؛ أي القبض على الشخص ثم تحرير محضر بالواقعة ثم التحقيق معه، واستبعدت الحالات غير المتفقة مع الشروط الموضوعة، كما أضيفت بيانات حوالي 180 متهما وحدثت بيانات حوالي 530 آخرين بالاستعانة

144 Legal reporting: Covering the judicial system and understanding its importance, look: https://cutt.us/DErOY

145 الواقع، محمود، "براءة خلف القضبان".. أطفال مصر تحت سيف الأحكام الجنائية والعسكرية، مدى مصر، 2017انظر الرابط: https://cutt.us/ThD5e

146 حسوان، هدى، تخفيف أحكام جرائم الاغتصاب في المغرب.. "اغتصاب من جديد"، سي إن إن، 2019، انظر الرابط: https://cutt.us/2Zq2S

147 حمامة، محمد، معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا، مدى مصر، 2018، https://bit.ly/3gU9SYd

بمنشورات الصحافة القضائية ومحامين مستقلين ومنظمات حقوقية ذات مصداقية، ليبني فريق التحقيق بذلك قاعدة بيانات خاصة به تتضمن بيانات الحبس الاحتياطي بتهم تتعلق بالتظاهر لأكثر من 10 آلاف حالة.

ثم قسمت البيانات وفقا لتصنيفات متعددة منها سنة المظاهرة، ومرحلتها السياسية، والمحافظة التي أقيمت فيها، ونوع التحرك الأمني تجاه المتهمين، والمرحلة العمرية لهم، ومدة الحبس الاحتياطي، وغيرها، وحللت البيانات وصولا إلى نتائج رقمية وإحصائية تدعم التحقيق الصحفي وتبين حجم المشكلة التي يعالجها.

ورغم الحجم الكبير للبيانات والحالات التي رصدها التحقيق، إلا أنه يلاحظ استخدام الحد الأدنى من الأرقام في النص المكتوب تجنبا للتشويش الذي قد يصيب القارئ، بينما تم تمثيل بعض النتائج الإحصائية المهمة في ست رسومات بيانية، كما وضحت بعض التفاصيل القانونية والتاريخية باستخدام وسائط متعددة، كالفيديو التوضيحي، والخط الزمني، والرسم المعلوماتي.

من ناحية أخرى، رصد الصحافي جانبا من القوانين المحلية وتعديلاتها المتصلة بموضوع التحقيق، كما أجرى مقابلات مع محامين وحقوقيين وباحثين، ولكن لا يتضح من نص التحقيق عدد المقابلات الصحفية التي أجريت مع متهمين بقضايا التظاهر، إذ اختار الكاتب لقصته بطلا واحدا يرافق القراء من مطلع التحقيق إلى خاتمته، وهو ما قد يكون أمرا مفيدا في قراءة بعض المواد الصحافية خصوصا تلك التي تحتوي على تفاصيل متخصصة (أو معقدة نسبيا) على أن يكون بطل القصة نموذجا ممثلا للحالة العامة التي يعالجها التحقيق، لا أن يكون حالة استثنائية تحتاج معالجة خاصة، علما بأن التحقيق ذكر متهمين آخرين -ناشطين أو معروفين إعلاميا- دون تتبع التفاصيل الدقيقة في قضاياهم أو الخوض في قصصهم الشخصية.

تحكي القصة الرئيسية التي اختارها الصحافي عن رجل متهم بالمشاركة في إحدى المظاهرات، قررت جهات قضائية حبسه احتياطيا قرابة 14 شهرا، في تجاوز للحد الأقصى المسموح به في القانون، قبل أن تقرر النيابة العامة إسقاط التهم المسندة إليه وحفظ القضية لعدم كفاية الأدلة، ما تسبب له ولعائلته بأضرار نفسية ومادية ومعيشية، فيما تكفل بعض الأصدقاء بأطفاله ماديا أثناء فترة حبسه. ومن الجدير بالذكر أن التفاصيل التي سردها الصحافي حول هذه القضية شملت مختلف العناصر الأساسية اللازمة لبناء القصة الصحافية؛ أي الضحية والأضرار التي أصابتها، والمتسبب بالانتهاك الذي وقع عليها، والداعمين لها، والحق الذي صودر منها وتسعى لاسترداده.

كيف نحقق في قضايا العبودية والرق؟

يكشف الفيلم الذي أعده محمد الصواف وبثته قناة الجزيرة عام 2014 بعنوان "عبيد اليمن ورحلة الانعتاق"[148]، عن حالات حديثة من الرق والعبودية -بمفهومها التقليدي- في اليمن، حيث يمتلك "السيد" "عبدا" يقوم على خدمته وطاعته دون مقابل، كأن العبد ملكية خاصة للسيد يتحكم به كيفما شاء ويورث لأبنائه من بعده مثل بقية أملاكه المنقولة أو غير المنقولة.

ينطلق الفيلم من قصة كانت تناولتها الصحافة اليمنية حول تحرير أحد العبيد بموجب قرار قضائي، ثم تبدأ رحلة التقصي عن عبيد آخرين من أجل إثبات وجود هذه الممارسة رغم سعي الحكومة لإخفاء الأمر ومنع النشر حوله، ليصل فريق العمل إلى شاب اسمه نسيم كان عبدا وتم تحريره بمساعدة أحد الناشطين الحقوقيين، فيما ظل أفراد عائلته؛ أبوه وأمه وإخوته الخمسة، عبيدا متفرقين عن بعضهم عند أكثر من مالك. ثم وثق الفريق خضوع بعض أفراد عائلة نسيم للعبودية من خلال مرافقة الناشط الحقوقي في محاولات تحرير اثنين منهم، بدءا من التواصل مع وسطاء من أجل إقناع المالك بالموافقة على التخلي عنهما، مرورا بمفاوضات معه على السعر، وانتهاء بتحريرهما.

واستعان التحقيق بصحافي يمني في توثيق حالة إضافية عبر تجهيزه بكاميرا "لا تثير الانتباه" رصد من خلالها عبدا تحدث سريعا عن عبوديته وظروفه المعيشية الصعبة. كان هذا الصحافي من أوائل من كتب ونشر حول موضوع العبودية، وتحدث في الفيلم عن اكتشافه سابقا حالة عبودية لدى أحد المسؤولين (عضو مجلس محلي)، وزعم كذلك أن اثنين من النواب يملكون عبيدا، حاول فريق العمل إثبات المزاعم حول النواب دون أن يتمكن من ذلك رغم المحاولات المتكررة، وبالتالي كان يجب أن لا يتطرق الفيلم إلى هذه الجزئية طالما لم تثبت بالدليل القاطع تجنبا لتقديم معلومات مشكوك في دقتها إلى المشاهد.

ثمة إشكالية أخرى في الفيلم؛ عندما أراد فريق العمل لقاء الشاب المحرر نسيم، نسقوا ذلك من خلال الناشط الحقوقي الذي ساعد في تحريره، وجرى التصوير دون معرفة نسيم بتشغيل الكاميرا وتسجيلها للقاء، وعلى الرغم من أن نسيم وافق لاحقا على استخدام ما تم تصويره، إلا أن الفيلم لم يقدم مبررا مقنعا للجوء إلى التصوير السري. كما ترك فريق العمل للناشط توجيه الأسئلة إلى نسيم نيابة عنهم، وهو ما يتعارض مع وجوب سيطرة الفريق الصحفي على سير المقابلة وطرح أسئلتها حتى تتحقق الغاية المرادة منها وتظل ملتزمة بالمعايير المهنية والأخلاقية. أما أسئلة الناشط لنسيم فقد كان بعضها افتراضيا وتناولت تفاصيل دقيقة مرتبطة بجوانب شخصية من حياته، مع الإصرار أحيانا على الحصول على إجابات لا تشكل معرفتها إضافة مهمة للمشاهد، ويمكن القول إن بعض الأسئلة كان يمس الكرامة والشعور الإنساني، وهو ما انتهى إلى التسبب ببكاء نسيم أمام الكاميرا.

148 الصواف، محمد، عبيد اليمن ورحلة الانعتاق، الجزيرة، 2014، انظر الرابط https://bit.ly/3kRF3FZ

من جانب آخر، أظهر الفيلم مقاطع مصورة في شارع عام من مناطق قال إنها "تعج" بالعبيد دون أن يبين للمشاهد الدلائل الأكيدة على هذه المعلومة وكيف أمكن تمييز العبيد من غيرهم. كما أجريت مقابلة مع أطفال -لم يتضح إذا كان هناك موافقة من ذويهم على إجراء المقابلة معهم- سئلوا فيها عما إذا كانوا عبيدا ونفوا ذلك، لكن الفيلم اعتبر أنهم أنكروا عبوديتهم دون تدعيم هذا الاستنتاج بما يثبته.

الفصل الخامس
كيف نحل المشاكل القانونية والأخلاقية؟

يواجه الصحافيون عموما، وصحافيو التحقيقات على نحو مكثف، جملة من الإشكاليات والعقبات القانونية والأخلاقية أثناء إعدادهم المواد الصحفية، خصوصا تلك التي تتناول قضايا حساسة؛ كقضايا حقوق الإنسان وما يرتبط بها من محاذير مهنية في التعامل مع الضحايا والمتسببين بالانتهاكات، وقضايا الفساد وتتبع الأموال وما تحمله من مخاطر قانونية أو شخصية محتملة من المتنفذين، أو رجال المال والأعمال أو أعوانهم، وقضايا السياسة واستغلال السلطة والنفوذ، والإهمال وتقصير المسؤولين الحكوميين أو العسكريين والأمنيين، وما يتصل بذلك من تبعات قانونية تتعلق بالذم والقدح، أو "إطالة اللسان" أو "تعكير الصلات بدولة أجنبية"، وغيرها من التهم الفضفاضة.

يمكن للصحافي أن يتجاوز معظم هذه العقبات بالالتزام -أولا وقبل كل شيء- بالمعايير المهنية التي تحفظ للناس حقوقهم، وتسعى لضمان حصولهم على معلومات دقيقة استقاها الصحافي وعالجها ونشرها بطرق أخلاقية. كما يمكنه مقاومة القوانين المجحفة بالتعامل الذكي والحصيف معها؛ وهذا يستلزم الاطلاع الواسع والفهم العميق للقوانين والتشريعات، والحصول على استشارات قانونية من ذوي الاختصاص.

وفي ما يلي عرض مبسط لبعض المشاكل القانونية والأخلاقية التي قد تواجه الصحافي، وكيفية التعامل معها.

أولا: المشاكل القانونية؟

تكفل معظم دساتير الدول العربية حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر على أن تكون ممارستها وفق حدود قوانينها، والسواد الأعظم لنصوص القوانين العربية الناظمة للعمل الصحفي لا تنسجم مع المعايير الدولية لإعمال هذا الحق الإنساني. يطالب الصحافيون برفع كافة القيود القانونية، وغير القانونية والإدارية، عن العمل الصحفي، ووقف إساءة استخدام السلطة في فرض الرقابة والتضييق على الصحافيين ومصادرة حقهم في النشر. كما أن الحكومات العربية مطالبة بالانسحاب الكامل من ميدان الصحافة والإعلام سواء على مستوى الرقابة أو التنظيم، وترك ذلك لأهل المهنة وأصحاب المصلحة من الجمهور، في وضع القواعد والمواثيق والسياسات التي تحمي حقوق الجمهور وحرية الصحافة، مع الحفاظ على مسارات التقاضي، المدنية وليس الجزائية السالبة للحرية، والمهدرة للحق في الرأي والتعبير والصحافة والنشر والمعرفة. وحتى نصل إلى هذه الحالة المتقدمة من الحرية، يجب على الصحافي فهم التشريعات الناظمة لمهنة الصحافة، لحماية نفسه ومؤسسته من التجريم في المحاكم.

يفرض الواقع العملي على الصحافيين التعامل مع التشريعات والقوانين الدائمة والمؤقتة الناظمة لمهنة الصحافة والإعلام ومعرفتها وفهمها، وهي جزء أساسي من ثقافة الصحافي وسلاحه في العمل. إذ تجرم نصوص قانونية متعددة أفعالا تتم بواسطة النشر، مثل الذم، والقدح، والتحقير، وإطالة اللسان على الملك، وذم مؤسسة رسمية، وانتحال صفة موظف عام، ونشر وثائق مصنفة سرية أو محمية أو محدودة، وانتهاك حرمة المحاكم، وكسر قرارات حظر النشر، والدعوة إلى العنف، والحض على الكراهية، وازدراء الأديان، وإهانة الشعور الديني، وخرق الخصوصية، وغيرها من الأفعال المجرمة في قوانين العقوبات، والجرائم الإلكترونية، ومنع الإرهاب، وحماية وثائق أسرار الدولة، والمطبوعات والنشر، على اختلاف تسمياتها في البلدان العربية.

لذا فإن الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، حق مقيد، وليس مطلقا، فالقانون لا يدع الصحافة أداة في يد العابثين، ولا بوقا لتمجيد السلطة، بل ينظم الأمور بتوازن بين المصالح الخاصة والعامة والحق في الصحافة الحرة[149]. وفي هذه الحالة تقع على الصحافي مسؤولية جزائية إن خالف قوانين النشر، أي أن على الصحافي الالتزام بتحمل النتائج والعواقب المترتبة على أفعاله التي جرمها القانون.[150]

تقوم المسؤولية الجزائية -عموما- بتوافر ركنين، أولهما هو الركن المادي؛ "إذ يجب قيام علاقة مادية بين الفاعل والجريمة، تنشأ نتيجة لفعله، سواء باعتباره فاعلا أصليا لها أو شريكا في ارتكابها". أما ثانيهما فهو الركن المعنوي الصادر عن إرادة الفاعل الحرة، أي أن تكون نيته عازمة على القيام بالفعل، "فالإرادة شرط ضروري في كل الجرائم سواء كانت عمدية أم غير عمدية".[151] وتفحص المحكمة نية المتهم من طبيعة الأفعال المرتكبة.

تناقش المحاكم في قضايا النشر، موضوع النية باستفاضة في قراراتها، لأن الفعل يتحقق بالنشر أو البث، وهي مهمة الصحافي وعمله الدائم، فقد يرتكب الصحافي الركن المادي لجريمة نشر، لكن نيته حسنة، والمحكمة هنا تصدر قرارها بعدم مسؤوليته عن الفعل، ففي معظم القوانين العربية يتوجب على الصحافي إثبات حسن نيته، على عكس القضاء في الولايات المتحدة الذي يفترض حسن النية وعلى النيابة العامة أو المشتكي إثبات سوء نية الصحافي، فأغلب المحاكم تجد أن هناك علاقة طردية بين مهنية المادة الصحفية وسلامة النية، فكلما كانت المادة الصحفية موثقة، وتتعامل مع حقائق وتعرضها بموضوعية ونزاهة وحياد، كانت نية الصحافي سليمة.

149 الشرع، وصفي، المسؤولية الجزائية عن العمل الصحافي، كلية القانون، جامعة البصرة، لا يوجد سنة نشر، ص 2.
150 المصدر نفسه، ص 14.
151 المصدر نفسه، ص 14.

وينسحب توافر هذين العنصرين، بطبيعة الحال، على الجرائم المتصلة بقضايا النشر، وعلى رأسها جريمتي الذم والقدح، التي يخصص لهما في هذا الدليل مساحة واسعة من الحديث نظرا لأنها من أكثر قضايا النشر اتصالا بالإدارة والشخصيات العامة التي يفترض بالتحقيقات الصحافية أن تراقبها وتختبر أداءها ثم تسائلها على أخطائها وتقصيرها.

يعرف قانون العقوبات الأردني الذم على أنه إسناد مادة معينة إلى شخص -ولو في معرض الشك والاستفهام- من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته أو تعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم سواء كانت تلك الجريمة تستلزم العقاب أم لا. أما القدح بحسب القانون فهو الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره -ولو في معرض الشك والاستفهام- من دون بيان مادة معينة.[152]

ويذكر المحامي محمد قطيشات في دراسة أعدها بعنوان "قارص الكلم" أن أركان جريمة الذم أو القدح ثلاثة، هي كالتالي:

أولا- الركن المادي وهو "فعل الإسناد الذي يتم فيه نسبة موضوع الذم إلى المجني عليه، أو ما ينسبه القادح للمجني عليه"[153] بحيث ينال من شرف وكرامة المجني عليه، أو يعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المطبوعات والنشر الأردني يعامل المادة الصحافية المقتبسة أو المتضمنة معاملة المادة المؤلفة أو الأصلية[154]، أي "لا فرق بين من ينشر أفكاره الشخصية وبين أفكار غيره على شكل خبر أو إشاعة، فناقل الكفر كافر في هذا المقام، وذلك لأن الذام أسند بالنتيجة في كلا الحالتين أمورا من شأنها النيل من كرامة المجني عليه وشرفه"[155].

ولا يشترط عند ارتكاب جرائم الذم والقدح ذكر اسم المعتدى عليه صراحة، فإذا توافرت في المادة الصحافية "قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الإسنادات إلى المعتدى عليه وفي تعيين ماهيتها" فإنه ينظر إلى الصحافي (المتهم) كأنه ذكر اسم المعتدى عليه صراحة.[156]

ثانيا- ركن العلانية وهو أن تقع جريمة الذم أو القدح "بإحدى وسائل العلانية"[157] ومنها ما يقع خطيا من خلال ما ينشر ويذاع بين الناس أو يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم، ومنها ما يقع بواسطة المطبوعات من خلال الجرائد

152 المادة 188، قانون العقوبات الأردني، قانون رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
153 قطيشات، محمد، قارص الكلم، دراسة مقارنة، المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الإعلام في الأردن، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2010، ص 15.
154 المادة 37، قانون المطبوعات والنشر الأردني، قانون رقم 8 لسنة 1998 وتعديلاته.
155 قطيشات، مرجع سابق، ص 15.
156 المادة 188، قانون العقوبات الأردني، قانون رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
157 المصدر نفسه، ص 19.

والصحف اليومية أو الموقوتة، وبأي نوع كان من المطبوعات ووسائط النشر[158]. أي "لا بد أن يكون المقال قد نشر فعلا، ولا يكفي مجرد كتابة المقال حتى يقال أن الصحفي قد ارتكب جريمة (الذم)"[159].

ثالثا- الركن المعنوي وهو الذي يقوم على "العلم والإرادة"، بحيث يتوافر لدى الصحافي المتهم بارتكاب جريمة الذم أو القدح "العلم اليقيني بأن العبارات التي يستخدمها من شأنها المساس بكرامة وشرف المجني عليه"، وأن يتحقق أيضا "بعلم الجاني أن الإسناد الذي قام به إنما وقع بصورة علنية".[160]

قد يبدو مما تقدم أن الصحافي إذا ما أراد انتقاد مسؤول أو موظف أو شخصية عامة، أو استخدم بحقه كلمات وتعبيرات قارصة، أو وجه إليه تهما بالإهمال أو الفساد أو التقصير فإنه لا محالة مدان قانونيا بالذم أو القدح، إلا أن الإدانة ليست حتمية، فقد وضع المشرع الأردني حالات يصبح معها نشر أي مادة تكون ذما أو أو قدحا نشرا مشروعا، ومنها أن يكون موضوع الذم أو القدح صحيحا ويعود نشره بالفائدة على المصلحة العامة، أو إذا كان "مستثنى من المؤاخذة" كأن يكون موضوع الذم أو القدح -على سبيل المثال- قد نشر من قبل الحكومة أو مجلس الأمة في مستند أو محضر رسمي، أو نشر أثناء إجراءات قضائية من القاضي أو المحامي أو الشاهد[161]. وإذا تعلق الذم بواجبات الوظيفة فقط، وثبتت صحته فيبرأ الذام، وإلا فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للذم[162].

ويعد حسن نية الصحافي، أثناء عمله على المادة الصحفية وعند نشرها، أمرا معتبرا في تبرير الذم والقدح الذي قد يكون واردا فيها، وهو ما استقر عليه القضاء الأردني، إذ "يكفي الأخذ بحسن النية كسبب للإعفاء من العقاب في جريمة (الذم أو القدح)" بحسب المحامي محمد قطيشات الذي وضع حالات يكون حسن النية فيها منتفيا بالنسبة للصحافي (المتهم) وهي كالتالي:

1. إذا ثبت أنه لم يكن يستهدف المصلحة العامة.
2. إذا كان يعلم بعدم صحة الوقائع التي أسندها إلى المجني عليه.
3. إذا كان اعتقاده بصحتها لا يستند إلى تقدير كاف للأمور بل كان ناجما عن طيش وخفة.[163]

158 المادة 189، قانون العقوبات الأردني.
159 قطيشات، مرجع سابق، ص 19.
160 المصدر نفسه، ص 22.
161 انظر المادة 198 من قانون العقوبات الأردني، قانون رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
162 انظر المادة 192 من قانون العقوبات الأردني.
163 قطيشات، مرجع سابق ص 23.

وعليه، فإن باستطاعة الصحافي، خدمة للمصلحة العامة، أن يوجه نقده اللاذع إلى أعمال الشخصيات العامة وأفعالهم وآرائهم، حتى لو مس اعتبارهم أو مكانتهم العامة في المجتمع، طالما أنه انصرف عن حيواتهم الخاصة غير المرتبطة بالعمل العام وتجنب التشهير بهم أو الإساءة الشخصية لهم. ويتوجب على الصحافي أيضا استخدام مفردات وجمل متناسبة في قسوتها مع حجم الفعل المنتقد ونوعه، وأن يكون حسن النية واثقا من مصداقية المصادر وصحة المعلومات المنشورة.[164]

ثانيا: المشاكل الأخلاقية؟

لا تقتصر المشاكل القانونية التي قد تواجه الصحافي على قضايا الذم والقدح، وليس قانون العقوبات وحده ما يقيد الحريات الصحافية، بل يمتد الأمر -في الأردن على الأقل- إلى قوانين المطبوعات والنشر، وضمان حق الحصول على المعلومات، وحماية أسرار ووثائق الدولة، والجرائم الإلكترونية، ومنع الإرهاب، ومحكمة أمن الدولة، وغيرها. ومع أن شكل التضييق ونوعه يختلفان من قانون لآخر، ولكل مادة صحافية -تقريبا- خصوصيتها بما يتعلق بالتعامل مع القيود في هذه القوانين، إلا أن منجاة الصحافي من الإدانة في القضايا المتعلقة بالنشر تكون في معظم الأحيان بالتزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية الراسخة، والأهم هو أن التزامه بها يعزز مصداقيته ويكسبه ثقة الناس للنيابة عنهم في مراقبة ومحاسبة السلطات والمسؤولين.

يتوقع الناس من الصحافي قول الحقيقة ونقل الأخبار أو المعلومات نقلا عادلا ومتوازنا وموضوعيا[165]، وانطلاقا من هذا القول لرون إف سميث في كتابه "أخلاقيات الصحافة"، وبالرجوع إلى الأدلة والسياسات التحريرية لعدد من المؤسسات الإعلامية، يمكن تحديد معايير أساسية يتوجب على الصحافي الالتزام بها، علما بأن بعض هذه المعايير يخضع لنقاش صحفي مستمر حول تعريفه أو ماهيته وإمكانية تحقيقه، ويتناولها هذا الدليل في إطارها العام مع الإشارة أحيانا إلى مواضع الجدل من خلال الاستعانة بوجهات نظر مختلفة.

- **الدقة:**

"تأتي الدقة في المرتبة الأولى دائما، من الأفضل أن تتأخر على أن تكون مخطئا"[166]. يلتزم الصحافي بأعلى درجات الدقة في كل مراحل العمل على المادة الصحافية؛ من البحث الأولي في المصادر المفتوحة حول الموضوع الذي سيتناوله، مرورا بالبحث المعمق وجمع المعلومات، والتعامل مع المصادر وطرح الأسئلة عليها والاقتباس من أقوالها، وليس انتهاء بكتابة المادة ونشرها، إذ يتوجب تصحيح الأخطاء والاعتذار عنها في حال نشرها.

164 انظر المصدر السابق، المبحث الثالث: شروط حق النقد، ص 49 - ص 51.
165 سميث، رون إف، أخلاقيات الصحافة، ترجمة محمد حامد درويش، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018، ص 58.
166 رويترز، كتيب الصحافة، المعايير والقيم، الدقة: https://bit.ly/2CURY9i.

تستلزم الدقة -ابتداء- معرفة الصحافي بالموضوع الذي يتقصاه، فيبذل جهدا كبيرا في البحث والقراءة وجمع المعلومات، ما يوسع آفاقه ويزيد اطلاعه على سياقات الحدث أو القصة التي يعمل عليها، كما يساعده في وضع أسئلة ذكية ودقيقة تمكنه بالتالي من الوصول إلى مصادر مطلعة وإجابات صحيحة.

وتستدعي الدقة الحصول على المعلومات من مصادر أولية ذات مصداقية تشمل جميع أطراف القصة الصحفية، مع التحقق -أيضا- من شهادات المصادر ومعلوماتها من خلال تدعيمها بوثائق وأوراق موثوقة، أو بمقاطعتها مع مصادر أولية أخرى، فـ"مصدران أو أكثر أفضل من مصدر واحد"[167]، مع الحرص على أن تنسب المعلومات إلى مصادرها، وتجنب تجهيل المصادر إلا في الحالات الاستثنائية التي تتطلب الحفاظ على خصوصية المصادر أو حمايتها بناء على طلبها أو تقييم الصحافي للحالة، مع تقديم قدر معقول من المعلومات عن المصادر المجهولة ما أمكن ذلك (دون الكشف عنها) لدعم مصداقية المادة الصحافية[168].

ينقل الصحافي إلى الناس معلومات وقصصا حقيقية، ويتطلب هذا منه أن يكتب مادته الصحفية مستخدما كلمات (أو صورا أو رسومات) واضحة ودقيقة تمثل الواقع، متجنبا الافتراضات والمبالغات والتعبيرات المبهمة أو المثيرة. وتقتضي الدقة معاملة الاقتباسات بدقة وحذر شديدين، فتنقل حرفيا دون إضافة أو حذف يتسبب بتغيير معناها، مع وضعها في سياقها السليم وظروفها الطبيعية. وفي العموم، لا تحسن الاقتباسات من أجل إظهار المتكلم بصورة جيدة، كما لا تستخدم من أجل تعريضه للسخرية.[169] مع الإشارة إلى أن بعض الأشكال الصحافية، كمقال الرأي مثلا، تحتمل وجود استثناءات بما يتعلق بالسخرية من الأقوال أو الأفعال المتصلة بالشأن العام والصادرة عن بعض الشخصيات العامة، على اعتبار أن السخرية هنا تندرج ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وتقع في دائرة النقد المباح.

أما بعد النشر، فتستوجب الدقة تصحيح الأخطاء "بشكل سريع وواضح، سواء وقعت في قصة أو تعليق على صورة أو رسمة"[170]. كما يعد من الدقة (والنزاهة) حفظ حق الرد للأطراف التي لم يتسن للصحافي الحصول على رد منها قبل النشر، مع حفظ حق الصحافي أو الوسيلة الإعلامية بالتعليق على الرد الذي يصلها بعد النشر لتفنيد ما قد يطال مصداقية التحقيق الصحفي أو مهنيته.

167 المصدر نفسه.
168 انظر المصدر نفسه.
169 انظر المصدر نفسه لتفاصيل أوفى.
170 المصدر نفسه.

- **الموضوعية والحياد والتوازن:**

ربما تكون الموضوعية من أكثر المعايير إثارة للجدل والنقاش في الأوساط الصحافية، إذ يختلف الصحافيون والباحثون على معناها نظرا لتعدد تعريفاتها وارتباطها اللصيق بمعايير أساسية أخرى، "كتب برنت كننجهام، مدير تحرير مجلة كولومبيا جورناليزم ريفيو، أنه لو سأل عشرة صحافيين عما تعنيه الموضوعية، فإنه سيحصل في تقديره على عشر إجابات مختلفة"[171].

تذكر شبكة الجزيرة الإعلامية في معاييرها التحريرية أن "الموضوعية المطلوبة من المراسل والمذيع هي البعد عن الذاتية، وعدم إقحام آرائه أو مشاعره في القضية المطروحة، والاكتفاء بعرض الحقائق وتقديم الأسئلة مجردة من أي تعليق"[172]. ويقدم مايكل بوجيجا، أستاذ أخلاقيات الإعلام في جامعة ولاية أيوا الأمريكية، تعريفا مختصرا للموضوعية بالقول إنها "رؤية العالم على حاله، وليس كما تريده أن يكون"[173].

يتضح من هذه التعريفات أن الموضوعية مرتبطة بشكل وثيق بالحياد، وهو معيار آخر مثير للجدل، فهل يمكن حقا تحقيقه؟ تقول رويترز إنها "تطلب من جميع الموظفين وضع جنسياتهم وسياساتهم عند الباب"[174]، وتحت عنوان "التحرر من التحيز" توجه رويترز الصحافيين العاملين فيها إلى أن يكونوا منصفين ودقيقين ومتوازنين، وأن لا يتخذوا جانبا معينا في القضايا والنزاعات التي يتناولونها في موادهم، بحيث تعكس قصصهم جميع الجوانب، وليس جانبا واحدا فقط، لكنها توضح أيضا أن الموضوعية لا تعني دائما إعطاء مساحة متساوية لجميع الأطراف، حيث يمكن القول إن لمرتكب جريمة وحشية مساحة أقل من تلك الممنوحة للضحية، مع التأكيد على الإنصاف والتوازن بحيث لا تصور الادعاءات على أنها حقائق، ودون التعبير عن آراء الصحافيين في القصص الإخبارية[175].

من جانب آخر، كتب مارتن بيل أنه اكتشف أثناء تغطيته لحرب البوسنة والهرسك لصالح البي بي سي، أنه "يمكنك أن تكون منصفا مع الجميع، ولكن لا يمكنك أن تأخذ موقفا محايدا بين الخير والشر"[176]. وكتبت كريستيان أمانبور، التي غطت حرب البوسنة لصالح سي أن أن، أنها "أصبحت مقتنعة بأن الموضوعية تعني إعطاء كل الأطراف فرصة عادلة للدفاع عن موقفها، لا معاملة كل الأطراف بالمثل؛ فبمجرد أن تعامل كل الأطراف نفس المعاملة في حالة كحالة البوسنة، فأنت تصنع مساواة اعتبارية بين الضحية والمعتدي"[177].

171 سميث، مصدر سابق ص 68.
172 المعايير التحريرية، مصدر سابق.
173 سميث، مصدر سابق، ص 69.
174 رويترز، كتيب الصحافة، المعايير والقيم، التحرر من التحيز: https://bit.ly/34o60eU.
175 المصدر السابق.
176 سميث، مصدر سابق، ص 75.
177 المصدر السابق.

وعليه، يمكن القول إن الصحافي -على المستوى المهني- قد ينحاز للضعفاء والمهمشين والضحايا سعيا منه لخدمة المصلحة العامة وإحداث أثر إيجابي في حياة الناس ومعيشتهم واسترداد حقوقهم أو حمايتها. وإنه من الصعب على الصحافي أن يكون -على المستوى الشخصي- حياديا بالمطلق تجاه بعض القضايا، فهو ابن بيئته؛ يمسه ما يمس مجتمعه، ويتأثر بالأحداث السياسية والقرارات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية، وعلى ذلك قد يبني قناعاته الشخصية وآراءه. لكن انحيازات الصحافي الشخصية والمهنية لا تتعارض مع وجوب إنتاج مادة صحفية محايدة؛ تتحلى بالتوازن والإنصاف والنزاهة بحيث تعرض المعلومات الدقيقة ووجهات النظر المختلفة، مع منح كافة الأطراف مساحات متكافئة في القصة (وليست متساوية بالضرورة).

- **النزاهة:**

تتطلب النزاهة من الصحافي الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية[178]. وهي معيار يتصل بتعامل الصحافي مع المادة الصحفية من جهة، وبالسلوك الشخصي للصحافي من جهة أخرى.

على المستوى الشخصي، يلتزم الصحافي بالصدق مع الجمهور، ومع مصادره بحيث "لا يحصل على الأخبار بالخداع"[179] إنما يعرف عن اسمه ومهنته والمؤسسة التي يعمل لصالحها بوضوح، وإذا تطلب إجراء المقابلة الهاتفية -مثلا- تسجيلها فإنه يستأذن المصدر ويحصل على موافقته الصريحة على تسجيل المكالمة ونشرها كاملة أو أجزاء منها. وفي الحالات الاستثنائية التي يحتاج الصحافي فيها للتخفي من أجل الوصول إلى أدلة تثبت ارتكاب جهة أو شخص ما مخالفة أو انتهاكا، فلا بد أن يكون قد استنفد كل الوسائل العلنية من أجل الوصول إلى هذه المعلومات. ويكون التخفي هو آخر الحلول التي يلجأ إليها مع الالتزام بالمعايير التي تفرض احترام الحياة الخاصة للأشخاص، وتحفظ حق المتهمين في الرد.

وجاء في المعايير والقيم الخاصة برويترز أن النزاهة في إجراء المقابلات وتغطية قصص الأشخاص تقتضي تجنيبهم الألم أو الإهانة التي لا داعي لها، والتعامل مع الضحايا بحساسية، وتجنب الإثارة والثرثرة حول الحياة الخاصة للشخصيات العامة، بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء والاستجابة بسرعة للشكاوى المتعلقة بالدقة أو التوازن أو الأخلاقيات الأخرى، كما توجب النزاهة على الصحافي الكشف عن علاقاته الشخصية أو العائلية مع المصادر أو الأشخاص موضوع التغطية الصحفية تجنبا للتحيز أو تضارب المصالح.[180]

178 رويترز، كتيب الصحافة، المعايير والقيم، النزاهة:https://bit.ly/2YrKLoB.
179 المصدر السابق.
180 المصدر السابق.

وتحرم الرشوة على الصحافي، فلا يقبل أموالا من المصادر أو السلطات، ولا يدفع أموالا مقابل الحصول على معلومات، باستثناء التكاليف المحدودة، والمقررة في القانون، اللازمة لطباعة أوراق طلب الصحافي الحصول عليها بموجب قانون الحصول على المعلومات مثلا. كما لا يقبل الصحافي الهدايا الثمينة من المصادر، أشخاصا أو مؤسسات، باستثناء ما تقره في سياساتها أحيانا بعض المؤسسات الصحافية من هدايا رمزية محدودة السعر كالأقلام أو المفكرات، وإن كان يفضل رفضها أيضا.

من ناحية أخرى، ينطبق معيار النزاهة على المادة الصحافية أيضا، فيقدم الصحافي فيها المعلومات الدقيقة ضمن السياق الصحيح للأحداث التي يتناولها، وقد يتابع تطورات القصة بعد نشرها.

يلاحظ مما سبق تداخل المعايير وتشابكها، وقد يكون مفيدا من الناحية القانونية النظر إلى أحد قرارات محكمة التمييز الأردنية الذي يتضح منه اعتبارات القضاء بما يتعلق بالمعايير المهنية عند النظر في بعض قضايا النشر. حيث وجدت المحكمة "أن هناك علاقة تبادلية بين صحة الخبر والنزاهة والموضوعية والتوازن، فكلما كان الخبر حقيقيا فإنه يكون نزيها وموضوعيا ومتوازنا". كما جاء في قرار المحكمة أن الموضوعية هي: تجنب التدخل ولو عن طريق الإيحاءات غير المباشرة في الخبر، ونقل الخبر من دون زيادة أو نقصان. أما النزاهة فهي عرض الخبر دون اجتزاء ومتابعة تطوراته. والتوازن هو عرض وجهات نظر أطراف الخبر دون إغفال أي من الأطراف، ومنح الفرصة المتكافئة للأطراف لعرض وجهة نظرها.[181]

- **الاستقلالية:**

يمكن تعريف الاستقلالية الصحافية -بشكل عام وواسع- على أنها استقلال الصحافيين، والأنظمة والهيئات والأقسام والمؤسسات الصحافية، وتحررهم من الرقابة والتأثير والتدخل الخارجي في موادهم الصحافية أو سياساتهم أو قراراتهم أو آرائهم أو أفعالهم، والذي قد يقع عليهم من قبل أطراف من خارج الجسم الصحفي؛ مثل ملاك المؤسسات الصحافية (أو إداراتهم التنفيذية) أو الحكومات أو الأجهزة الأمنية أو الأحزاب أو المؤسسات غير الحكومية أو رجال المال والأعمال أو المعلنين أو الممولين أو المانحين... إلخ.

لكن الاستقلالية هي الأخرى موضع نقاش مستمر في الأوساط الصحفية والبحثية من ناحية تعريفاتها وواقعيتها وقابلية تحقيقها، حيث يرى البعض أن الاستقلالية التامة أمر طوباوي لا يمكن تحقيقه[182]، خصوصا مع تنوع أدوات التأثير الخارجي في الصحافة؛ تشريعية ومالية

181 محكمة تمييز جزاء، الحكم رقم 3994 لسنة 2019، الصادر بتاريخ 8 آذار/ مارس 2020.

182 Kari Karppinen & Hallvard Moe, What We Talk About When Talk About "Media Independence", Taylor & Francis Online, 2016: https://bit.ly/31O2DMz.

وتنظيمية، والتي قد تتخذ أساليب مباشرة أو غير مباشرة، إذ يمكن -مثلا- للسلطات والمتنفذين التأثير على العمل الصحافي عموما وإخضاعه -في بلد ما- للرقابة من خلال تملك وسائل الإعلام المؤثرة، أو سن التشريعات التي تعظم الرقابة الذاتية لدى الصحافيين وتضيق عليهم وتوجه أفكارهم وأعمالهم.

لكن الاستقلالية تظل معيارا أساسيا مهما يتوجب على الصحافيين والمؤسسات الصحافية الالتزام به والدفاع عنه، بل إن استمرار محاولات التأثير في الصحافة والتدخل فيها هو مدعاة لإصرار الصحافيين على التمسك أكثر باستقلاليتهم، لأنها ضمانة العمل الصحافي الحر، والترس الذي يحمي حق الصحافة في مراقبة السلطات والمسؤولين، وفي إنتاج قصص صحافية "دون اعتبار لأي شيء آخر غير الدقة والتوازن والحقيقة"[183].

لذا، تقتضي الاستقلالية -ابتداء- مقاومة القوانين والأنظمة التي تمس حرية الصحافة والنشر، وإلزام المانحين والممولين والمعلنين بعدم التدخل في المؤسسات الصحافية وسياساتها التحريرية وتوجهاتها وإنتاجاتها، وتنظيم العمل الصحافي داخليا من خلال إنتاج المواثيق المهنية والسياسات التحريرية بحرية، بعيدا عن تأثير السلطات والممولين والمسؤولين.

وعلى نطاق أضيق، تستوجب الاستقلالية التزام المؤسسات الصحفية والصحافيين بإجراءات من شأنها حماية استقلاليتهم وتعزيزها. فتضمن المؤسسة الصحافية، لجمهورها والصحافيين العاملين فيها، استقلاليتها عن الجهات الخارجية من خلال العمل -مثلا- تحت رقابة وإشراف مجلس إدارة مكون من أعضاء ذوي خبرة وكفاءة، مستقلين بدورهم عن الجهات الحكومية أو الممولة من جهة، وعن ملاك المؤسسة من جهة أخرى.

ثم تضمن المؤسسة استقلال هيئاتها الصحافية -داخلها- من خلال فصل الإدارة التحريرية عن الإدارة العامة للمؤسسة، دون خضوع الأولى للثانية. ووضع سياسات تلزم مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ومدراء المالية والمشاريع والتمويل بعدم التدخل في أي شأن صحافي أو تحريري، أو الضغط من أجل إنتاج أو تعديل مواد صحافية لتحقيق مكاسب مادية للمؤسسة[184]. كما يلتزم ملاك المؤسسة ومديروها بعدم تقديم الدعم إلى أطراف سياسية؛ كدعم مرشحين في الانتخابات ماليا أو إعلاميا أو استشاريا. وتنتهج المؤسسة مبدأ الشفافية باعتباره دعامة الاستقلالية والنزاهة، فتعلن للجمهور عن هيكليتها الإدارية، واتجاهاتها الفكرية، ومصادر تمويلها، وأوجه نفقاتها.

183 رويترز، كتيب الصحافة، المعايير والقيم، الاستقلالية: https://bit.ly/34klFfb.
184 المصدر السابق،.

من جانب آخر، يلتزم الصحافي المستقل بعدم تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لأي حزب أو مجموعة سياسية[185]، ولا يكون منظما أو مشاركا في فعالياته أو مسيراته أو مظاهراته، إنما يقتصر تواجده فيها لغايات التغطية أو المراقبة الصحافية أو البحثية.

وتستوجب الاستقلالية من الصحافيين وهيئات التحرير عدم تسليم المواد غير المنشورة إلى السلطات طواعية، وعدم إرسال "القصص أو النصوص أو الصور إلى المصادر لفحصها قبل النشر، هذا ينتهك استقلالنا"[186]، ويمكن للصحافي أن يعود -بمحض إرادته- إلى مصادره للتحقق من الاقتباسات أو المعلومات التي سينشرها، لكن دون منحهم فرصة للتراجع أو تعديل اقتباسات أو معلومات لصالحهم. في كتيب الصحافة، توجه رويترز الصحافيين العاملين معها لمقاومة طلبات بعض الأشخاص أو المؤسسات للاطلاع على الاقتباسات المنقولة عنهم قبل نشرها، وفي حال الاضطرار إلى ذلك "فلا ينبغي أن نوافق على تغيير كبير في الاقتباس".[187]

وتستدعي الاستقلالية من الصحافي تجنب تضارب المصالح وتأثير علاقاته العائلية أو العاطفية أو التجارية على مواده الصحفية، فلا يعمل على قصة بغرض الحصول على منافع شخصية له أو لأقاربه أو شركائه. كما يرفض الهدايا النقدية أو العينية التي قد تقدمها له مصادره، ولا يتقاضى أو يدفع أموالا مقابل الحصول على معلومات أو قصة أو خبر.

أخيرا، يمكن الاستفادة من "المبادئ العشرة لصحافة رويترز"[188] كقواعد عامة للاسترشاد بها في حال واجه الصحافي أسئلة أو معضلات تتعلق بالمعايير والقيم الأخلاقية، وهي كالتالي:

1. الحرص الدائم على الدقة.
2. التصحيح العلني للأخطاء المنشورة.
3. السعي الدائم لتحقيق التوازن والحياد.
4. الإفصاح للمدراء دائما عن تضارب المصالح.
5. حماية المعلومات التي تم الحصول عليها بشكل سري، وعدم الإفصاح عن مصادرها، مع احتفاظ الصحافي بحقه في حجب الأدلة عن المحاكم أو أي طرف ثالث[189].

185 المصدر السابق.
186 المصدر السابق.
187 المصدر السابق.
188 ترجمة بتصرف عن رويترز، كتيب الصحافة، المعايير والقيم: https://bit.ly/3gm9Y9Y.
189 ترد هذه القاعدة في كتيب رويترز باختصار كالتالي: "احترم دائما المعلومات ذات الامتياز" (Privileged Information). والمقصود بالامتياز هنا هو الحماية القانونية الممنوحة للصحافيين في بعض الدول من إجبارهم على الإدلاء بشهاداتهم أو تقديم الأدلة لدى المحاكم، أو أي طرف ثالث، بشأن مصادر أو معلومات حصلوا عليها بشكل سري.

6. حماية المصادر من السلطات.
7. الحرص الدائم على عدم إضافة رأي الصحافي في قصة إخبارية.
8. عدم الانتحال أو التلفيق.
9. عدم تغيير الصور والفيديوهات بما يتجاوز المتطلبات العادية لتحسين الصورة.
10. عدم دفع الأموال للحصول على قصة، ورفض الرشوة دائما.

الفصل السادس
استخدام الحق في الحصول على المعلومات في تحقيقات حقوق الإنسان

ضمنت الدساتير الجديدة في المغرب[190]، وتونس[191]، ومصر[192]، والجزائر[193]، بعد ما يعرف بـ"الربيع العربي" الحق في الحصول على المعلومات، على خلاف الأردن الذي لا يذكر دستوره هذا الحق[194]، رغم تعديل الدستور لثلاث مرات منذ "الربيع العربي"، تضمن الأول تعديل ربع مواد الدستور في عام 2011 [195]، وتوسيع صلاحيات الملك الدستورية في عامي 2014 و2016 [196]، وسط مطالبة حقوقيين بدسترة الحق في الحصول على المعلومات، وهو ما لم يلق آذانا مصغية[197].

ورغم تشكيل المحكمة الدستورية الأردنية عام 2013، إلا أنه لم يصلها أي نزاع دستوري يتعلق بحق الحصول على المعلومات، إذ حصر قانون المحكمة الدستورية "حق الطعن المباشر بكل من مجالس الأعيان، والنواب، والوزراء، وحرم عامة المواطنين من ذلك"[198].

أقرت اليمن ولبنان والسودان والمغرب بالإضافة إلى تونس والأردن قوانين تضمن الحصول على المعلومات، لكن القانون في اليمن لم يطبق بسبب الحرب والاقتتال رغم جودة نصوصه[199] التي تحل في المرتبة 34 عالميا من أصل 128 دولة. أما في السودان فإن نصوصه قاصرة لا تنسجم مع المعايير الدولية[200]، كما أن انتقال السلطة في السودان بعد الثورة عطل تطبيق القانون على أرض الواقع. أما لبنان فلم تنشئ الحكومة الهيئة المعنية بالإشراف على تطبيق القانون، بعد ثلاث سنوات من إقراره[201]، علاوة على عدم التزام العديد من المؤسسات

190 المادة 27 من الدستور المغربي.
191 المادة 32 من الدستور التونسي لعام 2014.
192 المادة 68 من الدستور المصري.
193 المادة 51 من الدستور الجزائري لعام 2016.
194 مندل، توبي وآخرون، تقييم تنمية الإعلام في الأردن، بناء مؤشرات اليونسكو لتنمية الإعلام، 2015، ص41، عمان.
195 الدستور الأردني وتعديلاته، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني، متوفر على الرابط: https://cutt.us/u35eT
196 ما الهدف من توسيع صلاحيات ملك الأردن بعد التعديل الدستوري، موقع بي بي سي، 2016 متوفر على الرابط: https://cutt.us/hYe31
197 شقير، يحيى، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن دراسة مقارنة مع المعايير الدولية، 2013 ص40، عمان.
198 الشوابكة، مصعب، المحكمة الدستورية ترد ثلثي الطعون المقدمة لها، تحقيق صحفي لموقع عمان نت، 2016، متوفر على الرابط: https://cutt.us/vX7oN
199 شقير، يحيى، الحصول على المعلومات في الوطن العربي، ص26، انظر الرابط https://cutt.us/oLwRW
200 سليمان، محمد، حول إصلاح قانون حق الحصول على المعلومات في السودان، جلوبل فويس، 2020، ترجمة مريم أبو عدس، انظر الرابط: https://cutt.us/8Txl8
201 لبنان: مماطلة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، هيومن رايتس ووتش، 2019، انظر الرابط https://cutt.us/9RbD3

بالقانون وتطبيقه. وبلغت نسبة رد الحكومة على طلبات مؤسسة غربال التي تختبر نفاذ القانون 47% لعام 2019، مقارنة ب26% في العام الذي سبقه[202]

في هذا الفصل نقارن بين التجربة الأردنية والتونسية، كون الأردن أول بلد في المنطقة سن قانونا لضمان الحصول على المعلومات، إلا أنه يعاني من مشاكل بنيوية تعطل الغاية من إقراره، إضافة إلى سوء تطبيق المؤسسات المكلفة، وثقافة السرية لدى الموظف العام، وقلة استخدام القانون في المجتمع الصحفي، والمجتمع المدني وعامة الناس، على خلاف التجربة التونسية التي تبدو واعدة، رغم الكثير من التحديات والصعوبات التي تعترض طريق تنفيذ القانون وسيادته، فالقانون التونسي الأول عربيا من حيث الجودة، وهو في المرتبة 13 عالميا، بحسب التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات.

أولا: فلسفة وجوهر القانون

يعتبر الأردن أول دولة عربية تسن قانونا لضمان الحق في الحصول على المعلومات عام 2007، لكن هذا لا يعني شيئا ما دام القانون لم يحقق الغاية من إقراره في الكشف الأقصى عن المعلومات التي تملكها السلطة[203]. ورغم حق كل أردني في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة إذا كانت له مصلحة مشروعة وفق القانون رقم 7 لسنة 2007، إلا أن باقي نصوصه "تميل إلى الحظر أكثر منه إلى الإباحة، وإلى التقييد أكثر من الإتاحة"[204]، على عكس قانون النفاذ إلى المعلومة التونسي عدد 22 لسنة 2016، الذي هو أقرب إلى إتاحة المعلومات من تقييدها، إذ أن الاستثناءات لا تطبق على المعلومات الضرورية لغاية الكشف عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبع مرتكبيها، كما أن الاستثناءات في متن القانون خاضعة لتقدير الضرر والمنفعة.

أحكام القانون

ركزت الأسباب الموجبة لمشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات المقدم لمجلس النواب الأردني على وجوب حفظ وثائق الدولة وحمايتها من الإفشاء والعبث[205]، على خلاف النهج الدولي العام لسن قوانين معلومات تترجم مبدأ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار.[206]

202 لبنان: مماطلة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، المصدر السابق.

203 المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثاني عشر لحالة حقوق الإنسان، 2014، ص 69، عمان. متوفر على الرابط https://cutt.us/TxHS6

204 عليوي، عمر، قانون حق الحصول على المعلومات في الأردن – دراسة مقارنة. (رسالة دكتوراه غير منشورة)،2011، ص 8، جامعة عين شمس، مصر.

205 محضر الجلسة الأولى (اليوم الثاني) من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الرابع عشر المنعقدة يوم الأحد الموافق 2007/4/22، ملحق الجريدة الرسمية، مجلس النواب، ص 76.

206 عليوي، مصدر سابق، ص2.

"جاء مشروع القانون لينظم هذا الحق بصورة متوازية تتيح فرصة الاطلاع على المعلومات، إلا أنه يحافظ في الوقت نفسه على حق الدولة في الحفاظ على سرية بعض الوثائق العامة وخاصة ما يتعلق منها بالأمن الوطني والنظام العام، كما يحمي مشروع القانون المواطن؛ وذلك من خلال الامتناع عن كشف المعلومات لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو الآداب العامة أو الحرية الشخصية أو المساس بحق الآخرين وسمعتهم"[207].

مجال تطبيق القانون

الحق في النفاذ إلى المعلومات في تونس حق لكل شخص طبيعي أو معنوي، بغرض تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة، وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام، وتحسين جودته ودعم الثقة في المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون، ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها[208].

الحق في الحصول على المعلومات في الأردن ليس حقا للجميع، فهو حق لكل أردني إذا كانت له مصلحة مشروعة، أو سبب مشروع[209]، وبوجود قاعدة الوصول المقيد إلى المعلومات بشرط الجنسية حرم المستثمر الأجنبي الطبيعي، والمعنوي والمقيم والزائر مهما كانت غايته؛ صحفية أو بحثية من تقديم طلب المعلومات، كما لم ينص القانون بشكل واضح وصريح على حق الشركات، والأحزاب، والنقابات، والمجموعات في تقديم طلب المعلومات.

وقيد القانون حق الأردني -المواطن- أيضا بوجود سبب أو مصلحة مشروعة لطلب المعلومات والحصول عليها، دون أن يوضح ذلك في متن القانون، وأبقى عليها مفتوحة وفضفاضة، خاضعة لسلطة الإدارة، أو رقابة القضاء لاحقا. وهذا "ما يمنح الحق برفض طلب الحصول على المعلومات لكل من يطلبها تحت هذا التقييد"[210] لعدم وجود ضابط ومعيار لها[211]. كما اشترطت ذات المادة للحصول على المعلومات "مراعاة أحكام التشريعات النافذة"[212]، ما منح أولوية تطبيق التشريعات الأخرى على قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات[213] في ثلاثة مواضع رئيسة، وبذلك يكون الوصول الافتراضي للمعلومات شبه معدوم في الأردن. خاصة مع قانون أسرار ووثائق الدولة النافذ، الذي يعطل تطبيق الحصول على المعلومات[214].

207 المصدر السابق. ص 76.
208 قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يشار له لاحقا بالقانون التونسي، انظر الرابط https://cutt.us/ue50i
209 المادة 7 من قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007.
210 زهرة، وليد، الحق المهجور، حالة حق الحصول على المعلومات، مركز حرية وحماية الصحفيين، عمان، 2013، ص 73.
211 المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير أوضاع حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص50.
212 المادة 7 من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007.
213 المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص96.
214 قانون حماية وثائق أسرار الدولة، انظر الرابط: https://cutt.us/dw4lr

على عكس القانون التونسي الذي لا يلزم طالب المعلومات بذكر أسباب تقديم الطلب والمصلحة من الحصول عليها.

منع القانون جواز طلب معلومات تحمل طابع التمييز العنصري أو الديني أو العرقي أو التمييز بسبب الجنس أو اللون[215]. يسمح هذا النص الفضفاض مثلا بمنع تدفق معلومات عن عدد الشيعة في البلاد، أو عدد الشركس أو الكرد، أو عدد فاقدي السند الأسري، أو الصم والبكم في منطقة ما، إذ أن هذا التوسع يخرج كما كبيرا من المعلومات من دائرة التطبيق[216].

ميز المشرع الأردني في نص القانون بين تعريف المعلومات والوثائق المصنفة، والوثائق العادية، ومنح الأردني حصرا الحق في الحصول على المعلومات، وطلب من المسؤول تسهيل تقديم المعلومات لطالبيها، وهذا يعني عدم انطباق الحق في تداول المعلومات على الوثائق المصنفة والعادية، وحصرها بالمعلومات المعرفة قانونا.

وتشمل الوثائق المصنفة: المعلومات الشفوية أو الوثائق المكتوبة أو المطبوعة أو المخزنة إلكترونيا أو الخرائط أو الرسوم أو الأفلام أو الصور الشمسية، أو أشرطة التسجيل أو ما شابهها، والمصنفة على أنها سرية أو وثائق محمية، وفق أحكام التشريعات النافذة[217]، وهذا يخالف مبدأ الكشف الأقصى القائل إن المعلومات تصبح موضوع كشف إلا في حالات محددة[218].

يعرف القانون التونسي المعلومة، بأنها كل معلومة مدونة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها والتي تنتجها أو تتحصل عليها المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها، وتشمل هذه المؤسسات رئاسة الجمهورية وهياكلها، ورئاسة الحكومة وهياكلها، ومجلس نواب الشعب وهياكله، والوزارات ومختلف الهياكل تحت الإشراف بالداخل والخارج، والبنك المركزي، والمؤسسات والمنشآت العمومية وتمثيلياتها بالخارج، والهياكل العمومية المحلية والجهوية، والجماعات المحلية، والهيئات القضائية، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة الدستورية، ومحكمة المحاسبات، والهيئات الدستورية، والهيئات العمومية المستقلة، والهيئات التعديلية، وأشخاص القانون الخاص التي تسير مرفقا عاما، والمنظمات والجمعيات وكل الهياكل التي تنتفع بتمويل عمومي[219].

تضمنت المادة 13 من القانون الأردني تسعة بنود يمنع المسؤول من الكشف عنها، ومنها أي تحليلات أو توصيات أو اقتراحات أو استشارات، تقدم للمسؤول قبل اتخاذ القرار[220]، والأسرار

215 المادة 10 من القانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني، يشار له لاحقا بالقانون الأردني.
216 المركز الوطني لحقوق الإنسان، مرجع سابق، 2015، ص96
217 المادة 2 من القانون الأردني.
218 شقير، مرجع سابق، 2013، ص56.
219 القانون التونسي، مرجع سابق.
220 الفقرة د من المادة 13 من القانون الأردني.

والوثائق المحمية بموجب أي تشريع آخر[221]، والمعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير في المفاوضات بين المملكة وأي دولة أو جهة أخرى[222]، إضافة إلى غيرها سنذكرها لاحقا في الاستثناءات. وبهذا يمكن القول إن "القانون بصيغته الحالية يحجب المعلومات أكثر مما يسهل الحصول عليها"[223].

لا يمكن لهذا القانون أن يحقق مبتغاه، دون "إعادة تعريف المعلومات الخاضعة لقاعدة الكشف، لتشمل كافة البيانات والحقائق التي تدخل في نطاق إدارة الشؤون العامة، بصرف النظر عن شكلها وخصائصها"[224].

شمل القانون الجناح التنفيذي بأكمله[225]، ويضم الوزارات والدوائر، والسلطات، والهيئات، والمؤسسات العامة، والشركات التي تتولى مرفقا عاما[226]. في حين كان القانون غير واضح في شمول السلطتين التشريعية والقضائية بما يصدر عنهما من أعمال خاصة تلك المتعلقة بممارسة الوظيفة الإدارية التنفيذية[227]. ولم يشمل القانون الهيئات الخاصة التي تتلقى تمويلا عاما، أو المؤسسات المدنية التي تتلقى تمويلا جزئيا من موازنة الدولة[228]. إلا أن مجلس المعلومات قبل طلب مشتك ضد نقابة المهندسين، وطلب منها تزويده بالمعلومات[229]، كما لم يشمل المؤسسات الخاصة التي تمتلك معلومات تؤثر في حقوق الأفراد، أو تتصل بشؤون العامة[230]، مثل شركات الاتصالات، والمواصلات، والتأمين، والمستشفيات الخاصة، إضافة للمنظمات غير الحكومية أو شبه الحكومية إذا كانت تتلقى تمويلا خارجيا[231]، وسبق لمجلس المعلومات أن رفض شكوى مقدمة ضد معهد الإعلام الأردني – منظمة شبه حكومية-[232].

الكشف الاستباقي

يلزم القانون التونسي المؤسسات الخاضعة للقانون بالنشر الاستباقي للمعلومات دون طلبها وهي: السياسات والبرامج التي تهم العموم، وقائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها للعموم والشهادات التي يسلمها للمواطنين والوثائق الضرورية للحصول عليها والشروط والآجال والإجراءات والأطراف والمراحل المتعلقة بأدائها، والنصوص القانونية والترتيبية

221 الفقرة أ من المادة 13 من القانون الأردني.
222 الفقرة ز من المادة 13 من القانون الأردني.
223 المركز الوطني لحقوق الإنسان، مرجع سابق، 2013، ص50.
224 عليوي، مرجع سابق 2011، ص 17.
225 مندل، توبي، برنامج تدريبي لمسؤولي المعلومات الأردنيين حول قانون حق الحصول على المعلومات، 2017، ص37
226 المادة 2 من القانون الأردني.
227 عليوي، مرجع سابق، ص 17.
228 زهرة، مرجع سابق، 2013، ص75.
229 المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2013، ص51.
230 عليوي، مرجع سابق، 2011، ص 17.
231 شقير، مرجع سابق، 2013، ص57.
232 المرجع السابق، ص57.

والتفسيرية المنظمة لنشاطه، والمهام الموكولة إلى المؤسسة وتنظيمها الهيكلي، وعنوان المقر الرئيس، ومقراته الفرعية، وكيفية الوصول إليها والاتصال بها والميزانية المرصودة لها مفصلة، والمعلومات المتعلقة ببرامجها وخاصة إنجازاتها ذات الصلة بنشاطها، وقائمة بأسماء الموظفين المعنيين بتنفيذ القانون، وقائمة الوثائق المتوفرة لديها إلكترونيا أو ورقيا والمرتبطة بالخدمات التي تقدمها، والموارد المرصودة لها، وشروط منح التراخيص التي تمنحها المؤسسة، والصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها والتي تعتزم المؤسسة إبرامها ونتائج تنفيذها، وتقارير هيئات الرقابة طبقا للمعايير المهنية الدولية، والاتفاقيات التي تعتزم الدولة الانضمام إليها أو المصادقة عليها، والمعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك نتائج وتقارير المسوحات الإحصائية التفصيلية طبق مقتضيات قانون الإحصاء، وكل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي والمعطيات المتعلقة بالمديونية العمومية والحسابات الوطنية وكيفية توزيع النفقات العمومية وأهم مؤشرات المالية العمومية، والمعلومات المتوفرة لديها حول البرامج والخدمات الاجتماعية.

لا يشمل القانون الأردني أي التزامات بالإفصاح الاستباقي عن المعلومات، وذلك على نقيض المعايير الدولية، والاتجاهات الحديثة لممارسة هذا الحق[233]، ورغم وجود مواقع إلكترونية للوزارات والمؤسسات الرسمية، إلا أن العديد منها غير محدث، خاصة المعلومات التي تتغير مع الزمن، كما لا يمكن اعتبار النشر الإلكتروني لوحده كشفا استباقيا، إذ أن معدل انتشار الإنترنت في الأردن يبلغ 76% [234]، أي أن ربع السكان تقريبا لم تصلهم هذه الخدمة. النشر الاستباقي يعني وصول المعلومات للناس بسرعة وسهولة وفعالية عالية دون طلبها[235].

تتوفر الميزانية العامة، وميزانية المؤسسات المستقلة على الموقع الإلكتروني[236]، كما أن سجل الشركات متاح إلكترونيا[237]، وكذلك معلومات البورصة والسوق المالي[238]، والجريدة الرسمية[239]، ومحاضر جلسات مجلس النواب[240]، أما بالنسبة للعقود والعطاءات العامة فتوجد على المواقع الإلكترونية لدائرتي العطاءات الحكومية[241]، واللوازم العامة[242]، ولكن غير محدثة باستمرار، وغير سهلة البحث والوصول.

233 مندل، مرجع سابق، ص51.
234 مندل، توبي وآخرون،تقييم تنمية الإعلام في الأردن، بناء مؤشرات اليونسكو لتنمية الإعلام، 2015، ص19.
235 شقير، مرجع سابق، 2013، ص58.
236 الموازنة العامة متوفرة على الرابط:http://www.gbd.gov.jo/
237 سجل الشركات متوفر على الرابط:http://www.ccd.gov.jo/ar/home/e-services
238 بورصة عمان متوفرة على الرابط:http://www.ase.com.jo/ar
239 الجريدة الرسمية متوفرة على الرابط:http://pm.gov.jo/newspaper
240 محاضر مجلس النواب متوفرة على الرابط:https://cutt.us/ttyLN
241 العطاءات الحكومية متوفرة على الرابط :http://www.gtd.gov.jo
242 دائرة اللوازم العامة، انظر الرابط http://www.gsd.gov.jo/

المعلومات المطلوبة

يشترط القانون لحصول "المواطن" الأردني على المعلومات التي يطلبها أن تكون له مصلحة أو سبب مشروع[243]، وهذا يتعارض مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها جوهر الحق، الذي منح كل شخص الحق في الحصول على المعلومات دون إظهار شرط المصلحة أو السبب المشروع لذلك[244]، على عكس القانون التونسي الذي لا يلزم طالب النفاذ إلى المعلومة بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة ضمن مطلب النفاذ، ولا يشترط أن يكون تونسي الجنسية.

يمكن بحسب القانون التونسي لكل شخص طبيعي أو معنوي أن يقدم طلبا كتابيا للنفاذ إلى المعلومة طبقا لنموذج كتابي معد مسبقا تضعه المؤسسة المعنية على موقعها الإلكتروني أو على ورق عادي، وتتولى المؤسسة تقديم المساعدة اللازمة لطالب المعلومة في حالة العجز أو عدم القدرة على القراءة والكتابة أو كذلك عندما يكون طالب النفاذ فاقدا لحاسة السمع أو البصر. ويتم إيداع طلب المعلومات إما مباشرة لدى المؤسسة المعنية مقابل وصل يسلم وجوبا أو عن طريق البريد بالاعتراف بالوصول أو الفاكس أو البريد الإلكتروني مع الإعلام بالوصول[245].

بموجب القانون الأردني يجب تقديم طلبات الحصول على المعلومات من خلال نماذج محددة، تتضمن اسم مقدم الطلب ومكان إقامته، وعمله، وأي بيانات يقررها مجلس المعلومات[246]. فالقانون الأردني لا يعترف بالطلبات الإلكترونية أو الشفوية، لذا يجب توفير النماذج بشكل ورقي في جميع المكاتب التابعة للسلطة العامة، غير أن أغلب الإدارات الحكومية تفتقر لمثل هذه النماذج[247]، وهذا ما يجعل استلام الطلبات الورقية أكثر صعوبة مقارنة بالإلكترونية[248]. كما قد يحرم ذلك العاجزين أو الأميين من تقديم طلبات، طالما لا يوجد مساعدة لمقدمي الطلبات من العجزة والأميين[249].

تعود الأسباب الكامنة وراء اشتراط القانون تقديم طالبي المعلومات للمعلومات عن أسمائهم وعناوينهم وعملهم والغرض من الحصول على المعلومات[250]، إلى تمكين الإدارة من التأكد من مشروعية حصول طالب المعلومات عليها، وهذا يخالف المعايير الدولية[251].

243 المادة 7 من القانون ضمان حق الحصول على المعلومات.
244 عليوي، مرجع سابق، 2011، ص 8.
245 القانون التونسي، مصدر سابق.
246 الفقرة 9/ أ من القانون.
247 عليوي، مرجع سابق 2011، ص10.
248 مندل، مرجع سابق، 2017، ص 55.
249 المرجع السابق، ص56.
250 نموذج الحصول على المعلومات.
251 مندل، مرجع سابق، ص55.

حدد القانون الأردني مدة الإجابة عن طلب المعلومات بالقبول أو الرفض خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديمه[252]، ولا ينص القانون على احتمالية التمديد بسبب ما تتطلبه الإجابة من بحث في عدد كبير من الوثائق، أو التشاور مع أطراف ثالثة بخصوص المعلومات[253]، كما لم يعالج القانون الطلبات المستعجلة "التي يظهر مقدمها مصلحة ملحة للاستعجال"[254]. ويأخذ الوسط الصحفي والحقوقي على القانون طول مدة إجابة الطلب[255]، وقدمت الحكومة مشروعا معدلا للقانون يخفض المدة إلى النصف، إلا أن المشروع ما يزال في أدراج مجلس النواب منذ 2012، دون إقرار[256].

أما القانون التونسي فقد حدد الرد على طلب المعلومات في مدة أقصاها 20 يوما، من تاريخ تسلم طلب الحصول على المعلومات، أما إذا كان طالب يرغب بمشاهدتها في مقر المؤسسة فيكون الرد عليه في مدة أقصاها 10 أيام، وإذا كانت المعلومات المطلوبة ضرورية وتتعلق بحياة الشخص أو حريته فيجب الرد خلال 48 ساعة من تسلم الطلب[257].

يعتبر القانون التونسي عدم رد المؤسسة المعنية على الطلب خلال المدة القانونية المنصوص عليها في القانون، رفضا ضمنيا يفتح المجال لطالب المعلومات في الطعن بقرار المؤسسة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة[258].

ولا تكون المؤسسة العامة في تونس ملزمة بالرد على طالب المعلومات أكثر من مرة في حال تكرار طلبه المتصل بنفس المعلومة دون إجابة. وإذا كانت المعلومة موضوع الطلب لدى مؤسسة غير المؤسسة الذي تم إيداع طلب المعلومات لديه، يتعين على المؤسسة التي تسلمت الطلب إعلام طالب المعلومة بعدم الاختصاص أو بإحالة طلبه إلى المؤسسة المعنية، في مدة أقصاها خمسة أيام[259].

يجيز القانون التونسي تمديد المدة المقررة لإجابة الطلب 10 أيام إضافية مع إعلام طالب المعلومة بذلك إذا تعلق الأمر بالحصول أو الاطلاع على عدة معلومات لدى نفس المؤسسة، وإذا كانت المعلومة المطلوبة قدمت سابقا كمعلومات سرية من مؤسسة أخرى إلى المؤسسة

252 المادة 9/ب من القانون.
253 مندل، مرجع سابق، ص57.
254 عليوي، مرجع سابق، ص11.
255 العلان، مجدولين، قانون حق الحصول على المعلومات، الجزء الثاني، 2010، شبكة أريج، انظر الرابط: https://cutt.us/ZWpZe
256 تعديلات مقترحة على قانون الحق في الحصول على المعلومات، وزارة الثقافية، 2017، انظر الرابط: http://www.culture.gov.jo/node/59563
257 القانون التونسي، مصدر سابق.
258 المصدر السابق.
259 المصدر السابق.

المعنية، فإنه يتعين عليها استشارة المؤسسة الأخرى للحصول على رأيها المعلل حول الكشف الجزئي أو الكلي للمعلومة، خلال مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ تلقي الطلب، ويشترط إعلام طالب المعلومة بذلك، ويكون رأي المؤسسة الأخرى ملزما للمؤسسة المعنية[260].

يشترط القانون الأردني في حال رفض إجابة الطلب "أن يكون القرار معللا ومسببا"[261] وإذا كانت المعلومات متلفة أو غير متوفرة، فيجب على المسؤول بيان ذلك لمقدم الطلب[262]. كما يعتبر المشرع الأردني الامتناع عن الرد خلال ثلاثين يوما التالية لتقديم الطلب، قرارا بالرفض[263]، لكن دون أن يلزم المسؤول في هذه الحالة بتعليل القرار وتبيان سببه، ما يفتح المجال أمام المؤسسة المكلفة للتهرب من التزاماتها القانونية.

ففي الوقت الذي أعفى فيه القانون الأردني من التزام تمكين الأفراد من الحصول على المعلومات بسبب عدم توفرها أو إتلافها، فإنه غفل عن عدم إحاطة هذه المسألة بالضمانات التي تحول دون استخدامها كوسيلة للتنصل من الالتزام بتقديمها، "كأن تثبت الإدارة في حال عدم العثور على الوثيقة أنها قامت ببذل العناية الكافية للبحث عنها، وأنها لا تملك أي أصل أو نسخة عن المعلومات المطلوبة، أما في حالة إتلافها الوثيقة، فيجب التثبت من حسن نية الإدارة عند قيامها بعملية الإتلاف، وأن يكون الدافع المصلحة العامة"[264].

يتحمل مقدم الطلب في الأردن الكلفة المترتبة على تصوير المعلومات المطلوبة، وإذا كانت محفوظة بصورة يتعذر معها نسخها أو تصويرها، يجري إطلاعه عليها[265]. لم يميز القانون بين فئات مقدمي الطلبات بحسب دخلهم، سواء بالإعفاء أو عدمه، "ولم يتطرق لمسألة التنازل عن الرسوم في حال كان الكشف عن المعلومات يخدم المصلحة العامة، أو إذا كانت التكلفة المترتبة على فرض الرسوم أكبر من الرسوم ذاتها"[266].

الاستثناءات

يستثني القانون التونسي تقديم المعلومات التي تسبب ضررا بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية، أو بالحياة الخاصة والبيانات الشخصية والملكية الفكرية للآخرين، وفي الوقت ذاته لا يعتبر القانون هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة، بل

260 المصدر السابق
261 المادة 9 من القانون.
262 المادة 12 من القانون
263 المادة 9 من القانون.
264 عليوي، مرجع سابق، ص12.
265 المادة 11 من القانون.
266 عليوي، مرجع سابق، ص 12.

تكون خاضعة إلى تقدير الضرر من تقديمها، والمصلحة العامة من تقديم المعلومة أو عدمها، بحيث يراعى التناسب بين المصالح المراد حمايتها عن تقديم المعلومات، وإذا تم رفض الطلب يجب أن يكون الرفض معللا، وينتهي مفعول الرفض بزوال أسبابه المبينة في الجواب على طلب النفاذ للمعلومة. كما يستثني القانون تقديم البيانات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد.

ولا تنطبق الاستثناءات في القانون التونسي على المعلومات الضرورية للكشف عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبع مرتكبيها، ما لم يكن في ذلك مساس بالمصلحة العليا للدولة. إذا كانت المعلومة المطلوبة مشمولة جزئيا باستثناء من تلك المنصوص عليها، فلا يمكن النفاذ إليها إلا بعد حجب الجزء المعني بالاستثناء متى كان ذلك ممكنا. وتصبح المعلومة التي لا يمكن النفاذ إليها قابلة للنفاذ وفقا للمدد والشروط المنصوص عليها بقانون الأرشيف.

توسع القانون الأردني في الاستثناءات والقيود المفروضة على الحق في الحصول على المعلومات[267]، فقد نصت المادة 13 منه على سبعة بنود يمنع الكشف عنها[268]، كالأسرار والوثائق المحمية بموجب أي تشريع آخر، "وهذا يشكل معضلة قانونية لأن العديد من القوانين الأردنية لديها أحكام ونصوص للسرية"[269]، وبناء على هذا النص رفضت وزارة الطاقة الأردنية طلبا للكشف عن اتفاقية الغاز بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (الحكومية) وشركة نوبل إنيرجي الأمريكية، كما تم رفض الشكوى موضوعا من قبل مجلس المعلومات استنادا إلى أحكام هذه المادة[270].

واستثنى القانون الأردني المعلومات التي تتضمن تحليلات أو توصيات أو استشارات تقدم للمسؤول[271]، والمعلومات والمراسلات المتبادلة بين الإدارات الحكومية، والمعلومات التي تؤثر على المفاوضات بين الأردن والدول والجهات الأخرى. إن "هذا الاستثناء ليس معترفا به بموجب القانون الدولي على عكس الخصوصية التي تعتبر استثناء"[272].

كما استثنى القانون إفشاء المعلومات ذات الطبيعة التجارية والصناعية والمالية والاقتصادية والمعلومات والعطاءات والبحوث العلمية والتقنية، التي يؤدي الكشف عنها إلى ربح أو

267 زهرة، مرجع سابق، ص77.
268 المادة 13 من قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007.
269 مندل، مرجع سابق، ص64.
270 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2016، ص74.
271 المادة 13 من القانون.
272 مندل، مرجع سابق، ص 64.

خسارة غير مشروعة، أو تخل بحق المؤلف[273]، وبناء على هذا النص القانوني تم رفض 27 طلبا تم تقديمها إلى وزارات ودوائر رسمية أردنية مختلفة من قبل صحافي استفسر عن حجم العطاءات والمناقصات المالية التي حصل عليها النواب وشركاتهم خلال جلوسهم على كرسي النيابة[274].

كما شملت الاستثناءات المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني، أو العنصري، أو العرقي، أو التمييز بسبب الجنس أو اللون[275]، "ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أننا نتحدث عن المعلومات التي تمتلكها السلطات العامة، وليس شيئا يقوله فرد عادي، وإذا امتلكت السلطات مثل هذه المعلومات سيكون من الأفضل لها أن تكشفها على أن تحتفظ بها سرية"[276].

ورغم أن المبدأ الرئيسي في القانون أن المعلومات متاحة ومفتوحة للأردنيين باستثناءات محدودة، إلا أن التوسع في حماية المعلومات والوثائق والبيانات، أزهق روح الحق، بصورة لا تنسجم مع المعايير الدولية في هذا الجانب، كونها فرضت قيودا على حرية تداول المعلومات وآليات الإفصاح عنها لطالبيها[277]، أكثر بكثير مما نصت عليه المعايير الدولية، مثل حماية الأمن القومي، وسمعة الآخرين، والنظام العام، والصحة، والآداب. علاوة على خضوع جميع الاستثناءات لاختبار الأجزاء الثلاثية المتناظرة.

واحدة من نقاط الضعف الخطيرة في القانون، هو أنه لا يحتوي على أي مادة بخصوص اختبارات الضرر والمصلحة العامة، وتعتبر فكرة تجاوز المصلحة العامة بموجب القانون الدولي، الوسيلة الرئيسية لضمان التوازن بين المصالح السرية، وحق الحصول على المعلومات، ولا ينبغي أن تبقى المعلومات سرية طالما تفضل المصلحة العامة الانفتاح، والكشف في قضايا مثل الفساد، وجرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان[278].

وقد نص القانون في المادة (11/ب) على النفاذ الجزئي للمعلومات، "فإذا كان جزء من المعلومات المطلوبة مصنفا، والجزء الآخر غير مصنف فتتم إجابة الطلب بحدود المسموح به"[279]، لكن التطبيق العملي لهذه المادة لم يحدث، ففي عام 2014، طلب راديو البلد من وزارة الداخلية معلومات عن اللاجئين السوريين من ضمنها عدد اللاجئين الذين دخلوا الأردن، والذين تم إعادتهم، إلا أن الوزارة لم تجب على الطلب[280].

273 المادة 13 من القانون.
274 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2016، ص74.
275 المادة 10 من القانون.
276 مندل، مرجع سابق، ص64.
277 زهرة، مرجع سابق، ص78.
278 مندل، مرجع سابق ص 65.
279 المادة 11/ ب من القانون.
280 قرار محكمة العدل العليا رقم 58 لسنة 2015.

واشترط القانون لغايات تطبيق هذه المادة (11/ب) أن تكون المعلومات المصنفة سابقة على تاريخ طلب الحصول عليها[281].

كما لم يذكر القانون كيفية إعلام طالب المعلومات، برد الإدارة على طلبه، والوسيلة المستخدمة في ذلك، سواء أكانت باليد أم بالبريد المسجل، أم بواسطة البريد الإلكتروني. وطالما لم يوجد نص تشريعي، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، وهذا ما يجعل خيارات الإدارة أكثر تعددية، وفي الوقت ذاته ربما يجعلها أكثر تعقيدا وبيروقراطية.

ونصت تعليمات طلب المعلومات على حق مقدم الطلب في الحصول على المعلومات المطلوبة بالشكل الذي يريده إذا كانت المعلومات متوفرة في ذلك الشكل، سواء كانت ورقية أو قرصا مدمجا، أو غير ذلك من أوعية المعلومات المتاحة.

وفي حال تلف المعلومات المطلوبة أو هلاكها "فقد جعل المشرع الأردني مسألة عدم توافر المعلومات المطلوبة لدى الإدارة المقدم إليها طلب الحصول على المعلومات أو إتلافها سببا لإعفائه من الالتزام بتمكين الأفراد من الحصول عليها، دون أن يحيط هذه المسألة بالضمانات التي تحول دون استخدامها كوسيلة للتنصل من الالتزام بتقديمها لطالبيها، كأن تثبت الإدارة في حال عدم العثور على الوثيقة أنها قامت ببذل العناية الكافية للبحث عنها، أو أنها لا تملك أي أصل أو نسخة عن المعلومات المطلوبة. أما في حالة إتلاف الوثيقة، فلا بد من ضرورة التثبت من حسن نية الإدارة عند قيامها بعملية الإتلاف، وأن يكون الدافع إلى الإتلاف تحقيق المصلحة العامة، وأن يكون قد تم وفقا لأحكام التخلص من الوثائق المطلوبة أو إتلافها بقصد التنصل من الالتزامات التي يفرضها قانون ضمان حق الحصول على المعلومات"[282]. وقد حدد القانون الحالة التي يحق لمقدم الطلب الاطلاع على المعلومات في أماكنها، وهي لو كانت المعلومات المطلوبة محفوظة بصورة يتعذر نسخها أو تصويرها. وهذا ما يجعل الإدارة غير ملزمة ببذل الجهد والعناية الكافية لتوفير المعلومات بالشكل المطلوب كلما كان ذلك ممكنا[283].

أجاز المشرع الأردني لطالب المعلومات التقدم بشكوى لدى مجلس المعلومات إذا تم رفض طلبه كليا أو جزئيا من قبل الإدارة، أو امتنعت عن تقديم الإجابة خلال 30 يوما من اليوم التالي لإنتهاء المدة الممنوحة للإدارة لإجابة الطلب.

281 المادة 15/ج من القانون.

282 عليوي، عمر، 2011، قانون حق الحصول على المعلومات في الأردن – دراسة مقترنة. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص 8، جامعة عين شمس، مصر.العلوي، مرجع سابق، ص12.

283 عليوي، مرجع سابق، ص 12.

ومنح القانون محكمة العدل العليا حق النظر في قرارات رفض طلبات المعلومات، على أن تقدم الدعوى ضد المسؤول خلال 30 يوما من اليوم التالي لانتهاء المدة الممنوحة لإجابة الطلب أو رفضه أو الامتناع عن الرد عليه، وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات الدستورية عام 2011، جعلت التقاضي الإداري على درجتين، بموجب ذلك أصبحت المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية العليا[284] صاحبتي الاختصاص في النظر قضايا حق الحصول على المعلومات.

كما لم يتضمن القانون الأردني أي مدد أو آجال لإعفاء معلومات من الاستثناء، ورفع السرية عنها، وبالتالي لا توجد نصوص خاصة بانتهاء مفعول الاستثناء على المعلومات. فالقانون الأردني لم يضع حدا معينا للوقت الكلي للاستثناءات، لمدة 20 سنة مثلا، خلافا لأفضل الممارسات في تحديد مدد زمنية لانتهاء مفعول الاستثناء، إذ أن معظم المعلومات تصبح أقل حساسية مع مرور الوقت[285].

الطعون

في تونس يمكن لطالب المعلومات عند رفضه القرار المتخذ بخصوص طلبه، التظلم لدى رئيس المؤسسة المعنية في مدة أقصاها 20 يوما من تاريخ تبليغ قرار الرفض، ويتعين على رئيس المؤسسة الرد في أقرب مدة ممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه 10 أيام من تاريخ إيداع تقديم التظلم. ويعتبر عدم رد رئيس المؤسسة المعني خلال هذا الأجل، رفضا ضمنيا. كما يمكن لطالب المعلومات الطعن مباشرة في قرار المؤسسة المعنية لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة[286].

كما مكن القانون التونسي طالب المعلومة في حالة رفض طلب التظلم من قبل رئيس المؤسسة أو عند عدم رده خلال أجل 10 أيام من تاريخ تقديمه، أن يطعن في هذا القرار لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة خلال مدة لا تتجاوز 20 يوما من تاريخ تبليغه بقرار الرفض الصادر عن رئيس المؤسسة أو من تاريخ الرفض الضمني[287].

تبت هيئة النفاذ إلى المعلومة التونسية في الدعوى في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز مدة أقصاها 45 يوما من تاريخ وصول طلب الطعن، ويكون قرارها ملزما للمؤسسة المعنية، ويمكن لطالب المعلومة أو للمؤسسة المعنية الطعن في قرار هيئة النفاذ إلى المعلومة استئنافيا أمام المحكمة الإدارية، في مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ الإعلام به[288].

284 المادة 100 من الدستور الأردني.
285 مندل، مرجع سابق، ص65.
286 قانون النفاذ إلى المعلومة التونسي، مرجع سابق.
287 المرجع السابق.
288 قانون النفاذ إلى المعلومة التونسي، مرجع السابق.

يوجد مستويان من الطعون بموجب القانون الأردني في حال حدوث خروقات للقانون أو رفض السلطة العامة منح المعلومات لطالبها، المستوى الأول الطعن لدى مجلس المعلومات، والمستوى الثاني الطعن أمام المحاكم الإدارية، حيث لم ينص القانون على الطعن الداخلي على خلاف الممارسات الدولية. وطالما أن "الأصل في الأشياء الإباحة"[289]، فلا يوجد سبب يدعو الإدارة العامة لعدم توفير الطعن الداخلي كخدمة لطالب المعلومات، كونها تمتلك الخيار في تغيير رأيها حول قرارها الأصلي المتعلق بالطلب[290].

أجاز القانون تقديم شكوى لمجلس المعلومات في حال رفض المسؤول عن المعلومات الطلب المقدم إليه بخصوصها أو امتنع عن إعطائها خلال 30 يوما من اليوم التالي لتقديم الطلب، وعلى المجلس أن يصدر قراره في الشكوى خلال 30 يوما من تاريخ ورودها إليه.

يجمد تقديم الشكوى لدى المجلس موعد الطعن لدى المحكمة، بحيث يبدأ احتساب المدة القانونية للطعن لدى المحكمة من تاريخ تبليغ مقدم الشكوى بأن شكواه رفضت، أو من تاريخ انتهاء المدة المحددة لإصدار المجلس قراره في الشكوى.

وببساطة أمام طالب المعلومات الأردني الذي رفض طلبه أو امتنعت الإدارة عن إجابته خياران :

الخيار الأول: أن يذهب مباشرة إلى المحكمة الإدارية الأردنية خلال 30 يوما من اليوم التالي من تاريخ رفض إجابة الطلب، وتكون المدة الممنوحة للمسؤول لإجابة الطلب 30 يوما من اليوم التالي لاستلام الطلب. وفي حال انقضاء المدة الممنوحة للمسؤول دون إجابة الطلب، يحق لطالب المعلومات إقامة دعوى لدى المحكمة خلال مدة 30 يوما تبدأ من اليوم التالي لانتهاء المدة الممنوحة للمسؤول.

الخيار الثاني: أن يتقدم بشكوى لدى مجلس المعلومات الأردني خلال 30 يوما من اليوم التالي من تاريخ رفض الطلب، وتكون المدة الممنوحة للمسؤول لإجابة الطلب 30 يوما من اليوم التالي لاستلام الطلب. وفي حال انقضاء المدة الممنوحة للمسؤول دون إجابة الطلب، يحق لطالب المعلومات تقديم شكوى للمجلس خلال مدة 30 يوما تبدأ من اليوم التالي لانتهاء المدة الممنوحة للمسؤول.

لا يفقد طالب المعلومات حقه في اللجوء إلى المحكمة في حال قدم شكوى لمجلس المعلومات، ولم يسو المجلس شكواه بطريقة مرضية، في هذه الحالة لا تتأثر المدة الزمنية

289 مندل، مرجع سابق، ص 70.
290 مندل، مرجع سابق، ص 70.

المحددة للطعن أمام المحكمة، إذ تقطع الشكوى أمام المجلس احتساب المدة الزمنية المحددة للجوء إلى المحكمة، ويبدأ هنا موعد الطعن لدى المحكمة من تاريخ تبليغ مجلس المعلومات مقدم الشكوى رفض شكواه بشكل صريح، وتكون المدة الممنوحة للمجلس لرفض الشكوى أو إصدار قراره 30 يوما من تاريخ ورود الشكوى إليه. وإذا انقضت المدة دون أن يصدر المجلس قراره في الشكوى، يبدأ موعد تقديم الطعن لدى المحكمة من اليوم التالي لانتهاء المدة الممنوحة ولغاية اليوم الثلاثين.

تشكيل هيئة الطعون

في تونس تشكل هيئة عمومية مستقلة تسمى "هيئة النفاذ إلى المعلومة" تتمتع بالشخصية المعنوية ويكون مقرها تونس العاصمة، ويتألف مجلس الهيئة من تسعة أعضاء، كما يلي: قاض إداري رئيسا، وقاض عدلي نائبا لرئيس الهيئة، وعضوية كل من عضو المجلس الوطني للإحصاء، وأستاذ جامعي متخصص في تكنولوجيا المعلومات، برتبة أستاذ تعليم عال أو أستاذ محاضر، ومختص في الوثائق الإدارية والأرشيف، ومحام، وصحافي، وممثل عن الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، وممثل عن الجمعيات الناشطة في المجالات ذات العلاقة بحق النفاذ إلى المعلومة. ويتولى رئيس الحكومة تعيين أعضاء الهيئة الممثلين للمؤسسات الحكومية على أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الهيئة من قبل مجلس نواب الشعب حسب معايير الكفاءة والاستقلالية والحياد، ويتم تعيينهم بأمر حكومي لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، وتجدد نصف تركيبة الهيئة كل ثلاث سنوات، للحفاظ على التعاقب والخبرات، ويعفى من عضوية الهيئة كل من ثبت تقديمه معلومات خاطئة ويحرم من الترشح للدورتين المتتاليتين[291].

يؤدي رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة التونسي وأعضاؤها قبل مباشرة مهامهم اليمين أمام رئيس الجمهورية، ويكون رئيس الهيئة هو ممثلها القانوني ويتولى الإشراف الإداري والمالي على الهيئة وموظفيها. تشتمل الهيئة أيضا على أمانة عامة تتولى تأمين الشؤون الإدارية والمالية للهيئة وموظفيها، وعلى وحدات فنية تتولى تأمين مختلف مهام الهيئة، وتتكون من موظفين ملحقين من مؤسسات عامة، وموظفين متعاقدين، وموظفين منتدبين، طبقا للنظام الأساسي الخاص بموظفي الهيئة.

يتألف مجلس المعلومات الأردني من تسعة أعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه، وهم: وزير الثقافة رئيسا، ومدير المكتبة الوطنية بوصفه مفوضا للمعلومات ونائبا للرئيس، وأمين عام وزارة

291 قانون النفاذ إلى المعلومة التونسي، مصدر سابق.

العدل، وأمين عام وزارة الداخلية، وأمين عام المجلس الأعلى للإعلام[292]، ومدير عام دائرة الاحصاءات العامة، ومدير عام مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، ومدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة، والمفوض العام لحقوق الإنسان[293]،[294].

لم يراع القانون الأردني استقلالية المجلس عند تشكيله، "بل تبين حجم إصراره على أن يكون المجلس تابعا للسلطة التنفيذية من الناحيتين العضوية والوظيفية، سواء عندما نص على تشكيل المجلس من أعضاء ينتمون للسلطة التنفيذية، أو عندما جعل المجلس يتبع من حيث التمويل للسلطة التنفيذية ممثلة بالمكتبة الوطنية، التي تتبع لوزير الثقافة، أو عندما ألزمه برفع تقريره السنوي لرئيس الوزراء، وليس لمجلس النواب"[295].

ولكي يكون المجلس الأردني مستقلا يجب أن يتمتع أعضاؤه حال تعيينهم بضمان طيلة فترة توليهم المنصب، بحيث يكون من الصعوبة إخراجهم من هذا المنصب بعد إتمام عملية التعيين، وتكمن أفضل الممارسات في منع الأفراد من أصحاب المسؤوليات والعلاقات السياسية من أن يصبحوا أعضاء في اللجنة، كما أن وجود موازنة مستقلة معتمدة من البرلمان هو المفتاح الرئيسي لاستقلالية المجلس[296].

صلاحيات هيئة الطعون

تتمتع هيئة النفاذ للمعلومة التونسية بصلاحيات واسعة مقارنة بمجلس المعلومات الأردني، فتتولى الهيئة البت في الدعاوى المرفوعة لديها في مجال النفاذ إلى المعلومة، وإجراء التحريات اللازمة في عين المكان داخل المؤسسة المعنية، وإجراء التحقيقات، وسماع الأشخاص أصحاب العلاقة، وإعلام المؤسسات المعنية وطالب المعلومات بصفة شخصية بقراراتها، ونشر قراراتها في المواقع الإلكترونية الخاصة بها، ومتابعة التزام المؤسسات بالكشف الطوعي عن المعلومات، وإبداء الرأي في مشاريع القوانين والنصوص ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة، والعمل على نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وإعداد الأدلة حول حق النفاذ إلى المعلومة ونشرها للعامة، وإجراء تقييم دوري لمدى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة في البلاد، وإعداد تقرير سنوي حول نشاطات الهيئة يتضمن الاقتراحات والتوصيات لترسيخ هذا الحق، إضافة إلى نشر معلومات إحصائية حول عدد طلبات النفاذ إلى المعلومة، وعدد طلبات التظلم والردود،

292 ألغي المجلس لاحقا.
293 المركز الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة شبه حكومية.
294 المادة 3 من القانون.
295 عليوي، مرجع سابق، ص13.
296 مندل، مرجع سابق، ص72.

والمدد الزمنية للرد عليها، والقرارات الصادرة عن الهيئة، والمتابعة السنوية لتنفيذها من المؤسسات الخاضعة للقانون[297].

أما المهام والصلاحيات التي يضطلع بها مجلس المعلومات الأردني، فهي مقتصرة على تلقي الشكاوى وإعداد التقرير السنوي لإعمال حق الحصول على المعلومات، وما زالت السلطات التي يتمتع بها المجلس غير واضحة كونها مكتوبة بلغة قانونية غامضة، بمنحه سلطة إصدار قرارات غير ملزمة للإدارة،[298] "فالمشرع لم يعالج مسألة تعنت الإدارة وعدم إذعانها لقرارات المجلس بتقديم المعلومات، إذ لم ينص مثلا على سلطة المجلس في إصدار إنذار أو تحذير للإدارة المعنية بضرورة تزويد المعلومات لطالبيها، كما لم ينص على سلطته في توجيه الأوامر للإدارة المعنية بموجب تقديم المعلومات"[299].

أصبح القضاء الإداري الأردني، بموجب التعديلات الدستورية عام 2011 على درجتين وبالتالي منح طالب المعلومات فرصة ثالثة للشكوى بغية الحصول على المعلومات.

"إن الحماية القضائية لحق الحصول على المعلومات في القانون، جاءت مقتصرة على قضاء الإلغاء والتعويض عن قرار الإدارة الصادر برفض طلب المعلومات فقط، دون أن تدخل في باب فرض الجزاءات الرادعة، بحيث لا يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو لا يمتثل إلى متطلباته، وهذا ما شجع أغلب الإدارات على عدم الامتثال لمتطلبات القانون"[300].

وتكمن المشكلة في طول مدة حصول طالب المعلومات عليها؛ المدة الممنوحة لإجابة الطلب 30 يوما، والمدة التي يحق للمشتكي خلالها تقدم الشكوى لمجلس المعلومات 30 يوما، والمدة الممنوحة للمجلس لإصدار قراره 30 يوما، والمدة التى يحق لطالب المعلومات بتقديم دعوى لدى المحكمة 30 يوما، وتتفاوت مدة إصدار المحكمة لقرارها بين 120 يوما إلى 180 يوما. وعليه لا تراعي هذه المدد "مسألة الوقت وأهمية الراغبين في الحصول على المعلومات، كما أنها كانت في مقدمة الأسباب التي أدت إلى عزوف الصحافة الأردنية عن استخدام القانون في سعيها للحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات الحكومية"[301].

297 قانون النفاذ إلى المعلومة التونسي، مرجع سابق.
298 عليوي، مرجع سابق، ص13.
299 عليوي، مرجع سابق، ص13.
300 المرجع السابق، ص14.
301 عليوي، مرجع سابق، ص11.

العقوبات

يعاقب القانون التونسي بغرامة من 500 دينار إلى 5 آلاف دينار كل من يتعمد تعطيل النفاذ إلى المعلومة في المؤسسات، ويعاقب بالعقاب الوارد في المجلة الجزائية كل من يتعمد إتلاف معلومة بصفة غير قانونية أو حمل شخص آخر على ارتكاب ذلك، وعلاوة على العقوبات المنصوص عليها بالفصل 57 من هذا القانون فإن كل موظف عمومي لا يحترم أحكام هذا القانون الأساسي يعرض نفسه إلى تبعات تأديبية وفق القانون[302].

لم يضع المشرع الأردني أية عقوبات على من يحجب المعلومات بسبق إصرار، أو من يتلفها، أو من يقدم معلومات كاذبة لطالبها.

نصت المادة 4/هـ على إقرار مجلس المعلومات لتقرير سنوي حول إعمال الحق في الحصول على المعلومات يقدمه مفوض المعلومات إلى رئيس الوزراء، ومنذ إقرار القانون لم ينشر المجلس أيا من تقاريره على موقعه الإلكتروني، أو في الصحف أو وسائل الإعلام المحلية، كما أنه لم يكشف عن تقاريره إلى راديو البلد -إذاعة محلية أردنية- عندما طلبتها بموجب القانون"[303]. كما لم يول مجلس المعلومات هذا الالتزام أهمية تذكر، ولم يمارس أي نشاط يمكن على أثره تقييم إعمال حق الحصول على المعلومات في الأردن، بل وأعلن عن موقفه الرافض لتقديم هذه التقارير لكل من يرغب بالحصول عليها، رغم عدم وجود نص صريح يقضي بكون هذه التقارير سرية"[304]. كما لم يوضح القانون الجهة المسؤولة عن مراقبة سلامة التقارير وصدقيتها.

لم يفرض القانون أية قيود أو عقوبات على إعادة استخدام المعلومات التي تم كشفها لطالبها.

ثانيا: كيف ينفذ القانون؟

بفضل إقرار قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة، تأتي تونس مجددا في الطليعة على صعيد تعزيز الشفافية في المؤسسات العامة في العالم العربي. لكن ما زال من غير الممكن معرفة مدى حسن تنفيذ القانون، كون المعلومات الحكومية غير متاحة للجميع بشكل فعال[305]. لكن نصوص القانون التونسي ساعدت الأفراد والمؤسسات على اختلافها في تقديم طلبات الحصول على المعلومات، كما ساعدت البنية السياسية للنظام التونسي بعد الثورة، ووجود هيئة مستقلة، ودستور قوي وداعم، إضافة إلى وجود وعي لدى منظمات المجتمع المدني

302 قانون النفاذ إلى المعلومة، مرجع سابق.
303 طلب الحصول على المعلومات لراديو البلد 2014.
304 المرجع السابق، ص14.
305 هيومن رايتس ووتش، تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة،2017، انظر الرابط: https://cutt.us/vpocd

بأهمية ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات في أعمالها. ورغم وجود كشف استباقي طوعي بنشر المؤسسات لمعلوماتها، إلا أن عدد الدعاوى لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة بلغت عام 2018 وحده قرابة 600 قضية، عدا قضايا التظلم داخل المؤسسات المطلوب منها تزويد المعلومات لمن يطلبها. يعتمد الأثر الحقيقي للقانون على ممارسة المؤسسات الحكومية، والهيئة، والقضاء الإداري، للقانون، وحسن تنفيذه[306].

"يجبرالقانون التونسي الهيئات العامة على إتاحة مجموعة من المعلومات أوسع من تلك التي تتيحها التشريعات في الأردن (التي اعتمدت في 2007)، واليمن (2012)، ولبنان (2017)، والمغرب (2017)" [307].

ورغم ذلك، توجد بواعث قلق متنوعة بخصوص تنفيذ القانون التونسي، وهي أن الهيئات التنفيذية لا تلتزم دائما بمنح المعلومات لطالبها، حتى بعد صدور قرارات هيئة النفاذ الإلزامية، وأحكام المحاكم الإدارية. ويبدو أن تلك المؤسسات لا تأبه بالعقوبة المنصوص عليها في القانون بفرض غرامة على كل من يتعمد تعطيل النفاذ إلى المعلومة بين 500 دينار و5 آلاف دينار (170 - 1700 دولار أمريكي) وعقوبات تأديبية. تقول الهيئة إنها ليست على علم بأية ملاحقات قضائية تم تقديمها بموجب هذا النص العقابي[308]، إذ تكمن المشكلة أحيانا في أن المكتب الذي يستلم طلبات المعلومات داخل المؤسسة لا يستطيع الحصول عليها من الزملاء الذين يحوزون تلك المعلومات[309].

يرى عماد الحزقي، رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة السابق، أن عدم توفير الإمكانات التقنية والموارد البشرية لدى عدد من المؤسسات العامة يقف عائقا أمام انخراطها في منظومة الشفافية وحق النفاذ إلى المعلومة[310].

لم تقتصر مشكلة الحصول على المعلومات في الأردن على العيوب التشريعية التي يعاني منها القانون، بل تجاوزته إلى التطبيق وإنفاذ القانون، وهما أسوأ من صياغة القانون ذاته[311].

وبعد مضي أكثر من 13 سنة على إقرار القانون مازال بعض المسؤولين لم يسمعوا به، أو يطلعوا على نصوصه على الرغم من أنهم مكلفون بإنفاذه، "فلم يقم رؤساء الوزراء في الحكومات المتعاقبة بإنفاذه، على الرغم من أن مواده تنص على أنهم مكلفون بتطبيقه"[312].

306 المرجع السابق.
307 المرجع السابق.
308 المرجع السابق.
309 المرجع السابق.
310 الوهيبي، بدر الدين، جدل بشأن الاستثناءات ..عوائق النفاذ للمعلومات بتونس، موقع الجزيرة نت، 2019، انظر الرابط https://cutt.us/jc4Kg
311 زهرة، مرجع سابق، ص5.
312 المرجع السابق، ص5.

وفي تقريره عام 2016، قال المركز الوطني لحقوق الإنسان إن الحق في الحصول على المعلومات لم يشهد أية تطورات تتعلق بجوهره وآلية تطبيقه، وما تزال التحديات التشريعية والعملية قائمة، مشكلة عائقا أمام انسياب المعلومات وتدفقها، وتكرس ثقافة السرية[313].

ويعتبر القانون الأردني سادس أسوأ قانون مختص بالحصول على المعلومات في العالم[314]، بحسب التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات، المعتمد من البنك الدولي واليونسكو، والذي يعده مركز القانون والديمقراطية[315]، ومنظمة آكسس إنفو يورب[316]. فقد حقق الأردن على مؤشر تقييم قوانين المعلومات 56 نقطة فقط من أصل 150[317]، ليكون في المرتبة 119 من أصل 128 دولة[318]، مقارنة بتونس التي حققت على مؤشر تقييم القانون 120 نقطة من أصل 150[319]، والمرتبة 13 عالميا من أصل 128 دولة خضعت قوانينها للتقييم[320].

وخلصت دراسة لمركز حرية وحماية الصحافيين إلى أن أغلب الوزارات لا تعلم بوجود القانون، وأن معظمها فشل في الاستجابة للطلبات في الوقت المحدد، وأن بعضها الآخر فقد[321].

ووفقا لبيان صحفي صادر عن مجلس المعلومات نشرته وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في آذار 2017، فإن مجموع طلبات الحصول على المعلومات لعام 2016، والتي تسلمتها 27 جهة حكومية من أصل 44 بلغ 12,101 طلبا؛ في حين أن 17 جهة لم تتلق أية طلبات للحصول على المعلومات[322]. "وتمت إجابة 12,077 طلبا، ورفضت إجابة 24 طلبا، وذلك مقارنة بـ 2,140 طلبا قدمت خلال عام 2015، أجيب عن 2,094 طلبا منها، في حين رفض 47 طلبا"[323].

يشكك باحث مستقل في هذه الأرقام، مفسرا ذلك بأن جميع المكالمات الهاتفية التي تصل دائرة الإحصاءات العامة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي تدخل في حساب هذا الرقم الضخم، ففي عامي 2012 و2013 كان أكثر من 80% من هذه الطلبات موجها إلى دائرة الإحصاءات العامة، "وقد انتقدت منظمات مجتمع مدني وبعض المراقبين دقة هذه الإحصاءات على أساس أن العديد منها لم تكن ضمن طلبات الحصول على المعلومات، وإنما كانت استفسارات عامة

313 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، مرجع سابق.
314 Global Right to Information Rating Map,https://www.rti-rating.org
315 انظر الرابط: https://www.law-democracy.org/live
316 انظر الرابط: https://www.access-info.org
317 Jordan, Global Right to Information Rating, look:https://cutt.us/ydNET
318 by country, Global Right to Information Rating, look:https://cutt.us/F2dn9
319 Tunisia, Global Right to Information Rating, look: https://cutt.us/ktUP3
320 .by country, Previous source
321 زهرة، مرجع سابق، ص 175.
322 انظر الرابط: https://cutt.us/3BYpf
323 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام 2016.

موجهة إلى دائرة الإحصاءات، وتعتقد الجهات المنتقدة أن تلك الطلبات قدمت من دون تعبئة النماذج، وقد عدت ضمن الطلبات"[324].

وأشار المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقاريره المتعاقبة إلى تلقيه شكاوى متلاحقة من مواطنين وصحافيين عن فشل وزارات وهيئات عامة بتزويدهم بالمعلومات[325]، وعلى الرغم من أن 5% من الصحافيين الأردنيين فقط استفادوا من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات[326]، ما يزال حجب المعلومات يتصدر جميع الانتهاكات الواقعة على الصحافيين لسنة 2016 بنسبة وصلت 7.7% [327]. وأظهر استطلاع رأي في العام 2011 أن 57% ممن شاركوا في الاستطلاع يرون أن حرية الحصول على المعلومات مكفولة[328]، بينما "غالبية الأردنيين لا يعرفون عن وجود هذا القانون، أما من يعرفه فلم يختبر مدى انفتاح الحكومة الكامل"[329]. وقد توصلت دراسة عمر عليوي إلى أن القانون ما يزال يفتقر إلى مستخدميه في المجتمع الأردني[330].

ثالثا: كيف تعمل المؤسسات الحكومية على تطبيق القانون؟

في عام 2019 أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة قرارا ضد البنك المركزي التونسي، بعد رفضه تزويد الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري بمعلومات تخص تحويلات بنكية تحول بطرق مشبوهة عبر حسابات جمعيات وشركات مستغلة قنوات التلفزيون والإذاعة الخاصة، وهو ما رفضته -كذلك- رئاسة الحكومة، ووزارتا الداخلية والخارجية ومجلس نواب الشعب.[331]

وسجلت في تونس عام 2018 دعاوى لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة ضد أغلب مؤسسات الدولة، بما فيها رئاسة الجمهورية، ومجلس نواب الشعب، ورئاسة الحكومة والوزارات، والولايات، والبنك المركزي، والبنوك التجارية، والبلديات، والمجالس الجهوية، والهيئات القضائية، والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، والجمعيات التعاونية، والهيئات المهنية والشركات[332].

324 مندل، توبي وآخرون، 2015، تقييم تنمية الإعلام في الأردن، بناء مؤشرات اليونسكو لتنمية الإعلام، ص45، عمان.
325 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، مرجع سابق.
326 مجدولين، علان، هشاشة قانون الحق في الحصول على المعلومات، 2010، شبكة أريج متوفر على الرابط: https://cutt.us/iPccl
327 تقرير حالة الحريات الإعلامية "منع من النشر"، مركز حرية وحماية الصحفيين، 2016، ص59 متوفر على الرابط: https://cutt.us/Eqfwy
328 استطلاع حالة الديمقراطية في الأردن للعام 2011، نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، متوفر على الرابط التالي:https://cutt.us/dxeBA
329 مندل، توبي، تقييم تنمية الإعلام في الأردن،2015، ص44.
330 عليوي، مرجع سابق، ص 14.
331 الوهيبي، مصدر سابق.
332 التقرير السنوي لهيئة النفاذ إلى المعلومة، مرجع سابق.

بلغ عدد الدعاوى القضائية التي قدمها الصحافيون التونسيون لدى هيئة النفاذ 14 قضية في عام 2018، وكانت أبرزها دعوى الصحفية أمل مكي ضد وزارة الداخلية التونسية، وحكمت الهيئة لصالح كشف المعلومات إلا أن الوزارة رفضت، ما دفعها إلى رفع دعوى أمام القضاء الإداري ضد وزارة الداخلية.

في عام 2016، قدم راديو البلد 27 طلبا إلى وزارات ودوائر رسمية، حول عطاءات حكومية أحيلت لشركات نواب سابقين، ولم تقدم أية وزارة أو دائرة المعلومات المطلوبة وتذرعت غالبيتها بأن المعلومات المطلوبة مستثناة؛ سندا لنص المادة 13/ط من القانون، وشكى الراديو لمجلس المعلومات على خمس وزارات منها، لكنه قرر إرفاق صورة عن الشكاوى إلى الجهات المشتكى عليها للاطلاع وإجراء المقتضى القانوني، بدلا من إصدار قرار منصف[333].

كما رفضت شركة الكهرباء الوطنية عام 2016 طلبا لموقع إلكتروني إخباري يستفسر فيه عن الحمل الكهربائي يوم الأحد 2016/10/2، وهو اليوم الذي شهد حملة شعبية لإطفاء الأنوار احتجاجا على اتفاقية الغاز بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة نوبل إنيرجي الأمريكية، كما رفضت وزارة الطاقة تزويد مواطن طلب الاتفاقية وفق القانون، بحجة أنها مصنفة سرية سندا لاحكام المادة 13/ أ من القانون.

وأظهرت دراسة الحق المهدور لتقييم إنفاذ القانون، أن معظم الوزارات لا علم لها بالقانون، إضافة إلى ضياع الطلبات التي تم توجيهها لبعض الوزارات، وخلو جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية من مرجعية مسؤولة تتولى الإجابة عن الأسئلة، كما لا تتوفر لدى المسؤولين أية معلومات حول تطبيقات القانون وإجراءات تنفيذه، وهذا ما يؤدي إلى تعقيد عملية تقديم الطلب للناس، علاوة على عدم تواجد نماذج لطلبات المعلومات باستثناء وزارتي المالية والعدل، ودائرة المكتبة الوطنية[334].

ورغم وجود نص قانوني يشير إلى تحديد مقدار أي بدل تستوفيه الدائرة مقابل تصوير المعلومات أو نسخها، إلا أن ذلك النص القانوني لم يفعل لغاية اللحظة. كما لم تصدر أي وزارة أو مؤسسة رسمية تقارير سنوية عن إعمال قانون حق الحصول للمعلومات، ولم تتضمن أي من تقاريرها السنوية أي إشارة إلى ذلك.

رابعا: كيف تتعامل هيئة الطعون؟

نظرت هيئة النفاذ إلى المعلومة التونسية في أول دعوى بعد أشهر قليلة على تأسيسها، وبلغ عدد القضايا المرفوعة أمامها في عام 2018 وحده، 593 قضية، ويفسر هذا الارتفاع بكثافة

333 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2016، ص73-74

334 زهرة، مرجع سابق، ص10

الأنشطة التدريبية والتوعوية التي قامت بها الهيئة في نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة، وارتفاع الوعي لدى الجمهور، ومنظمات المجتمع المدني بحقهم في التقاضي من أجل ضمان النفاذ إلى المعلومة[335]، وتنقسم الدعاوى إلى 326 قضية مرفوعة من شخص طبيعي بنسبة 55%، و276 قضية مرفوعة من شخص معنوي بنسبة 45% [336].

تعود هذه النسبة المتقاربة إلى مدى انتشار ثقافة الحصول على المعلومة لدى الأفراد، ومؤسسات المجتمع المدني، ورغبة هذه الأطراف في ممارسة الحق وإرساء الشفافية والمساهمة في إدارة الشأن العام[337]. وبلغ عدد القضايا التي رفعها صحافيون أمام الهيئة 14 قضية بنسبة بلغت 4% من مجموع القضايا لعام 2018.

بتت هيئة النفاذ إلى المعلومة التونسية عام 2018 في 241 قضية، وأصدرت بشأنها قرارات قضائية، فيما بلغ عدد القضايا المنظورة للعام نفسه 346 قضية.

وأصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومات التونسية 135 حكما لصالح طالب المعلومات، ورفضت 75 قضية، وقررت في 32 قضية انعدام ما يستوجب النظر، وتم إسقاط 5 قضايا من مجموع 247 قضية نظرتها الهيئة عام 2018.

وصل عدد الشكاوى لدى مجلس المعلومات الأردني إلى 44 شكوى منذ إقرار القانون وحتى نهاية عام 2016[338]، تلقى فيها المجلس 6 شكاوى لعدم تزويد المعلومات لطالبيها، وقرر رفض شكوى واحدة، فيما قرر إرفاق صورة عن الشكوى إلى الجهات المشتكى عليها للاطلاع وإجراء المقتضى القانوني في الشكاوى المتبقية، وبذلك خالف المجلس القانون والتعليمات في قراراته المتعلقة ببقية الشكاوى[339]. جاءت قرارات المجلس في هذه الشكاوى الخمس مخالفة للقانون والتعليمات، التي حددت دور المجلس في النظر بالشكاوى المقدمة له والعمل على تسويتها خلال 30 يوما وفقا للتعليمات[340]، التي تنص على أنه إذا تبين للمجلس أن رفض طلب الحصول على المعلومات مخالف للتشريعات ذات العلاقة يقرر إلزام المسؤول في الجهة المشتكى عليها بتقديم المعلومات للمشتكي دون إبطاء خلال مدة لا تزيد عن شهر، وإذا تبين للمجلس غير ذلك يقرر حفظ الشكوى[341]، وعليه لم تشرع التعليمات حالة ثالثة تجيز للمجلس إرسال الشكوى للجهة المشتكى عليها دون إصدار قراره وفق الحالتين أعلاه.

335 التقرير السنوي لهيئة النفاذ إلى المعلومة التونسية لعام 2018، انظر الرابط https://cutt.us/f1lsc
336 المرجع السابق.
337 المرجع السابق.
338 مصدر في مجلس المعلومات فضل عدم ذكر هويته.
339 تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان 2016، ص 73
340 المادة 4/ب من القانون.
341 المادة 5 من تعليمات تقديم الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات لسنة 2008، الأردن,

وكما ذكرنا سابقا فالمجلس يمثل جهات حكومية ويمول من الحكومة بشكل كامل، وهذا يجعله غير مستقل في قراراته التي يصدرها. ويظهر ذلك في شكوى راديو البلد على وزير الثقافة لدى مجلس المعلومات الذي يرأسه، بسبب رفضه طلبا للحصول على المعلومات، كما أن نائب رئيس المجلس يتبع إداريا ووظيفيا إلى الوزير[342]، وهذه واحدة من الشكاوى التي تبين تعارض المصالح، حيث يكون فيها المجلس هو الحكم في الوقت نفسه.

في عام 2017 أصدر مجلس المعلومات الأردني قرارا برفض تزويد الباحث القانوني مؤيد المجالي بنسخة من الاتفاقية الموقعة بين شركة الكهرباء الوطنية، وشركة نوبل إنيرجي لتزويد المملكة بالغاز، لكونها مصنفة سرية من قبل وزارة الطاقة[343]، وهذا يتنافى مع صريح القانون، الذي ينص على أن التصنيف يجب أن يكون سابقا لتاريخ طلب المعلومات، وهذا ما دفع المجالي لرفع دعوى أمام القضاء الإداري الأردني[344].

خامسا: كيف تتعامل المحاكم مع القانون؟

منذ إقرار القانون وصلت إلى القضاء الإداري 5 دعاوى، دعوتان رفعهما الباحث القانوني مؤيد المجالي، و3 رفعها صحافيون. أصدر مجلس المعلومات قرارات بحق 3 منها برفض تزويد المعلومات بحجة أنها معلومات مصنفة سرية، وهكذا لم تساعد هذه القرارات أي طاعن لدى القضاء الإداري في كسب دعوته.

في عام 2010، قدمت الصحافية مجدولين علان، طلبا لمدير عام دائرة الأراضي والمساحة للحصول على معلومات عن قطع أراض حكومية بيعت للمستثمرين، لغايات تحقيق صحفي تعمل عليه، وبعد 10 أيام اعتذر المدير كتابيا عن إجابة الطلب، لأن هذه المعلومات مصنفة سرية. بعد فترة قدمت علان طلبا آخر وبنفس الموضوع للدائرة، فأصدر رئيس قسم العلاقات العامة في الدائرة قراره بعدم الموافقة على الطلب، ما دفع علان لرفع دعوى لدى محكمة العدل العليا، التي أصدرت قرارها برد الدعوى بعد 3 أشهر، معللة ذلك: بأن الصحافية "طعنت في القرار الثاني، والذي جاء تأكيدا للقرار الأول، وحيث أن المعروف فقها وقضاء أن القرار المؤكد لا يقبل الطعن لأنه لا يعدو كونه تأكيدا لقرار سابق"[345].

342 راديو البلد يشتكي على 5 وزراء لحجب المعلومات، عمان نت، 2016، انظر الرابط: http://tinyurl.com/yyx8hau3

343 مجلس المعلومات: بيانات سرية في "اتفاقية الغاز"، عمان نت، 2017، انظر الرابط: http://tinyurl.com/y4t44bgy

344 المحكمة الإدارية تكلف النيابة الإدارية بإحضار اتفاقية الغاز الإسرائيلي، المدينة نيوز، 2017، انظر الرابط: https://cutt.us/OIWBT

345 قرار محكمة العدل العليا، الأردن، دعوى رقم 413 لسنة 2010.

في عام 2013، كانت وحدة التحقيقات الاستقصائية في راديو البلد تعد تحقيقا حول مخالفة المسؤولين لقانون إشهار الذمة المالية، ولتلافي ما حصل في حالة الصحافية علان، قررت الوحدة الاستعانة بالصحافية رنا الصباغ، لأنها عضو في نقابة الصحافيين الأردنيين، لتقديم طلب إلى وزير العدل للحصول على معلومات تتعلق بدائرة إشهار الذمة المالية، إلا أن الوزير لم يصدر قرارا حول الطلب، ما أدى إلى رفع شكوى لدى مجلس المعلومات ضد وزير العدل، وبعد 13 يوما أصدر مجلس المعلومات قراره بعدم الموافقة على إجابة الطلب. وبناء على ذلك تم اللجوء إلى محكمة العدل العليا خلال المدة قانونية، وهي 30 يوما من اليوم التالي لرفض مجلس المعلومات إجابة الطلب، وعليه قررت المحكمة بعد نحو 3 أشهر رد الدعوى شكلا لعدم الاختصاص، معللة ذلك "بأن الطعن انصب على القرار الصادر من مجلس المعلومات، وليس على المسؤول المشار إليه، وبالتالي تكون الدعوى مستوجبة الرد"[346].

وفي عام 2015 قدم مصعب الشوابكة نيابة عن راديو البلد طلبا للحصول على المعلومات لوزارة الداخلية يتضمن 14 سؤالا تتعلق بشؤون اللاجئين السوريين. لم تصدر الوزارة أي قرار صريح حول الطلب، مما يعتبر قرارا ضمنيا بالرفض عملا بأحكام المادة 9/د. لم يرض راديو البلد بذلك فتقدم بشكوى لمجلس المعلومات، الذي رفض الشكوى بدوره. وعليه تقدم الراديو للمحكمة الإدارية، والتي أصدرت قرارها برد الدعوى لفواتها المدة القانونية[347].

تعتبر قضية اتفاقية الغاز التي رفعها المجالي أمام القضاء الإداري الأردني، القضية الأولى للحصول على المعلومات التي نظرها القضاء الإداري الأردني بغرفتيه الدنيا والعليا. فقد حكمت المحكمة الإدارية (الغرفة الأدنى) برد الدعوى شكلا[348]، لعدم توفر شروط المصلحة. فلم يرتض المجالي بهذا الحكم فطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، التي أصدرت قرارها، برد الطعن، وعللت قرارها "بأن المصلحة في الدعوى هي المنفعة التي يسعى الطاعن لتحقيقها من تقديم دعواه، ولكي تتوفر شروط المصلحة كشرط لازم لقبول الدعوى الإدارية، يجب أن يكون رافع الدعوى في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون في شأنه، بأن يؤثر القرار تأثيرا مباشرا على مصلحته الشخصية، ويتضرر مركزه القانوني من بقاء القرار المطعون فيه، وتتحقق له الفائدة من إلغائه"[349].

وفي ضوء اجتهاد القضاء الإداري الأردني، الذي لا نتفق معه، وفي ظل هشاشة القانون، ينصح أن تقدم المؤسسات الصحفية طلبات الحصول على المعلومات باسمها، لأن لها مصلحة رئيسة في الحصول على المعلومات ونشرها، ما يحول دون رد مجلس المعلومات للشكاوى، والقضاء للدعاوى بعلة المصلحة الشكلية.

346 قرار محكمة العدل العليا، الأردن، دعوى رقم 143 لسنة 2013.
347 قرار المحكمة الإدارية، الأردن، دعوى رقم 312 لسنة 2015.
348 حكم المحكمة الإدارية، الأردن، دعوى رقم 166 لسنة 2017.
349 حكم المحكمة الإدارية العليا، دعوى رقم 87/ 2018.

النشر الإيجابي

لا يشمل القانون الأردني أية التزامات بالإفصاح الاستباقي عن المعلومات، على نقيض معظم القوانين[350]، بما فيها القانون التونسي، وتنشر العديد من المؤسسات الأردنية بعض معلوماتها إلكترونيا. لكن مؤشرات اليونسكو لتطوير الإعلام في الأردن تظهر أن 75% من الأردنيين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت[351]، ومن الواضح أن هذه النسبة غير كافية لوصول المعلومات إلى جميع السكان، وعلى الدولة توفير المعلومات بطرق شتى مثل لوحات إعلانات محلية، وشبكات التلفزة، والإذاعة والصحف، أو في المكتبات العامة، إضافة إلى نشرها على الإنترنت[352]، الذي أصبح توفيره مطلبا إنسانيا وحقوقيا.

ويؤخذ على المواقع الإلكترونية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية أن "مضمونها لا يعدو كونه إخبارا دعائيا، ومعلومات غير محدثة[353]"، فمعظم المواضيع المنشورة ليست إلا صورا للوزير أو المدير العام للمؤسسة، في حين تغيب معلومات العطاءات والمشتريات التي تطرحها المؤسسات والوزارات، إضافة إلى أن الدراسات والإحصاءات على أغلب الموقع قديمة[354].

هناك بعض النماذج الإيجابية لمواقع إلكترونية توفر معلومات محدثة ومفيدة، كموقع الجريدة الرسمية[355]، وموقع دائرة مراقبة الشركات[356]، وموقع دائرة الموازنة العامة[357]، ودائرة قاضي القضاة التي تنشر تقاريرها السنوية بانتظام[358]. كما رصد تعطل العديد من المواقع الإلكترونية الرسمية لأسابيع، إضافة إلى حذف بعض المواقع العديد من الأخبار والتقارير والإحصاءات، كموقع هيئة الإعلام. ويؤخذ على بعض المواقع عدم نشر المعلومات بصيغ مختلفة تسهل على الباحثين والقراء معالجة المعلومات، والبحث فيها للوصول إلى نتائج.

ولا بد من الإشارة إلى عدم توفر معلومات مفيدة ذات علاقة بأهداف التنمية المستدامة على المواقع الرسمية، كالقضاء على الجوع والفقر والصحة الجيدة والمياه النظيفة والمساواة والسلام والعدل والطاقة النظيفة والتعليم الجيد. فكل ما يوجد في هذا المجال هو شعارات لا أكثر.

350 مندل، مرجع سابق، ص51
351 تقييم تنمية الإعلام في الأردن، اليونسكو، ص22.
352 مندل مرجع سابق، ص51
353 المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية: أخبار دعائية ومعلومات غير محدثة، عمان نت، 2014 انظر الرابط: http://tinyurl.com/y5xp7o44
354 صالح، محمد، المواقع الإلكترونية ما لها وما عليها، السوسنة، 2016، انظر الرابط: https://cutt.us/59eD1
355 الجريدة الرسمية الأردنية انظر الرابط:http://pm.gov.jo/newspaper
356 دائرة مراقبة الشركات، الأردن، انظر الرابط: http://www.ccd.gov.jo/
357 الموازنة العامة، الأردن، انظر الرابط: http://www.gbd.gov.jo/
358 دائرة قاضي القضاة، الأردن، انظر الرابط: http://www.sjd.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=206

الملاحق

نموذج طلب الحصول على المعلومات الأردني



مجلس المعلومات

"طلب الحصول على المعلومات"
بموجب المادة (9/أ)
من
"قانون ضمان حق الحصول على المعلومات"
رقم (47) لسنة / 2007

رقم الطلب:	**التاريخ: / / 20**

لاستعمال الديوان

ختم الوارد

الوثائق المطلوبة

- وثيقة اثبات شخصية سارية المفعول
- كتاب من الجهة المعنية متضمنا (موضوع المعلومات والغرض منها) ، واسم المفوض

رقم معتمد للنموذج : ____________

(1)

بيانات مقدم الطلب

الاسم من أربع مقاطع				

الرقم الوطني										

نوع إثبات الشخصية (دائرة الأحوال المدنية والجوازات)	☐ بطاقة شخصية	☐ جواز سفر	☐ أخرى

مكان الاقامة	المحافظة	المدينة	الحي

مكان العمل	المحافظة	المدينة

جهة العمل	

رقم الهاتف الارضي		الخلوي	

رقم الفاكس		رقم صندوق البريد ومكانه	

البريد الالكتروني	

****

يتم استكمال تعبئة البيانات التالية في حالة كون مقدم الطلب (جهة)

نوع الجهة	☐ قطاع عام	☐ قطاع خاص	☐ أخرى

أسم الجهة	

رقم كتاب التفويض		التاريخ	

أسم المفوض:	

(2)

الغرض من الحصول على المعلومات

☐ الدراسات والابحاث	☒ للنشر	☐ أخرى: ______________________ ______________________ ______________________

موضوع المعلومات

-1	
-2	
-3	

وعاء المعلومات المطلوبة

☐ نسخة مصورة	☐ قرص مدمج	☐ نسخة الكترونية عبر البريد الالكتروني	☐ أخرى (اذكرها):

التزام

ألتزم بأن أستخدم المعلومات للغرض الذي تم الحصول عليها من أجله وأن أشير إلى مصدر المعلومة التي حصلت عليها والمعلومات الببلوغرافية وحسب الأصول العلمية والقانونية المرعية.

- **يتم إجابة الطلب أو رفضه خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتقديم الطلب.**
- **يعتبر الامتناع عن الرد ضمن المدة المحددة قراراً بالرفض .**
- **في حال عدم حصولك على المعلومة يحق لك تقديم شكوى إلى مجلس المعلومات بواسطة مفوض المعلومات / مدير عام دائرة المكتبة الوطنية**
- **ملاحظة:**

توقيع مقدم الطلب

تأكد من حصولك على بطاقة مراجعة

(3)

للاستعمال الرسمي

من :

إلى الوحدة الادارية المعنية	
اســـم الموظـــــــف	
التـــوقيــــــــــــع	

القرار

☐ **بالموافقة وبتكلفة**	**دينار [استوفيت بموجب سند القبض رقم تاريخ / /]**
☐ **عدم الموافقة للأسباب التالية:**	-1 -2 -3

المسؤول	
الاســـــم	
التوقـيـــع	
التاريـــخ	

للحفظ

الاســـــم	
التوقـيـــع	
التاريـــخ	

(4)

نموذج مطلب نفاذ إلى المعلومات بحسب القانون التونسي

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة)

1. إرشادات خاصة بطالب النفاذ إلى المعلومة [1]:

☐ **شخص طبيعي**
- الاسم واللقب:..
- العنوان:..
- الهاتف:.................... الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....

☐ **شخص معنوي**
- التسمية الاجتماعية:..
- عنوان المقر الاجتماعي:..
- الهاتف:.................... الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....

2. المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

بيان المعلومة	الهيكل المعني	المرجع (إن وُجد)	ملاحظات أخرى

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة.

00-16.01-17

3. صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها [1]:

☐ الاطلاع على المعلومة على عين المكان [2]
☐ الحصول على نسخة ورقية من المعلومة
☐ الحصول على نسخة إلكترونية من المعلومة [3]
☐ الحصول على مقتطفات من المعلومة

........................في........................

(إمضاء الطالب)

وصل في إيداع مطلب نفاذ إلى المعلومة

تاريخ الإيداع: .... الرقم المرجعي: ....

المصاحيــب (إن وُجدت): ....

الختــم

1- توضع العلامة (×) داخل الخانة المناسبة.
2- ما لم يكن في ذلك إضرار بها
3- عند الإمكان

نموذج طلب تظلم لدى رئيس المؤسسة (الهيكل) بحسب القانون التونسي

مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل
(يتعلّق بمطلب نفاذ إلى معلومة)

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة)

1. **مرجع مطلب النفاذ إلى معلومة:** عدد .... بتاريخ: ....

2. **الإرشادات الخاصة بالمتظلّم (*)**:

☐ **شخص طبيعي**
– الاسم واللقب:...
– العنوان:...
– الهاتف:.................. الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....
☐ **شخص معنوي**
– التسمية الاجتماعية:...
– عنوان المقر الاجتماعي:...
– الهاتف:.................. الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....



00-16.02-17

3. **سبب التظلّم (*)**:

☐ رفض مطلب الحصول على المعلومة
☐ عدم إتاحة المعلومة وفق الصيغة التي تم تحديدها في المطلب
☐ عدم تعليل رفض إتاحة المعلومة
☐ اشتراط دفع معلوم مجحف مقابل الحصول على المعلومة
☐ عدم الرد على المطلب في الآجال القانونية
☐ سبب آخر، (أذكر(ي)ـه) ....

.... في ....

(إمضاء المتظلّم)

وصل في إيداع مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل
تاريخ الإيداع: .... الرقم المرجعي: ....
المصاحيب (إن وُجدت): ....
الختم

(*) توضع العلامة (×) داخل الخانة المناسبة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. الحسبان، عبد الكريم، وآخرون، دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان، معهد الإعلام الأردني، 2014.
2. الدستور الأردني وتعديلاته، 2016.
3. الدستور التونسي، وتعديلاته، 2014.
4. الدستور الجزائري، وتعديلاته، 2016.
5. الدستور المصري وتعديلاته.
6. الشرع، وصفي، المسؤولية الجزائية عن العمل الصحافي، كلية القانون، جامعة البصرة، لا يوجد سنة نشر.
7. الطويسي، باسم، وآخرون، اتجاهات المواطنين في محافظة معان نحو الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال (-1999 2014)، مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع، 2015.
8. المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير أوضاع حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، 2013
9. المعايير التحريرية، شبكة الجزيرة الإعلامية، ط 2، 2015.
10. أبو حشيش، حسن، الصحافة الاستقصائية، الجامعة الإسلامية غزة، 2013.
11. أولمان، جون، التحقيق الصحفي أساليب وتقنيات متطورة، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر 2010.
12. بن شلهوب، عبد الملك بن عبد العزيز، التحقيق الصحفي أسسه وأساليبه، واتجاهاته الحديثة، الرياض، 2004.
13. تعليمات تقديم الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات لسنة 2008، الأردن.
14. جمعة، عواد، وآخرون، الصحافة زمن الحرب، معهد الجزيرة للإعلام، 2018.
15. حكم المحكمة الإدارية، الأردن، رقم 166 لسنة 2017.
16. حكم المحكمة الإدارية، الأردن، رقم 312 لسنة 2015.

17. حكم المحكمة الإدارية العليا، الأردن، دعوى رقم 87/ 2018.
18. حكم محكمة العدل العليا، الأردن، رقم 143 لسنة 2013.
19. حكم محكمة العدل العليا، الأردن، رقم 413 لسنة 2010.
20. حكم محكمة العدل العليا، الأردن، رقم 58 لسنة 2015.
21. حكم محكمة بداية عمان بصفتها الجزائية، الأردن، رقم 1628 لسنة 2014.
22. حكم محكمة تمييز جزاء، الأردن، رقم 3994 لسنة 2019، الصادر بتاريخ 8 آذار 2020.
23. دليل بقاء الصحفي على قيد الحياة، مؤسسة سمير قصير، 2013
24. رايسترك، نيك، دليل الصحفيين لتغطية حقوق الإنسان، الإتحاد الدولي للصحفيين، 2015.
25. زهرة، وليد، الحق المهجور، حالة حق الحصول على المعلومات، مركز حرية وحماية الصحفيين، عمان، 2013.
26. سميث، رون إف، أخلاقيات الصحافة، ترجمة محمد حامد درويش، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018
27. شقير، يحيى،، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن دراسة مقارنة مع المعايير الدولية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2013
28. عبد الباقي، عيسى، الصحافة الاستقصائية أطر نظرية ونماذج تطبيقية، دار العلوم، 2013.
29. عليوي، عمر، قانون حق الحصول على المعلومات في الأردن – دراسة مقارنة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر، 2011.
30. قانون العقوبات الأردني، قانون رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
31. قانون المطبوعات والنشر الأردني، قانون رقم 8 لسنة 1998 وتعديلاته.
32. قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007.
33. قطيشات، محمد، قارص الكلم، دراسة مقارنة، المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الإعلام في الأردن، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2010.

34. كركوكي، حبيب، فنون التحرير الصحفي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط1، 2008.

35. ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، محضر الجلسة الأولى (اليوم الثاني) من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الرابع عشر المنعقدة يوم الأحد الموافق 2007/4/22..

36. مندل، توبي وآخرون، تقييم تنمية الإعلام في الأردن، بناء مؤشرات اليونسكو لتنمية الإعلام، اليونسكو، عمان، 2015 .

37. مندل، توبي، برنامج تدريبي لمسؤولي المعلومات الأردنيين حول قانون حق الحصول على المعلومات، اليونسكو، الأردن، 2017 .

38. مؤسسة مهارات، وآخرون، التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين، 2016.

39. هنتر، مارك، سينجيرز، لوك، الصحافة الاستقصائية الحديثة، شبكة أريج إعلاميون من أجل صحافة استقصائية، 2018.

40. وسائل الإعلام وحقوق الإنسان، منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان، دليل غير منشور، 2013.

المصادر الأجنبية:

41. De burgh, Hugo, Investigative journalism, routledge, Ed II.

42. Journalism media and the challenge of human rights reporting, international council on human rights policy,2002.

43. Nam, Viet, The Human Rights-Based Approach to Journalism, 2008.

44. OECD, The role of the media investigative journalism in combating corruption, 2018.

45. Ram, N, What is special about Investigative Journalism?, Asian College of Journalism, Chennai, 2016.

المواقع الإلكترونية العربية:

46. اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، موقع الصليب الأحمر، 2010، الرابط https://cutt.us/K21hH

47. اتفاقية المناخ، الرابط https://cutt.us/85IDL

48. اتفاقية حقوق الطفل، الرابط https://cutt.us/Jo8v9

49. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، انظر الرابط https://cutt.us/nEVl0

50. الاتفاقية الخاصة باللاجئين، 1951، الرابط https://cutt.us/qOsk3

51. التقرير السنوي لهيئة النفاذ إلى المعلومة، تونس، 2018، الرابط https://cutt.us/f1lsc

52. الجريدة الرسمية متوفرة على الرابط: http://pm.gov.jo/newspaper

53. الحسن، مجدولين، آلاف الأطفال والنساء المعنفات، ضحية سوء إدارة قسم التبليغ في المحاكم الشرعية، شبكة أريج، 2009، الرابط https://cutt.us/Y8K2A

54. الحموي، حازم، الشوابكة، مصعب، الأردن يعرض حياة لاجئين سوريين للخطر بإعادتهم قسرا إلى بلادهم، عمان نت، 2015، الرابط: http://tinyurl.com/y68ozhaz

55. الحموي، حازم، وآخرون، سوق سوداء للأوراق الثبوتية السورية، عمان نت، 2014، الرابط: http://tinyurl.com/y4v4339f

56. الرواشدة، عماد، مصفاة البترول لا تصفي الكبريت، شبكة أريج، 2011، الرابط https://cutt.us/nGoMb

57. الشوابكة، مصعب، 23 زيارة عمل للملك في 2016..أمريكا النصيب الأكبر، عمان نت، 2016، http://tinyurl.com/y5mq73rb

58. الشوابكة، مصعب، المحكمة الدستورية ترد ثلثي الطعون المقدمة لها، تحقيق صحفي لموقع عمان نت، 2016، الرابط: https://cutt.us/vX7oN

59. الشوابكة، مصعب، كاميرا سرية، تكشف خفايا تسريب وبيع أسئلة التوجيهي، عمان نت، 2012، الرابط https://cutt.us/9a17q

60. الشوابكة، مصعب، مشاريع التخرج الجامعية تتحول إلى صفقات تصل حدود الجريمة، عمان نت، 2012، الرابط https://cutt.us/a8oCG

61. الصواف، محمد، عبيد اليمن ورحلة الانعتاق، قناة الجزيرة، 2014، الرابط: https://bit.ly/3kRF3FZ

62. العبادي، حاتم، 60% من الأردنيين: الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، الرأي، 2012، https://cutt.us/dxeBA

63. العطاءات الحكومية متوفرة على الرابط : http://www.gtd.gov.jo

64. العلان، مجدولين، قانون حق الحصول على المعلومات، الجزء الثاني، 2010، شبكة أريج، الرابط: https://cutt.us/ZWpZe

65. العنف الممارس ضد المرأة، منظمة الصحة العالمية، 2017 انظر الرابط https://cutt.us/z2JlT

66. العواجين، عبد المهدي، "شرط عدم المنافسة": لماذا يلتزم العامل بعدم منافسة رب العمل؟، حبر، 2020 الرابط https://cutt.us/0vsbZ

67. الكشف قسرا على عذرية سبعة عشر متظاهرة ومدافعة عن حقوق الإنسان، بعد القبض عليهن في ميدان التحرير واحتجازهن وضربهن، انظر شهادة رشا عبد الرحمن، وثقتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الرابط: https://cutt.us/YFqi2

68. الكن، محمود، البحث عن جلادي الأسد، الجزيرة، 2020، الرابط: https://bit.ly/2ZGU313

69. المحكمة الإدارية تكلف النيابة الإدارية بإحضار اتفاقية الغاز الإسرائيلي، المدينة نيوز، 2017، انظر الرابط: https://cutt.us/OIWBT

70. المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثاني عشر لحالة حقوق الإنسان، 2014، ص 69، عمان، الرابط: https://cutt.us/TxHS6

71. الموازنة العامة متوفرة على الرابط: /http://www.gbd.gov.jo

72. المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية: أخبار دعائية ومعلومات غير محدثة، عمان نت، 2014، الرابط: http://tinyurl.com/y5xp7o44

73. الناطور، عز الدين، طلبة المكارم يشكلون 47% من القبول الموحد، عمان نت، 2014، الرابط https://bit.ly/3h3dXd0

74. النوبلي ماركيز مشتغلا بالصحافة "أفضل مهنة في العالم"، جريدة النور، 2018، الرابط https://cutt.us/XkIQv

75. الهدهد، أمل، وآخرون، ذرة معدلة جينيا في الأسواق الأردنية: تضليل للمستهلك وغياب للرقابة، حبر، 201، الرابط https://cutt.us/9vjll

76. الواقع، محمود، "براءة خلف القضبان".. أطفال مصر تحت سيف الأحكام الجنائية والعسكرية، مدى مصر، 2017، الرابط: https://cutt.us/ThD5e

77. الوهيبي، بدر الدين، جدل بشأن الاستثناءات ..عوائق النفاذ للمعلومات بتونس، موقع الجزيرة، 2019، الرابط https://cutt.us/jc4Kg

78. أبو طه، هبة، تهم "الإرهاب"لا تبيح التعذيب و الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة، عمان نت، 2017، الرابط:https://bit.ly/31jIkH0

79. أو، يونيس، نصائح حول التحقيق في عمليات القتل خارج القانون: عشر حالات دراسية من الفلبين، الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية،2019، الرابط https://cutt.us/kbDZL

80. برواري، دلوفان، حكايات مؤلمة لكرديات ينتهكن بالختان، وكالة أصوات العراق، 2010، الرابط https://bit.ly/2EbiJa3

81. بورصة عمان متوفرة على الربط: http://www.ase.com.jo/ar

82. تعديلات مقترحة على قانون الحق في الحصول على المعلومات، وزارة الثقافية، 2017، الرابط: http://www.culture.gov.jo/node/59563

83. تقرير حالة الحريات الإعلامية "منع من النشر"، مركز حرية وحماية الصحافيين، 2016 الرابط: https://cutt.us/Eqfwy

84. جبريل، دانة، القتلى في المداهمات الأمنية: قوة مفرطة أم دفاع عن النفس، حبر، 2015، الرابط: https://bit.ly/3ibxlp9

85. جبريل، دانة، كيف بدا مشهد اعتصام المعلمين على الدوار الخامس؟، مجلة حبر، 2020، https://cutt.us/l02Mq

86. حافظ، منار، في انتظار الصندوق: ما الذي يؤخر تفعيل صندوق تسليف النفقة؟، مجلة حبر، 2017، الرابط https://cutt.us/jmrfA

87. حسوان، هدى، تخفيف أحكام جرائم الاغتصاب في المغرب.. "اغتصاب من جديد"، سي إن إن، 2019، الرابط: https://cutt.us/2Zq2S

88. حمامة، محمد، معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيا، مدى مصر، 2018، الرابط https://bit.ly/3gU9SYd

89. خادمات للبيع : سوق وادي السليكون للعبيد على الإنترنت، بي بي سي، الرابط، https://cutt.us/jR3xU

90. خندقجي، حنان، الشوابكة، مصعب، أطفال التوحد، فئران تجارب، عمان نت، 2015، الرابط https://cutt.us/7gkDK

91. خندقجي، حنان، تجاوزات صحية وبيئية.. وتلاعب بالمواصفات في مصانع ألبان، عمان نت، 2013، الرابط https://cutt.us/OBn4T

92. خندقجي، حنان، خلف جدران الصمت، بي بي سي، 2015 على الرابط: https://cutt.us/VjUmK

93. دائرة اللوازم العامة، انظر الرابط http://www.gsd.gov.jo

94. راديو البلد يشتكي على 5 وزراء لحجب المعلومات، عمان نت، 2016، الرابط: http://ar.ammannet.net/news/274819

95. سجل الشركات متوفر على الرابط: http://www.ccd.gov.jo/ar/home/e-services

96. سلامة، دلال، في أردن القرن الحادي والعشرين، الحكومة ترفض ترخيص حزب لأن غالبية أعضائه سود البشرة، حبر، 2017، https://cutt.us/ARmyg

97. سليمان، محمد، حول إصلاح قانون حق الحصول على المعلومات في السودان، جلوبل فويس، 2020، ترجمة مريم أبو عدس، انظر الرابط: https://cutt.us/8Txl8

98. سويتشر، كلايتون، اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا، الجزء الأول، تحقيقات الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2017، الرابط https://cutt.us/yzMMU

99. شبكة الصحافة الأخلاقية، مبادئ وتوجيهات أخلاقية للإبلاغ عن الهجرة، الرابط https://cutt.us/x8fp0

100. شقير، يحيى، الحصول على المعلومات في الوطن العربي، ص26، انظر الرابط https://cutt.us/oLwRW

101. صالح، محمد، المواقع الإلكترونية ما لها وما عليها، السوسنة، 2016، الرابط: https://cutt.us/59eD1

102. عبيد اليمن ورحلة الانعتاق، برنامج الصندوق الأسود، قناة الجزيرة، 2014، الرابط: https://cutt.us/FzunU

103. عريقات، إيمان، حقائق جديدة عن دور رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن، بي بي سي، 2012، الرابط https://cutt.us/njzeZ

104. عساف، راشد، البهائيون في الأردن،...ممنوعون حفاظا على حياتهم، موقع أرفع صوتك، 2017،الرابط: https://cutt.us/P7URc

105. عليوة، عبد الوهاب، أهالي الزقازيق يشربون "مياها ملوثة" من خزانات الحكومة، شبكة أريج، 2016، الرابط: https://cutt.us/lowG4

106. عنبتاوي، ربا، موسم قطع الأشجار، شبكة أريج، 2016، الرابط https://cutt.us/54Z2s

107. فادي القاضي، مدونة سلوك للصحفيين والإعلاميين في مجال مراعاة وإدماج معايير حقوق الإنسان في العمل الإعلامي والصحفي، منظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان، 2018. الرابط: https://bit.ly/31nqIKp

108. فريج، محمد، 840 مواطنا حرموا من تأسيس 120 جمعية منذ مطلع 2013، عمان نت، 2014، الرابط، https://bit.ly/2E5pKJa

109. قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، الرابط https://cutt.us/ue50i

110. قانون حماية وثائق أسرار الدولة، الرابط : https://cutt.us/dw4Ir

111. قرار المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بلبنان، الرابط: https://cutt.us/FXpTV

112. كسواني، حنان، فضيلات، محمد، استخدام زيوت السيارات المستعملة في أفران مخابز تقليدية، شبكة أريج، 2009، الرابط: https://bit.ly/31U0T3a

113. لبنان: مماطلة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، هيومن رايتس ووتش، 2019، انظر الرابط https://cutt.us/9RbD3

114. لتكن رؤيتكم عالمية، الدين البهائي، الموقع الإلكتروني للجامعة البهائية حول العالم، انظر الرابط: https://cutt.us/RHhH2

115. ما الهدف من توسيع صلاحيات ملك الأردن بعد التعديل الدستوري، موقع بي بي سي، 2016، الرابط: https://cutt.us/hYe31

116. مجلس المعلومات: بيانات سرية في "اتفاقية الغاز"، عمان نت، 2017، انظر الرابط: http://tinyurl.com/y4t44bgy

117. محاضر مجلس النواب متوفرة على الرابط: https://cutt.us/ttyLN

118. مرصفاوي، مصطفى، الوثائقي موت في الخدمة - يرصد الانتهاكات ضد أفراد الأمن المركزي في مصر، بي بي سي، 2016، الرابط: https://cutt.us/OG0al

119. مقحفي، نوال، تجارة الجنس السرية في العراق، بي بي سي عربي، 2019، الرابط https://bit.ly/3hKXM3

120. مكي، أمل، s17 ضحايا مزاج الداخلية، الرابط: https://cutt.us/47Q9e

121. مهدي، لبنى، ما هي شروط الصحفي الاستقصائي، عربي، 2020 انظر الرابط: https://cutt.us/5xxq4

122. نبيل، أية، الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون، وتبرر اجتماعيا،2017، الرابط https://cutt.us/kZNqL

123. نخلة، روان، الشوابكة، مصعب، تشريعات تميز ضد المفرج عنهم من السجون، حبر، 2018،، الرابط: https://cutt.us/3yHjH

124. نقابة المعلمين الأردنيين: تفاصيل إيقافها عن العمل واعتقال أعضاء مجلسها، مجلة حبر، 2020، https://cutt.us/L79GU

125. هيومن رايتس ووتش، تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة، 2019، الرابط: https://cutt.us/vpocd

126. وكالة رويترز للأنباء، دليل المراسل الصحفي، 2006.

127.يسري، فودة، مثلث الغضب، سلسلة سري للغاية، قناة الجزيرة، على الرابط التالي: https://cutt.us/yXTIs

المواقع الإلكترونية الأجنبية:

1. CARR, SARAH, Standards & Ethics for Education Reporters, https://cutt.us/rgowM
2. Covering Breaking News: Interviewing Victims and Survivors, look: https://cutt.us/Gcfcy
3. Dart Centre Europe Workshop: Interviewing Refugees, look: https://cutt.us/xBGH8
4. Ethical Journalism Network, Moving Stories, International Review of How Media Cover Migration, 2015, https://cutt.us/rlzbq
5. Global Right to Information Rating Map, https://www.rti-rating.org/
6. Grabell, Michael, And others, How Much Is Your Arm Worth? Depends On Where You Work, Look, https://cutt.us/B8fvO
7. Hammarberg, Thomas, Ethical journalism and human rights,Issue discussion paper, commissioner for human rights, 2012, https://rm.coe.int/16806da54a
8. Interviewing Victims, https://cutt.us/m8aJ9
9. Jordan, Global Right to Information Rating, look: https://cutt.us/ydNET
10. Kari Karppinen & Hallvard Moe, What We Talk About When Talk About "Media Independence", Taylor & Francis Online, 2016: https://bit.ly/31O2DMz
11. Keshvari, Mahrokh, Et al, Health Journalism: Health Reporting Status and Challenges, https://cutt.us/5hLMl

12. Leask, Julie, Et al, Media coverage of health issues and how to work more effectively with journalists: a qualitative study, https://cutt.us/jLzhs

13. Legal reporting: Covering the judicial system and understanding its importance, look: https://cutt.us/DErOY

14. perry, john, Editor›s note, The Atlanta Journal-Constitution, 2018, https://cutt.us/hcpDg

15. Ratification of 18 International Human Rights Treaties, ohchr, https://cutt.us/xGNQO

16. Teichroeb, Ruth, Covering Children and Trauma, dart center, 2009, https://cutt.us/W95X9

17. Tunisia, Global Right to Information Rating, look: https://cutt.us/ktUP3

18. What is a Human Rights-Based Approach? https://cutt.us/M4IqR

19. Handbook of Journalism, Reuters, https://cutt.us/FjUi7

فريق الإعداد



مصعب الشوابكة:

صحفي ومدرب استقصائي، عمل في مؤسسات محلية وإقليمية، له اهتمامات بقوانين الوصول إلى المعلومات وتطبيقاتها.

البريد الإلكتروني: musab.inv@gmail.com



محمد اغباري:

مشرف التحقيقات الصحفية في منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان (JHR)، عمل مع موقع عمّان نت، ومجلة حبر الإلكترونية، وشبكة أريج. حاصل على درجة الماجستير في الصحافة والإعلام.

البريد الإلكتروني: mohammad.ghbari@gmail.com



دانة جبريل:

صحفية في مجلة حبر، عملت في عدة مؤسسات إعلامية. ومدربة على التحقيقات الصحفية وصحافة البيانات. حاصلة على زمالة ويليام ساوثام الصحفية من جامعة تورنتو.

البريد الإلكتروني: d.gibreel@gmail.com


ISBN 978-995-76-7694-0

maidan_jo

maidan.jordan

www.maidanapp.net

www.jhr.ca